

دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي ( KPT )

جامعة المدينة العالمية

كلية الدراسات العليا

شعبة الفقه وأصوله

دراسة قاعدة ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم )

دراسة نظرية تطبيقية

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ( الماجستير )

محور البحث : الفقه وقواعده

إعداد الطالب حسين عبد الحليم ولي الله

الرقم المرجعي : ah331

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور : صلاح عبد التواب سعداوي

أستاذ المساعد بكلية العلوم الإسلامية ، ووكيل عمادة البحث العلمي

كلية العلوم الإسلامية — قسم أصول الفقه

العام الجامعي فبراير ٢٠١٣ — ١٤٣٤ هـ —

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**APPROVAL PAGE: صفحة الإقرار**

تم إقرار بحث الطالب: .....

من الآتية أسماؤهم:

*The thesis of ..... has been approved by  
the following:*

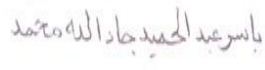
**Academic Supervisor** المشرف على الرسالة



**Supervisor of correction** المشرف على التصحيح



**Head of Department** رئيس القسم



**Dean, of the Faculty** عميد الكلية



**Academic Managements & Graduation** قسم الإدارة العلمية والتخرج

**Dept**

**Deanship of Postgraduate Studies** عمادة الدراسات العليا

## إقرار

أقررتُ بأنّ هذا البحث من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، والنقل والاقتباس من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوعه.

اسم الطالب : -----.

التوقيع : -----

التاريخ : -----

## DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is result of my own investigation, except where otherwise stated.

. -----Name of student:

Signature: -----

Date: -----

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٤ © محفوظة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه .
- ٢- يحق للجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليمية، لا لأغراض تجارية أو تسويقية.
- ٣- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكد هذا الإقرار:-----.

التوقيع:----- التاريخ:-----

## ملخص الدراسة

يحق هذه الدراسة "والمعروف بين التجار هو مثل كيفية بينهما". وكان يتألف من مقدمة، والذي أنا توضيح المواقف وعظمة العلوم القانونية وحاجة البشر 'لذلك'. أنا نقلت الأدلة القانونية لذلك

ثانيا: والسبب في اختيار الموضوع، والذي أنا أوضح أهم الأسباب لاختيار هذا الموضوع، فضلا عن رغبي في خدمة ومواصلة العلم والمعرفة مثل العلماء السابقة. أنا حددت أن الجمارك هي أساسية كبيرة من أصول الفقه الإسلامي، وتحقيق مصالح البشر"، وتوفير لهم فوائد عامة

ثالثا: لقد ذكرت الدراسات السابقة للحكم، فضلا عن الأهداف العامة للدراسة ومشكلتها

رابعا: ذكرت المنهجية المتبعة في البحوث، واستخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي

خامسا: في فصول الدراسة، التي يوجد فيها محتويات الدراسة مثل مقدمة وفصول والبحوث والدراسة، واستنتاج مؤشرات الأكاديمية

سادسا: خطة الدراسة، التي لها مقدمة، مفاهيم الدراسة أنني أوضحت في شكل عدة مواضيع مثل العرف والفقه الإسلامي، حالة والتجارة

- :أما بالنسبة لفصول الدراسة، فهي على النحو التالي

:الفصل الأول: من لديه سيادة ويتكون من عدة عمليات البحث

أول واحد: فهو يقع في حوالي الأدلة من العادات وحالتها

البحث الثاني: وهو عن حكم التجارة في الإسلام، ولها تعريف بيع، حالتها وأخيرا استنتجت مع أخلاقيات التجارة، والتجار ما ينبغي أن يكون

:الفصل الثاني هو حول التطبيقات الفقهي للقواعد ولها عدة عمليات البحث

أول واحد هو عن الأساس الفقهي لبيع دفعة أولى

البحث الثاني هو حول تحديد الشرط الجزائي. أنا توضيح تعريف الجزاء والشرط الجزائي، وكذلك الأدلة وتطبيقاته، والفرق بينه وبين الدفعة الأولى

البحث الثالث هو عن قواعد الحقوق المعنوية. ذكرت فيه تعريف الحق، لغويا واصطلاحا، وكذلك تعريف الإبداع لغويا واصطلاحا

البحث الرابع حول القواعد من بيع الاسم التجاري. أنا تعريف الاسم التجاري، لغويا واصطلاحا، وأنا أوضحت حكم الشريعة الإسلامية من بيع التاجر للعلامة التجارية

البحث الخامس هو عن الوثائق التجارية وقواعدها. أنا تعريف الوثائق التجارية، خصائصها، وظيفة، وأنواع وقواعد التعامل معهم

أخيرا، فإن الاستنتاج، الذي لديه الفهارس والمصادر والمراجع. أشرت إلى أهم نتائج الدراسة، وكذلك بعض التوصيات. بحلول نهاية الدراسة، وهناك مؤشرات من الدراسة، والتي هي على النحو التالي:

- 1 فهرس الآيات القرآنية .
- 2 فهرس التقاليد النبي .
- 3 فهرس علامات .
- 4 فهرس المصادر والمراجع .
- 5 فهرس الموضوعات العام للدراسة.

### Abstract

This study is entitled "**The Known between traders is like the conditioned between them**". It is consisted of an introduction, in which I clarified the positions and greatness of the Legal Science and the human beings' need to it. I quoted legal evidences for that.

Secondly: The reason of selecting the theme, in which I clarified the most important reasons for selecting this theme, as well as my desire to serve and continue science and knowledge like the previous scholars. I identified that customs is a great fundamental from the fundamentals of Islamic jurisprudence, and it achieve human beings' interests, and provide them with the general benefits.

Thirdly: I mentioned the previous studies of the rule, as well as the general aims of the study and its problem.

Fourthly: I mentioned the adopted methodology in the research as I used the analytical inductive approach.

Fifthly: Chapters of the study, in which it has the contents of the study such as introduction, chapters and researches of the study, conclusion and academic indexes.

Sixthly: Plan of the study, which has preface, concepts of the study that I clarified in the form of several themes such as custom, Islamic jurisprudence, condition and trade.

As for the chapters of the study, they are as follows:-

The first chapter: It has the rule and consists of several searches:

The first one: It is about the evidences of the customs and its condition.

The second search: It is about the rule of trade in Islam, and it has the definition of selling, its condition and finally I concluded with the ethics of trade, and what traders should have.

The second chapter is about Juristic applications to the rules and it has several searches:

The first one is about the juristic foundation to the down payment selling.

The second search is about identification of the penalty clause. I clarified the definition of penalty and penalty clause, as well as its evidences and applications, and the difference between it and the down payment.

The third search is about the rules of moral rights. I mentioned in it the definition of right, Linguistically and idiomatically, as well as the definition of creativity Linguistically and idiomatically.

The fourth search is about the rules of selling the trade name. I defined the trade name, Linguistically and idiomatically, and I clarified the rule of Islamic law from the merchant's selling to the trademark.

The fifth search is about the commercial documents and their rules. I defined commercial documents, their features, function, types and rules of dealing with them.

Finally, the conclusion, which has the indexes, resources and references. I mentioned the most important results of the study, as well as some recommendation. By the end of the study, there are indexes of the study, which are as follows:

- Index of the Quranic Verses.
- Index of the Prophet's Traditions'.
- Index of the marks.
- Index of resources and references.
- Index of the general themes of the study.



## شكر وتقدير :

وفي الختام : أشكر الله عز وجل شكراً كثيراً على ما منّ عليّ من إتمام هذا البحث ،  
فاللهم لك الحمد ولك الشكر حتى ترضى ، ولك الشكر إذا رضيت ، ولك الشكر بعد الرضا ،  
أنت حق ، وقولك حق ، ووعدك حق ، ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ، اللهم اقبضني إليك  
وأنت راض عني .

ثم اعترافاً وامتناناً لأهل الفضل فضلهم ، أشكر والدي الكريمين اللذين رباني تربية صالحة  
وغرس فيّ حب العلم الشرعي الذي ينال به رضا الله ——— جل وعلا ——— مع احتياجهما إليّ  
حاجة ماسة لم يشغلاني عن العلم طرفة عين ، رب ارحمهما واغفر لهما وبارك لهما في حياتهما  
كما رباني صغيراً وكبيراً ، وارزقني البر بهما والدعاء لهما ما دمت حياً ، واختتم اللهم بالصالحات  
أعمالهم .

وكما أتقدم بالشكر الجزيل ( لجامعة المدينة العالمية الماليزية ) ، التي تشرفت بالانتماء إليها لمواصلة  
دراستي ، وعلى رأسها معالي الأستاذ الدكتور : خليفة التميمي ، نفع الله به الإسلام والمسلمين .  
ولجميع الأساتذة الفضلاء الذين تتلمذت على أيديهم أثناء دراستي في كلية الشريعة في الدراسات  
العليا ——— قسم أصول الفقه ——— .

وأخص بالشكر وكلهم للتخصيص أهل ، فضيلة الدكتور / محمد فتحي العتري ——— الذي بذل  
جهوداً مشكوراً وتوجيهات سديدة أتاح لي فيها باب الحوار والأدب والعلم والذي استفدت منه  
الخلق الكثير قبل العلم مع تواضع جمّ قلّ نظيره مما ساهم بعد توفيق الله في تنمية ملكتي الفقهية  
والأصولية ، والأخذ بيدي للوصول إلى المستوى المأمول في هذا البحث ——— والحمد لله ———  
أسأل الله أن يجزل له المثوبة وأن يوفقه في دنياه وآخرته ، وأن يصلح له النية والذرية .

---

(١) سورة الزمر جزء من الآية : ٧ .

وقدر الله عز وجل في الآونة الأخيرة بعد أن غادر الدكتور العتري الجامعة لظرف — ما  
— يسر الله أمره ، ثم رزقت بعده شيخاً وعالمًا فاضلاً ليس بأقل من الأول والله الحمد ،  
يسعدني ويشرفني أن أهمل من معين علمه وخلقه ، ألا وهو صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور /  
صلاح عبد التواب وفقه الله . أستاذ الفقه وأصوله المساعد بكلية العلوم الإسلامية ، ووكيل عمادة  
البحث العلمي .

والشكر موصول للمناقشين الكريمين فضيلة الأستاذ الدكتور / نادي القبيصي ، وفقه الله ،  
أستاذ الفقه وأصوله المساعد بكلية العلوم الإسلامية ، بجامعة المدينة العالمية ونائب عميد الكلية  
ورئيس قسم الفقه والأصول .

وفضيلة الأستاذ الدكتور / محمد عبد الرحمن سلامة ، حفظه الله ، أستاذ الفقه وأصوله المساعد  
بكلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية ، اللذان تفضلا عليّ بالمناقشة ، وإبداء ملاحظاتهم  
النيرة التي كانت قيمة مثيرة للبحث . فجزاهما الله عني خيراً .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لزوجتي الغالية الوفية ورفيقة دربي وأنيسة وحشتي أم  
عبد الرحمن حفظها الله ورعاها وجزاها عني خيراً ، فقد كانت خير معين لي على هذا البحث  
وغيره ، فكم من ليل سهرته من أجلي ، وكم من راحة تركتها للوقوف في جانبي طيلة هذه الأيام  
فهي من يوم عرفتها صالحة ومطبعة لزوجها — والحمد لله — .

وكما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الوافر لكل من ساعدني وساهم في إخراج هذا البحث بكلمة  
صادقة ، أو إشارة علمية ، أو توجيه معرفي ، أو جهد خفي حتى خرجت هذه الرسالة بهذه  
الصورة الرائعة ، التي أسأل الله — عز وجل — أن يتقبلها بقبول حسن .

وكل من تفضل عليّ بمد يد المساعدة من إعاره كتب ، أو إبداء رأي أو مشورة ، فلهم مني خالص الدعاء ووافر الشكر والوفاء اسأل الله — عز وجل — أن لا يحرمهم الأجر والمثوبة والحمد أولاً وآخراً .

وبعد : فهذا البحث لم آل جهداً في إعداده فإن أصبت فمن الله ، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان وأستغفر الله .

هذا وأسأل الله — سبحانه وتعالى — أن يصلح أعمالي ، ويخلص نياتي ، ويجمع بين قلبي على كتاب ربي ، وسنة نبي محمد ﷺ عليه وآله وسلم . إنه سميع قريب مجيب الدعوات .  
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وهذا أوان الشروع في البحث ، ومن الله أستمد العون والتوفيق ، ولا حول ولا قوة إلا به ومنه ، عليه توكلت وإليه أنيب .

## فهرس الموضوعات

### الصفحة

٣	قرار وتوصية اللجنة .....
٤	ملخص الرسالة .....
ز	شكر وتقدير .....
٢	المقدمة .....
٧	سبب اختيار الموضوع و أهميته .
١٠	الدراسات السابقة للقاعدة .....
١٠	أهداف البحث العامة .....
١١	إشكالية البحث .....
١٣	خطة البحث.....
١٧	التمهيد.....
1	تعريف العرف لغة واصطلاحاً .....
٥	تعريف التجارة لغة واصطلاحاً .....
٦	تعريف العرف التجاري مركباً .....
٨	تعريف الشرط لغة واصطلاحاً .....
12	تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً .....

٢١	تعريف الفقه لغة واصطلاحاً .....
٢٤	تعريف الضابط الفقهي لغة واصطلاحاً .....
٣١	أدلة العرف وحجته .....
٤١	أقوال الفقهاء في إعمال العرف .....
	الفرق قاعدة بين : المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، والمعروف بين التجار كالمشروط بينهم
٤٩	.....
٥٠	شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي .....
٥٨	تعريف البيع لغة واصطلاحاً .....
٥٩	حكم البيع وأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والعقل .....
٧٢	شروط البيع ، والشروط في البيع ، والفرق بينهما .....
٧٣	آداب التجارة .....
٨٢	تعريف العربون لغة ، واصطلاحاً .....
٨٨	أقوال الفقهاء في بيع العربون وأدلته ، وحكمه .....
١٠٠	تعريف الجزاء لغة واصطلاحاً .....
١٠٠	تعريف الشرط الجزائي لقباً .....
١٠٣	تطبيقات هذا الشرط في الحياة العملية المعاصرة .....
١٠٤	عقود المعاوضات المالية التي يدخلها الشرط الجزائي وموضعه منها .....

١٠٦	الفرق بين العربون والشرط الجزائي .....
١٠٧	حكم الشرط الجزائي .....
١١٦	تعريف الحق لغة واصطلاحاً .....
١١٧	تعريف التأليف والابتكار لغة واصطلاحاً .....
١٢١	بيان حق التأليف في الفقه الإسلامي .....
١٢٨	تعريف الاسم لغة واصطلاحاً ، والاسم التجاري مركباً .....
١٢٩	المراد بالاسم التجاري .....
١٣٠	حكم الشريعة الإسلامية في بيع التاجر الشعار التجاري .....
١٣٥	تعريف الأوراق التجارية .....
١٣٧	خصائص الأوراق التجارية .....
١٤٢	تحصيل الأوراق التجارية .....
١٤٤	رهن الأوراق التجارية .....
١٤٤	خصم الأوراق التجارية .....
١٤٨	أهم نتائج البحث .....
١٥٠	التوصيات .....
١٥٢	فهرس الآيات القرآنية .....
١٥٦	فهرس الأحاديث النبوية .....

١٥٩ فهرس الأعلام .....

١٦٣ فهرس المصادر والمراجع .....





## المقدّمة

وتشتمل على

### المقدمة :

وسبب اختيار الموضوع وأهميته

والمنهج المتبع في البحث

والدراسات السابقة للبحث

وخطة البحث

## المقدمة

الحمد لله الذي أحاط بكل شيء علماً ، وأعطى من شاء من عباد عطاء جماً ، القديم الحكيم ، الذي شرع الأحكام ، وجعل لها قواعد ، وهدى من شاء لحفظها ، وفتح لمن شاء من عباد ما أغلق من الأدلة ، ووفقه لفهمها ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، المبين لأتمه طرق الاستدلال ، المقتدى به فيما كان عليه وفيما أمر به أو نهى عنه من أفعال وأقوال ، وعلى آله وأصحابه نقلة الشرع ، وتفصيل أحكامه من حرام وحلال (١) .

أما بعد :

فلما كانت العلوم الشرعية تتعاضم شرفاً ، وتطلع في سماء العلا كواكبها فخراً ، فلا ريب أن علم الفقه وقواعده من أجل العلوم الشرعية نفعا وقدرًا ، وأسماءها فخراً ، وأعلاها شرفاً وذكرًا ؛ إذ به تصح العبادة التي هي الغاية من خلق الخلق ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (٥٦) .

(٢) ، وإذا كان أصل النجاة لا يحصل للعبد إلا بصحة العبادة وسلامتها من شوائب الشرك ، كذلك المعاملات لا يمكن معرفتها إلا بالفقه عن الله وعن الرسول الله ﷺ فقهاً جيداً ؛ لذا جعل النبي ﷺ فقه العبد عنواناً لإرادة الله به الخير ، فقال ﷺ : ( من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) (٣) ، وقوله ﷺ : ( الناس معادن في الخير والشر ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا ) (٤) ؛ لتعلقه بأحكام

---

(١) هذه المقدمة مقتبسة من شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي ٢١/١ ، تحقيق : محمد الزحيلي ونزيه حماد ، مكتبة العبيكان ، ط الثانية ١٤١٨ هـ .

(٢) سورة الذاريات الآية : ٥٦ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب العلم ، باب ( من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ) ، برقم ( ٧١ ، ٣١١٦ ، ٧٣١٢ ) ، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط : الأولى ، ١٤٢٢ هـ ، ومسلم في صحيحه ، باب النهي عن المسألة ، برقم ( ١٠٣٧ ) ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، بدون تاريخ والطبعة .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب قول الله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِلِّسَّالِينَ ﴾ { يوسف الآية ٧ رقم ( ٣٣٨٢ ، ٣٤٩٣ ) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة ، باب خيار الناس ، برقم ( ٢٥٢٦ ) ، وباب الأرواح جنود مجندة ، برقم ( ٢٦٣٨ ) .

الدين والدنيا ، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة ، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة ؛ ولأنه لا سبيل للفقيه إلى معرفة الحلال والحرام ، وحقائق العبادات والمعاملات ، إلّا إذا عرف الأصول والقواعد ومراميها ، من عام وخاص ومطلق ومقيد وغيرها من القواعد ؛ لذا أعلى الأئمة من شأنها ، وأشادوا بمكانتها وأهميتها ، وبيّنوا حاجة الفقيه إلى الإمام بها وتعلمها ، إذ شرف العلم بشرف المعلوم .

قال الإمام القرافي — رحمه الله — (١) : ( وهذه القواعد مهمة في الفقه ، عظيمة النفع ، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف ، ويظهر رونق الفقه ويُعرف ، وتتضح مناهج الفتوى وتُكشف ) (٢) .

قال العلامة السعدي — رحمه الله — (٣) :  
اعلم هُديت أن أفضل المنن علمٌ يزيل عنك الشك والدرن  
ويكشف الحق لذي القلوب ويوصل العبد إلى المطلوب

(١) هو الإمام العلامة الفقيه اللغوي الأصولي ، أبو العباس ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن يَليّن الصنهاجي المالكي ، شهاب الدين ، المشهور بالقرافي ، نسبة لجدّة القبيلة المسمى بالقرافة ، ولد بمصر سنة ٦٢٦هـ — من مؤلفاته : الذخيرة في الفقه ، والاستغناء في الاستثناء ، والفروق ، وله في الأصول : نفائس الأصول في شرح المحصول ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم ، وتوفي سنة ٦٨٤هـ — ، ودفن بالقرافة . انظر : هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للباباني البغدادي ١/ ٩٩ ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعة البهية استانبول ١٩٥١ ، دار إحياء التراث العربي بيروت — لبنان ، والأعلام للزركلي ١/ ٩٤ ، دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر ، ٢٠٠٢ م ، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١/ ١٥٨ ، مكتبة المثنى — بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

(٢) الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ١/ ٣ ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم» ، ط الأولى ، ١٤١٢هـ .

(٣) هو الإمام العلامة الفقيه المفسر الأصولي الحنبلي عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي التميمي ، من أهل نجد ، ولد في عنيزة ( بالقصيم ) سنة ١٣٠٧هـ — ، وحفظ القرآن قبل البلوغ ، ثم اشتغل بطلب العلم ودرس الفقه والأصول وغيرهما ، وهو أول من أنشأ مكتبة فيها ( سنة ١٣٥٨ ) ، وله تلاميذ أشهرهم الشيخ العلامة ابن باز ، وابن عثيمين ، والبسام ، وعبد العزيز العقيل ، وله مؤلفات نافعة ، منها : ( تيسير الكريم المنان في تفسير كلام القرآن ) ،

و ( تيسير اللطيف المنان في خلاصة مقاصد القرآن ) ، و ( القواعد والأصول الجامعة ) في أصول الفقه ، توفي سنة ١٣٧٦هـ — .

ينظر ترجمته : الأعلام ٣/ ٣٤٠ ، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٣٩٦ ، ومشاهير علماء نجد وغيرهم ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف ١/ ٢٥٦ ، الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات ، والمعجم الجامع في تراجم المعاصرين تأليف : أعضاء ملتقى أهل الحديث ١/ ١٥٢ ، أعدده للشاملة : أسامة بن الزهراء عضو في ملتقى أهل الحديث غير مطبوع .

فاحرص على فهمك للقواعد جامعة المسائل والشوارد

فترتقي في العلم خير مرتقى وتقتفي سبل الذي قد وُفقا (١).

ولما كان الاشتغال بهذا الفن من أجل القربات ، كان العناية به أشد على الإطلاق ، وأولاها بالترتيب على الاستحقاق ، وأعلاها قدراً على الاتفاق ، والذي له المتزلة الشامخة الأركان ، العالية البنيان ، المرتفعة المكان ، والفخر مدى الدهور والأزمان ، رغبت الدخول في أبوابه ، فوق — اختياره بتوفيق من الله على القاعدة الفقهية اللطيفة ، وهي : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) .

واستشرت مشرفي الفاضل بعد أن استخرت الله تعالى في التكلف لهذا العمل الجليل ، فألفيته أباً رحيماً وموجهاً كريماً ناصحاً ووافق عليها بعد عرضها للقسم ، ومن ثم أحمد الله تعالى أنني وجدت الفرصة المناسبة لأتشرف بحصول هذا العلم من أهله ، وأنتمي إلى جملة ، عليّ أوفق لخدمته ، وإن كنت لا أراي أهلاً لذلك ، ولا فرسان تلك المسالك ، ولكن أستمد العون وأستلهم الصواب والتوفيق من الله تعالى وحده ، وما توفيقى إلا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل .

وقد شجعتني أيضاً على الكتابة فيه ، بعض الإخوة الدارسين في شعبة الأصول ، فعزمت وتوكلت على الله في البدء والتصدي لهذا العلم الجليل والفن الأصيل . وكان لهذا التشجيع أثره البالغ في نفسي ، مما دفعني إلى مزيد من الدراسة والبحث لأتمكن من الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه ، فقامت بجمع شتات الموضوع ، وأسأل الله تعالى أن يعينني على الانتهاء منه ، وإن أحسنت فمن الله وله الحمد والمنة ، وإن أخطأت ، فمن نفسي ومن الشيطان ، وحسبي أني بذلت جهدي ، وأخلصت لله قصدي ، وتحررت الصواب ما استطعت إليه سبيلاً ، وأبرأ إلى الله من تعمد مخالفة كتابه العظيم ، أو سنة نبيه الكريم ، فأسأل الله أن يرزقني الإخلاص في هذا العمل الجليل ، وأن يجعله في ميزان حسناتي وهو ولي ذلك والقادر عليه .

وكما أسأله بأسمائه الحسنی وصفاته العلی أن يتقبل ذلك مني ، وعليه يثيبني ، وينفع به غيري .

وصلی الله على نبینا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

الباحث

حسين عبد الحليم ولي الله

غفر الله له ولوالديه ولأساتذته ولجميع المسلمين

مكة المكرمة زادها الله تشريفا تعظيما

وجعلني من خيار أهلها حيا وميتا



سبب اختيار الموضوع وأهميته :

من أهم الأسباب التي دعت الباحث لاختيار هذا الموضوع :

أولاً : لما رغبت في مواصلة دراستي العليا لمرحلة الماجستير في شعبة أصول الفقه ————— بجامعة المدينة العالمية بماليزيا ————— كان لزاماً علي أن أختار موضوعاً مناسباً للرسالة التي أعدها لهذا الغرض .

ولقد وجدت أن أكثر موضوعات أصول الفقه قد طرق بالبحث ، وكانت مادة القواعد الفقهية قد أنيطت بقسم أصول الفقه وأسند تدريسها إلى أعضائه ومنسوبيه وهي مادة عظيمة النفع ؛ فرأيت أن من المناسب أن يكون موضوع رسالتي في نطاق هذا النوع من علوم الشريعة الغراء .

ولما توجهت هذا التوجه من حيث الإجمال بدأت البحث التفصيلي عن موضوع مناسب من موضوعات القواعد الفقهية ، فرأيت من المناسب أن تكون القاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) موضوعاً للرسالة .

ثانياً : اتساع دائرة النشاط التجاري وكثرة المعاملات التجارية المستجدة مما يوجب دراسة موضوع العرف التجاري دراسة وافية ومؤصلة شرعاً ؛ إذ أن العرف التجاري يعول عليه في كثير من المعاملات التجارية ، وأن كثيراً من المعاملات التجارية وردت مطلقة في الشريعة كالعربون والقبض والأجرة وتصرفات الوكيل والشريك ونحوها ، وكل ما أطلق فمرده إلى العرف ، فدعت الحاجة إلى دراسة العرف المعترف بين التجار وبيان مفهومه والتمييز بينه وبين غيره وبيان شروطه وتطبيقاته .

ثالثاً : الرغبة في خدمة الفقه وأصوله وقواعده ولو بجزء بسيط علّني أوفق لخدمته وأنتمي إلى جملته ، وإن كنت لا أراي أهلاً لذلك ، ولا فرسان تلك المسالك ، ولكن أستمد العون وأستلهم الصواب والتوفيق من الله تعالى وحده وهو حسبي ومعيني .

رابعاً : إن العرف أصل عظيم من أصول الفقه ، وأحد المصادر في معظم الشرائع ، وأحد مصادر القانون الدولي .

خامساً : العرف في حد ذاته يعد تطويراً للفقہ الإسلامي ، وإظهاراً لأصالة الشريعة الإسلامية ومرونتها وقبولها للحكم في كل أمور الحياة المتطورة المتجددة ، حيث إن الوقائع بين الناس غير متناهية ، والنصوص والأفعال والإقرارات متناهية ، ومن هنا تظهر أهمية العرف في بيان أحكام الفروع الفقهية .

سادساً : بيان لحقيقة العرف وكيفية إسقاط قواعده وأحكامه على الأحداث والمستجدات المعاصرة . سابعاً : تعامل الواقع مع الأحداث والمستجدات المتطورة تعاملًا خاطئًا استناداً إلى قاعدة العرف ، فحملوا العرف أكثر من حقه وخالفوا صريح النصوص الشرعية .

ثامناً : إن العرف يحقق مصالح الناس ، ويؤمن لهم المنافع العامة ، والمقاصد الرئيسية التي جاءت الشريعة الغراء بها ، وإن قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) إحدى القواعد المهمة المندرجة تحت قاعدة : ( العادة محكمة ) ، وحاجة الفقيه المعاصر إليها حاجة كبيرة ؛ لدخولها في حياتهم العملية كالمعاملات التجارية ، فإليها ترجع التحاكم في كثير من التعامل ، وكلما كان الموضوع محتاجاً إليه كان الاشتغال به أجدى وأنفع .

تاسعاً : إبراز عظمة الشريعة الإسلامية في اهتمامها بالأفراد والجماعات من خلال اهتمامها بعاداتهم وأعرافهم وتنظيم علاقات بعضهم ببعض .

عاشرًا : ومع الحاجة والأهمية إلى دراسة العرف والشرط لم أر هذا الموضوع أفرد ببحث مستقل ودراسة مستقلة حسب علمي القاصر ؛ فدفعني ذلك إلى الكتابة فيه .

الدراسات السابقة للقاعدة ، فمن الرسائل الجامعية التي تناولت هذه القاعدة :

١ ————— نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ————— تأليف الإمام بن عابدين الحنفي رحمه الله ————— (١) وهي عبارة عن أول مؤلف مستقل في هذا الباب وهو عمدة من أتى بعده ممن صنف في هذا الباب .

---

(١) هو الإمام محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي : فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره . مولده ووفاته في دمشق . ولد سنة ٥١٩٨ هـ ، ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم عن ظهر قلب وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة والده ليألف

٢ — العُرف وأثره في الشريعة والقانون — لمعالي الأستاذ الدكتور أحمد بن علي المبارك  
عضو هيئة كبار العلماء وهي عبارة عن رسالة تقدّم بها معاليه لنيل درجة الدكتوراه من المعهد العالي  
للقضاء بالرياض و حصل فيها على درجة ممتاز .

٣ — العُرف : حجّيته وأثره في فقه المعاملات الماليّة عند الحنابلة دراسة نظريّة تأصيليّة تطبيقيّة ،  
للدكتور / عادل بن عبد القادر قوته وهي عبارة عن رسالة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الماجستير عام  
١٤١٥ هـ من جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة ولاقت قبولاً عند المتخصصين ونُوقِشت وحصل الباحث  
على درجة ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع .

٤ — العرف التجاري وأثره في المعاملات التجاريّة السعوديّة دراسة مقارنة ، للباحث داود بن عبد  
الله الداود ، وهو عبارة عن بحث تكميلي تقدّم به الباحث للمعهد العالي للقضاء بالرياض وذلك لنيل  
درجة الماجستير لعام ١٤٢٤ هـ .

وإذا قارنا بين الدراسات السابقة وموضوع هذا البحث فإنه يلاحظ ما يأتي :

أن الدراسات السابقة عنت كثيراً بالجانب الأصولي وجعلت الجانب التطبيقي أمراً ثانوياً. فهي لا تذكر  
من التطبيقات إلا القليل ، مثال ذلك : في رسالة العرف للشيخ الدكتور أحمد سير مباركي لم يذكر إلا  
ثلاث مسائل في صفحتين هما: ص ٢٢٥ و ٢٢٦. أنها كانت شاملة لجميع أبواب الفقه دون تركيز على  
باب واحد وهذا أيضاً يضعف من الاستقراء والتنقيب عن دقائق الفروع ومعرفة المستثنيات.

---

التجارة . وتوفي ١٢٥٢ هـ ، وله مؤلفات عديدة : رد المحتار على الدر المختار ، يعرف بحاشية ابن عابدين ، ونسمات الأسحار على  
شرح المنار ، والرحيق المختوم ، وغيرها كثيرة .

انظر ترجمته : معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف بن إلبان ١٥٠/١ ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ ، وفهرس الفهارس  
والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات ، لعبد الحي الكتاني ، ٨٣٩/٢ ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي  
بيروت ، ط : الثانية ، ١٩٨٢ م ، والأعلام ٤٢/٦ .



وأما رسالة الباحث/ عادل قوته فإنه وإن كانت تشترك مع هذه الرسالة في دراسة العرف من الجانب التطبيقي إلا أنه قد حصرها في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة وهذه الرسالة قد جعلتها عامة لكنني رأيت أن ثمة ما أخذ أخرى للمسألة غير العرف قد تكون في مذهب دون آخر فرأيت أن أجعل دراستي للمسائل دراسة مقارنة .

وأما رسالة الباحث / داود الداود فإنها كانت دراسة قاصرة عن عرف في بلد معين ، وهذا يتطلب من الباحث أن ينظر في رسالته بدراسة مقارنة ويعرف عام ، وقد رأيت في بحثي هذا أن أذكر بين يدي البحث تمهيداً للعرف من الجهة النظرية متحريراً في ذلك الإيجاز والإجمال وسيأتي بعد قليل في منهج البحث.

#### أهداف الرسالة العامة :

- ١- تبصير التجار بأعراف تجارتهم وعاداتهم ، وذلك ببيان الأحكام المتعلقة بالقاعدة .
  - ٢- بيان آثار الشروط المرتبطة بالعرف في توثيق العقود وصحتها عند التجار .
  - ٣- كيفية التعامل مع القاعدة وتزليلها على الأحداث والمستجدات تزيلاً صحيحاً ومطابقاً للواقع .
  - ٤- دراسة القاعدة دراسة تطبيقية ومدى حاجة الفقيه وطلاب العلم إليها ، هذا هو الهدف الأساسي والغرض الرئيسي من البحث .
  - ٥- التعرف على أمهات الكتب المعتمدة لدى أصحاب القواعد الفقهية من خلال التحوال في ميدان وساحات كتب القواعد والأصول .
  - ٦- بيان مدى حاجة الأمة لهذا العلم عموماً ، والفقيه خصوصاً ؛ لأن زمام الأمة على عاتقهم ، ولا خلاص ولا مناص إلاّ بإتقان هذا الفن لا سيّما في الأحكام الفقهية وخصوصاً في النوازل والمستجدات .
- إشكالية البحث :

تكمن إشكالية البحث ما يلي :

- إن القاعدة التي كلفت ببحثها لم تدرس من قبل على وجه التحقيق ؛ لذا تطرقت للإشكاليات الآتية :

\_\_\_\_\_ هل الشرط يقوم مقام العرف عقلاً وشرعاً .

\_\_\_\_\_ متى يكون الشرط ملزماً في عرف التجاري .

\_\_\_\_\_ ما مدى اعتبار الشرع للعرف في التجارة .

\_\_\_\_\_ ما آثار الشروط المرتبطة بالعرف في توثيق العقود وصحتها عند التجار .

المنهج المتبع في البحث :

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي \_\_\_\_\_ وأجمع بين التنظير والتطبيق ، وذلك في الخطوات التالية :  
سلكت في هذا البحث الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : رمزت بتمهيدٍ للفصول والمباحث ، وذلك للربط بين أجزاء الموضوع بحسب الحاجة إلى ذلك.

الخطوة الثانية : إيراد الأحاديث والقواعد وجمعها يكون بعناوين رئيسة حسب ورود في موضوع معين .

الخطوة الثالثة : في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار المروية التي ذكرت في هذا البحث ، قمت  
حيالها بالآتي :

أ - ضبط الآيات القرآنية وجعلتها برسم المصحف ، ووضعها بين قوسين مزهرين ، وعزوتها إلى سورها  
: بذكر اسم السورة ورقم الآية .

ب - تخريج الأحاديث الشريفة من كتب الحديث المعتمدة ، فأذكر المصدر الذي أخذ منه الحديث ،  
ثم أذكر الباب ، ورقم الحديث .

ج - إن كان الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم ، أو أحدهما ، أكتفي بذكر موضعه فيهما ؛ وذلك لشهرتهما وتلقي الأمة لهما بالقبول والصحة ، وأذكر أحياناً من شارك معهما في التخريج من الكتب المعتمدة ، وأذكر أقوال المحدثين فيه بالتصحيح أو بالتضعيف أو بالتحسين ، مستأنساً بأقوال العلامة الألباني فيه ، وذلك لمكانته العلمية الحديثية عند العلماء .

د - تراجع الأعلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الذين ورد ذكرهم في البحث إلا المعاصرين الأحياء ؛ لصعوبة الوقوف على تراجمهم .

هـ - شرح الألفاظ الغريبة الواردة في النصوص ، والاستشهاد بالنظم ، أو الشعر المتعلق بالموضوع ، وتعريف المصطلحات الفقهية الواردة في البحث .

## فصول البحث :

يتكون البحث من مقدمة ، وفصلين ، ومباحث ، وخاتمة ، وفهارس .

### ● أولاً : المقدمة . وتشتمل على :

١ - سبب اختيار الموضوع ، وأهمية البحث . ٢ - الدراسات السابقة للقاعدة .

٣ - أهداف البحث العامة . ٤ - إشكالية البحث .

٥ - خطة البحث ، وإجراءاته . ٦ - شكر وتقدير .

### التمهيد : ويشمل على مصطلحات البحث وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف العرف لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : تعريف التجارة لغة واصطلاحاً ، والعرف التجاري مركباً .

المطلب الثالث : تعريف الشرط لغة واصطلاحاً .

المطلب الرابع : تعريف القاعدة لغة واصطلاحاً .

المطلب الخامس : تعريف الفقه لغة واصطلاحاً .

المطلب السادس : تعريف الضابط الفقهي لغة واصطلاحاً .

تتضمن الخطة بعد المقدمة والتمهيد ، وفصلين مشتملتين على عدد من المباحث وخاتمة بأهم النتائج والتوصيات ، وقائمة بملاحق البحث وفهارسه ؛ بيانها على النحو التالي :

الفصل الأول : دراسة قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) ، وتشتمل على :

أدلة العرف وحجته ، وشروط اعتباره ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مطالب :

المطلب الأول : أدلة العرف ، وحجته ، وأقوال الفقهاء فيه .

المطلب الثاني : الفرق بينها وبين قاعدة : ( المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ) .

المطلب الثالث : شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : حكم التجارة في الإسلام : وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف البيع لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم البيع وأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

المطلب الثالث : شروط البيع ، والشروط في البيع ، والفرق بينهما .

المطلب الرابع : آداب التجارة .

الفصل الثاني : تطبيقات فقهية لقاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مباحث :

المبحث الأول : التأصيل الفقهي لبيع العربون ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف العربون لغة ، واصطلاحاً لدى المذاهب الأربعة .

المطلب الثاني : أقوال الفقهاء في بيع العربون وأدلته ، وحكمه .

**المبحث الثاني :** بيان حكم الشرط الجزائي ، وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الجزاء لغة واصطلاحاً ، وتعريف الشرط الجزائي لقباً .

المطلب الثاني : الشرط الجزائي وأدلته ، وحكمه .

المطلب الثالث : تطبيقات هذا الشرط في الحياة العملية المعاصرة .

المطلب الرابع : عقود المعاوضات المالية التي يدخلها الشرط الجزائي وموضعه منها .

المطلب الخامس : الفرق بين العربون والشرط الجزائي .

المطلب السادس : بيان حكم الشرط الجزائي .

**المبحث الثالث :** بيان أحكام الحقوق المعنوية ، وفيه مطالب .

المطلب الأول : تعريف الحق لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : تعريف التأليف والابتكار لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث : أقوال العلماء في مسألة الابتكار والاختراع وأدلته ، وحكمهما .

**المبحث الرابع :** أحكام بيع الاسم التجاري ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الاسم لغة واصطلاحاً ، والاسم التجاري مركباً .

المطلب الثاني : المراد بالاسم التجاري .

المطلب الثالث : بيان حكم الشريعة الإسلامية في بيع الشعار التجاري .

المبحث الخامس : الأوراق التجارية وأحكامها ، وفيها مطالب :

المطلب الأول : تعريف الأوراق التجارية .

المطلب الثاني : خصائص الأوراق التجارية .

المطلب الثالث : وظيفة الأوراق التجارية وأنواعها.

المطلب الرابع : أحكام التعامل بالأوراق التجارية وفيها فروع .

الفرع الأول : تحصيل الأوراق التجارية .

الفرع الثاني : رهن الأوراق التجارية .

الفرع الثالث : خصم الأوراق التجارية .

أخيراً : الخاتمة مع الفهارس وثبت المصادر والمراجع .

الخاتمة :

ذكرت فيها أهم النتائج والثمرات التي توصلت إليها ، مع ذكر التوصيات فيها .

الفهارس :

ويُذَيَّلُ البحث أخيراً بفهارس إرشادية تسهّل للقارئ الاستفادة منه ، وهي :

١ - فهرس الآيات القرآنية . ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .

٣ - فهرس الأعلام . ٤ - فهرس المصادر والمراجع . ٥ - فهرس الموضوعات العامة للبحث.

## التمهيد :

حث ديننا الحنيف على العمل ؛ لأن ديننا دين العمل والحركة والنشاط والحيوية وشرع العمل وفق ضوابط معينة وضعها لهم ، وحدها بحدود تحمي المجتمع من الانحراف والزيف والزلل ، وبين لهم أن التجارة باب كبير من أبواب الرزق ، ووسيلة مباحة للكسب ، فقد روي عن رسول الله ﷺ : ( إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يخدعوا ، وإذا كان عليهم لم يمتطلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا ) (١) .

وسئل ﷺ عن أي الكسب أفضل ؟ فقال : ( عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور ) (٢) ، وقد أخبر القرآن الكريم بذلك فقال جل وعلا : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ... ﴾ (٣) ، فأخبر سبحانه وتعالى أن الأنبياء كانت لهم تجارات

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٤٨٨/٦ ، باب : ( حفظ اللسان ، عما لا يحتاج إليه ، رقمه (٤٥١٣) ، تحقيق د / عبد العلي عبد الحميد ، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي ، مكتبة الرشد — بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومبي بالهند ، ط : الأولى ، ١٤٢٣ هـ ، وابن أبي حاتم في العلل ٦٣٦/٣ ، باب : ( علل أخبار رويت في البيوع ) ، رقمه : (١١٥١) ، تحقيق : فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، مطابع الحميضي ، ط : الأولى ، ١٤٢٧ هـ ، وضعفه الألباني ، أنظر : سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٢٥/٥ ، رقمه : ( ٢٤٠٤ ) ، دار المعارف — الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٢ هـ .

(٢) أخرجه البزار في مسنده برقم ( ٣٧٣١ / ٣٧٩٨ ) ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله ، وعادل بن سعد ، وصبري عبد الخالق الشافعي ، مكتبة العلوم والحكم — المدينة المنورة ، ط : الأولى ، ( بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م ) ، والطبراني في المعجم الكبير برقم (٤٤١١) تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة ابن تيمية — القاهرة ، ط : الثانية ، والحاكم في مستدركه برقم (٢١٥٨/٢١٦٠) ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١ ، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني ، ١٥٩/٢ ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط : الأولى . قال الشرقاوي في حاشيته : قوله : ( " وكل بيع مبرور " إشارة إلى التجارة .. ) حاشية الشرقاوي على التحرير ٢ / ٣ ، ط عيسى الحلبي .

(٣) سورة الفرقان جزء من الآية : ٢٠ .

وصناعات ، ويترددون إليها للتكسب والتجارة ، وكان نبي الله زكريا ﷺ نجاراً<sup>(١)</sup> ، وكان داود ﷺ لا يأكل إلا من عمل يده<sup>(٢)</sup> .

وكان نبينا ﷺ تاجراً ، حيث تاجر في مال<sup>(٣)</sup> خديجة رضي الله عنها<sup>(٤)</sup> ، وقال ﷺ : ( " ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم " ، فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : " نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة " )<sup>(١)</sup> .

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ، باب الصناعات برقم (٢١٥٠) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية — فيصل عيسى الباي الحلي ،

وابن حبان في صحيحه كتاب الإجارة ، ذكر الخبر المدحض قول من قال من المتصوفة بإبطال الكسب برقم (٥١٤٢) ، ترتيب : الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ، تحقيق وتعليق العلامة / شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، والحاكم في مستدركه برقم (٤١٤٥) وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب كسب الرجل وعمله بيده برقم (٢٠٧٣) .

(٣) انظر : سيرة ابن إسحاق كتاب السير والمغازي ٨١/١ ، تحقيق : د/ سهيل زكار ، دار الفكر — بيروت ، ط : الأولى ١٣٩٨ هـ ، والسيرة النبوية لابن هشام ١٨٨/١ ، تحقيق : مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ الشلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ط : الثانية ، ١٣٧٥ هـ ، والبيهقي في دلائل النبوة ، باب ما كان يشتغل رسول الله ... ، ٦٦/٢ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، : الأولى - ١٤٠٥ هـ ، والبداية والنهاية لابن كثير ٣٥٨ / ٢ ، تحقيق : علي شيري ، دار إحياء التراث العربي ، ط : ١٤٠٨ .

(٤) هي الصحابية الجليلة أم المؤمنين وسيدة نساء العالمين في زمانها . أم القاسم ابنة خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشية الأسدية . أم أولاد رسول الله - ﷺ - وأول من آمن به وصدقه قبل كل أحد وثبتت جأشه ومضت به إلى ابن عمها ورقة ، ومناقبها جمة . وهي ممن كمل من النساء . كانت عاقلة جليلة دينة مصونة كريمة من أهل الجنة وكان النبي - ﷺ - يثني عليها ويفضلها على سائر أمهات المؤمنين ويبالغ في تعظيمها بحيث إن عائشة كانت تقول : ما غرت من امرأة ما غرت من خديجة من كثرة ذكر النبي لها . ومن كرامتها عليه : أنها لم يتزوج امرأة قبلها وجاءه منها عدة أولاد ولم يتزوج عليها قط ولا تسرى إلى أن قضت نحبها فوجد لفقدها فإنما كانت نعم القرن . وكانت تنفق عليه من مالها ويتجر هو لها وقد أمره الله أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب لا صخب فيه ولا نصب ، كانت تدعى في الجاهلية الطاهرة . انظر ترجمتها : الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١٨١٩/٤ — ١٨٢١ ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجليل ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، وأسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين بن الأثير ٨٠/٧ رقم الترجمة (٦٨٧٤) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٤٠٨/٣ ، دار الحديث — القاهرة ، ط : ١٤٢٧ هـ ،



قال ابن القيم<sup>(٢)</sup> : ( إن النبي ﷺ باع واشترى وشراؤه أكثر ، وآجر واستأجر وإيجاره أكثر ، وضارب وشارك ووكل وتوكله أكثر .... )<sup>(٣)</sup> .

هذا وقد لعبت مكة قبل الإسلام الدور الرئيسي في التجارة المحلية والخارجية ، وكان المجتمع العربي في شبه الجزيرة العربية يعتمد إلى حد كبير على التجارة . وظهرت في المدينة طبقة من التجار المكيين الكبار<sup>(٤)</sup> .

---

والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٨ / ٩٩ ، رقم الترجمة (١١٠٩٢) ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى : ١٤١٥ هـ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب رعي الغنم على قراريط ، برقم (٢٢٦٢) .  
(٢) هو الإمام العلامة الكبير المجتهد المطلق المصنف المشهور ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعيّ الدمشقيّ ، أبو عبد الله ، الدين: المعروف بابن قيم الجوزية ، من أركان الإصلاح الإسلامي ، وأحد كبار العلماء. ولد سنة ٦٩١هـ — ، مولده ووفاته في دمشق. تتلمذ على يد شيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه. وهو الذي هذب كتبه ونشر علمه، وسجن معه في قلعة دمشق ، وأهين وعذب بسببه ، وطيف به على جمل مضروبا بالعصى. وأطلق بعد موت ابن تيمية. وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس. وألّف مؤلفات كثيرة منها : (إعلام الموقعين) و (الطرق الحكيمة) و (شفاء العليل) . و (كشف الغطاء) و (زاد المعاد في هدي خير العباد) ، وبدائع الفوائد وغيرها كثيرة ، وتوفي سنة ٧٥١هـ — . انظر ترجمته : أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي ٤ / ١٤٢ ، تحقيق: د/ علي أبو زيد ، د/ نبيل أبو عشمة ، د/ محمد موعد ، د/ محمود سالم محمد ، تقديم / مازن عبد القادر المبارك ، دار الفكر المعاصر، بيروت — لبنان ، دار الفكر ، دمشق — سوريا ، ط: الأولى — ١٤١٨ هـ ، والبدر الطلع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ٢ / ١٤٣ ، دار المعرفة — بيروت ، والأعلام للزركلي ٦ / ٦٥ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ١٠٦ ، وتسهيل السابلة ٢ / ١١٠٠ — ١١٠٣ ، تحقيق : د/ بكر أبو زيد ، مؤسسة الرسالة ، ط الأولى ١٤٢٢ .

(٣) انظر : زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم ، ١ / ١٥٤ — ١٥٥ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت — مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ط : ٢٧ ، ١٤١٥ هـ .

(٤) هذا وقد ذكر أهل التاريخ والسير عدداً من الصحابة الذين اشتغلوا في التجارة منهم : أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمر وزيد بن أرقم والبراء بن عازب والزبير بن العوام رضي الله عنهم فقد ذكر ابن سعد في الطبقات في ترجمة أبي بكر — ﷺ — أنه كان رجلاً تاجراً فكان يغدو إلى السوق فيبيع ويتناح ( الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ / ١٨٦ ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٠ هـ . وذكر أيضاً أن عثمان — ﷺ — ، كان رجلاً تاجراً في الجاهلية والإسلام. الطبقات ٣ / ٦٠ . وذكر نحوه محمد بن الحسن الشيباني ، في كتاب الكسب ص ٨٩ ، تحقيق : د/ سهيل زكار ، الناشر : عبد الهادي حرصوني — دمشق ، ط : الأولى ، ١٤٠٠ هـ . انظر : فقه التاجر المسلم لحسام الدين بن موسى محمد بن

ولقد كان كثير من رجالات الفقه وأئمة الدين تجاراً وصناعاً ؛ لذا كثر في التاريخ الإسلامي العظماء في شتى المجالات من الذين اشتهروا باسم مهنتهم التي كانوا يزاولونها من أمثال الخزاز والزجاج وغيرهما .

هذا وقد جاء الترغيب والحث للتجارة من النبي ﷺ في غير ما حديث فقال : ( التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة ) <sup>(١)</sup> ، وروي عنه ﷺ : ( تسعة أعشار الرزق في التجارة ) <sup>(٢)</sup> ، وقال ﷺ : ( والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً ، فيسأله أعطاه أو منعه ) <sup>(٣)</sup> .

والتجارة صورة مشرقة من صور الأعمال في سبيل الله إن قصد صاحبها بنيته ذلك ؛ فقد روى عن رسول الله ﷺ : مر على النبي ﷺ رجل ، فرأى أصحاب رسول الله ﷺ من جلده ونشاطه ، فقالوا : يا رسول الله : لو كان هذا في سبيل الله ؟ ، فقال رسول الله ﷺ : ( إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان ) <sup>(٤)</sup> .

وقول النبي ﷺ : ( البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك ... ) <sup>(٥)</sup> .

---

عفانة ٢٧/١ ، المكتبة العلمية ودار الطيب ، ط : الأولى ، ١٤٢٦هـ .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٢٤/٢ ، باب الحث على المكاسب رقمه (٢١٣٩) ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ١٦٢/٢ رقمه (١٧٨٣) ، مكتبة المعارف — الرياض ، ط : الخامسة ، بدون تاريخ .

(٢) انظر : فيض القدير شرح الجامع الصغير ٢٢٤/٣ ، وقال المناوي : ( ورجاله ثقات ) المكتبة التجارية الكبرى — مصر ، ط : الأولى ، ١٣٥٦ ، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته ١/ ٣٥٩ ، حديث رقم : (٢٤٣٤) ، أشرف على طبعه : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه باب : الاستغفار عن المسألة رقمه : (١٤٧٠) .

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير برقم (٢٨٢) ، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب : رجاله رجال الصحيح ، ٢٤١/٢ ، باب الترغيب في الاكتساب بالبيع وغيره ، رقمه (١٦٩٢) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه باب إذا بين البيعان ... : رقمه (٢٠٧٩) ، ومسلم في صحيحه ، باب الصدق في البيع والبيان رقمه : (١٥٣٢) .

فيقول الله عز وجل مادحاً في بعض أصحاب النبي ﷺ ————— : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ (٣٦) رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴿ (١) .

وعلى الرغم من التحفيز في التجارة فقد حذر الإسلام من الانغماس فيها ؛ حتى لا تلهي صاحبها عن طاعة الله وعبادته ، أو عن دعوة الآخرين إلى طاعة الله سبحانه وتعالى .

ولما كانت التجارة كذلك ، حذر النبي ﷺ بقوله : ( إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً ..... ) (٢) أي : التجارة التي تشغل عن أمور الدين وتحمل الإنسان على الإقبال والإهمالك في الدنيا ، قال الله ذاماً لهؤلاء : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ (٣) .

وبعض الناس يجعلون التجارة أحب من الجهاد في سبيل الله والطاعات ، فيقدمونها عليها ، قال الله فيهم : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكَنٌ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ (٤) ، وهنا حذر القرآن التجار أن ينفَضُوا عن عبادتهم وتقربهم إلى الله بالانشغال بالتجارة فأوقات العبادة أولى

(١) سورة النور الآيتان : ٣٦ ————— ٣٧ .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم ، وقال : (حديث حسن صحيح ) ، برقم (١٢١٠) ،

تحقيق وتعليق : أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة ، الناشر : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي —

مصر ، ط : الثانية ، ١٣٩٥هـ ، وابن ماجه في سننه باب ما جاء التوقي في التجارة برقم (٢١٤٦) ، والحاكم في مستدركه برقم

(٢١٤٤) وقال : صحيح ولم يخرجاه ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والرهيب ، باب ما جاء في الاكتساب بالبيع وغيره ، برقم

(١٧٨٥) .

(٣) سورة الجمعة جزء من الآية : ١١ .

(٤) سورة التوبة الآية : ٢٤ .

من غيرها بالمحافظة عليها ؛ فيقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

والتجارة مع الناس تحتاج إلى صدق وأمانة في المعاملة كما مر في الحديث ، وكذلك المعاملة مع الله سبحانه وتعالى تحتاج إلى صدق في البيعة ووفاء بالعهد وأمانة في نقل العلم والتعامل مع الآخرين .

وختاماً : يذكر العلماء أن اكتساب المال له طرق كثيرة لكن أصولها ثلاثة : الزراعة ، والتجارة ، والصناعة كما ذكره بعض الشافعية <sup>(٢)</sup> . وزاد بعض الحنفية <sup>(٣)</sup> رابعا هو الإجارة ، وزاد بعض الحنفية أيضا الجهاد ، وقد جعل الجهاد أفضلها فقال : ( وأفضل أسباب الكسب الجهاد ؛ لأن فيه الجمع بين حصول الكسب ، وإعزاز الدين ، وقهر عدو الله تعالى ، ثم التجارة .. ثم الزراعة ... ثم الصناعة ) <sup>(٤)</sup> .

وروي عن أحمد — رحمه الله — <sup>(٥)</sup> أنه ذكر أن المال يأتي من أحد أربعة طرق : ( تجارة برية ، أو صلة الإخوان ، أو أجرة التعليم ، أو من غلة ضيعة ) .

(١) سورة فاطر الآية : ٢٩ .

(٢) انظر : روضة الطالبين للنووي ٢٨١/٣ ، تحقيق: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي، بيروت — دمشق — عمان ، ط : الثالثة ، ١٤١٢ هـ .

(٣) انظر : المبسوط للسرخسي ٢٥٨/٣٠ — ٢٥٩ ، دار المعرفة — بيروت ، ١٤١٤ هـ .

(٤) انظر : الاختيار لتعليل المختار لأبي الفضل الموصلي الحنفي ١٧١/٤ ، تعليقات : الشيخ محمود أبي دقيقة ، مطبعة الحلبي — القاهرة ، ١٣٥٦ هـ .

(٥) هو الإمام الكبير المحدث الفقيه ، إمام أهل السنة ، العالم الرباني ، الشيباني ، أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان الهذلي ، المروزي الأصل ، بغداد المولد والوفاة ولد رحمه الله سنة ١٦٤ ، وتوفي سنة ٢٤١ إحدى وأربعين ومائتين ، ودفن في مقابر الشهداء في حي الحرية ببغداد ، فنشأ منكبا على طلب العلم ، وسافر في سبيله أسفارا كبيرة إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والثغور والمغرب والجزائر والعراقيين وفارس وخراسان والجلال والأطراف ، وامتنح بسبب القول بخلق القرآن ، وضرب وجلد فثبت وصبر ولم يجب فيه فجزاه الله عنا وعن الإسلام خيرا ، وله مؤلفات كثيرة أشهرها : المسند المعروف ، وطاعة الرسول ، وكتاب الإيمان ، وغيرها كثيرة .

والخلاصة : يذكر العلماء أن العمل الحر تجارياً كان أو صناعياً أو زراعياً أو رعوياً يستأثر بالنسبة العظمى من الأجر والرزق ؛ لذلك فهو أفضل من العمل الوظيفي المحدود . ومن الاستقراء التاريخي نستطيع أن نجزم أن أصحاب الأعمال الحرة كانوا دائماً هم الطبقة الغنية والمتوسطة في المجتمع إلا ما ندر .  
وهذه جملة من الآيات والأحاديث التي تدل على مشروعية التجارة والبيع في الإسلام والحث عليها ،  
وبالله التوفيق .

---

ينظر ترجمته : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان البرمكي ٦٣/١ ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر — بيروت ،  
والوافي بالوفيات للصفدي ٢٢٥/٦ ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركبي مصطفى ، دار إحياء التراث — بيروت ، وسير أعلام النبلاء  
١٩٢/٩ ، والأعلام ٢٠٣/١ .

## المطلب الأول:

### تعريف العرف لغة واصطلاحاً :

العرف لغة : العين والراء والفاء أصلان صحيحان ، بضم العين ، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض ، والآخر على السكون والطمأنينة .

فالأول العرف : عرف الفرس . وسمي بذلك لتتابع الشعر عليه . ويقال : جاءت القطا عرفاً عرفاً ، أي بعضها خلف بعض .

والأصل الآخر المعرفة والعرفان . تقول : عرف فلان فلانا عرفانا ومعرفة . وهذا أمر معروف ، وسمي العرف معروفاً ؛ لأن النفوس تسكن إليه ، وكذا بفتح العين ، العرف ، وهي الرائحة الطيبة ؛ لأن النفوس تسكن إليه ، يقال : ما أ طيب عرفه ، قال تعالى :

{ وَيُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ } <sup>(١)</sup> أي : طيَّبها . وبالكسر الصبر (٢) .

ذكر الأصوليون للعرف عدة تعريفات أطرّق لبعضها ، وكلها مترادف معنى العادة ، وهي مأخوذة من العود ، وهو التكرار ، فمن ذلك :

ما عرفّه النسفي <sup>(٣)</sup> بقوله : ( العرف والعادة : ما استقر في النفوس من جهة العقول

---

(١) سورة محمد الآية : ٦ .

(٢) انظر : مقاييس اللغة للرازي مادة ( عرف ) ٢٨١/٤ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ ، ومجمل اللغة لابن فارس مادة ( عرف ) ٦٦١/١ ، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة — بيروت ط : الثانية - ١٤٠٦ هـ ، ومختار الصحاح للرازي مادة ( ع ر ف ) ٣٠٦/ ١ ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، بيروت — صيدا ، ط : الخامسة ، ١٤٢٠هـ .

(٣) هو الإمام العلامة الحنفي عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، أبو البركات ، حافظ الدين إماماً كاملاً عديم النظير في زمانه رأساً في الفقه والأصول بارعاً في الحديث ومعانيه ، من أهل إيذج ووفاته فيها . نسبته إلى " نسف " ببلاد السند ، بين

وتلقته الطباع السليمة بالقبول (١).

وعرف ابن الهمام — رحمه الله — (٢) العادة التي هي مرتبطة بالعرف

بأنها : ( الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية ) (٣) .

وعرف ابن عابدين — العادة — بأنها : ( مأخوذة من المعاودة

فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول

متلقاة بالقبول من غير علاقة ولا قرينة حتى صارت حقيقة عرفية " فالعادة والعرف

معنى واحد ... ) (٤).

عرّف القرافي العادة التي هي مرتبطة بالعرف بأنها : ( غلبة معنى من المعاني على الناس )

(٥) .

---

جيحون وسمرفند وتوفي سنة ٥٧١٠ هـ . وله مصنفات جليلة ، منها : مدارك التنزيل في تفسير القرآن ، وكتر الدقائق في الفقه ، و " المنار والمستصفي في أصول الفقه ، وشرح المنار ، والوافي في الفروع . انظر ترجمته : الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لحنفي الدين الحنفي ٢٧٠/١ ، الناشر : مير محمد كتب خانه — كراتشي ، ومعجم المطبوعات ١٨٥٢/٢ ، والأعلام ٦٧/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٣/٦ .

(١) المستصفي في فروع الحنفية . مخطوط بدار الكتب - ذكر ذلك في "أثر العرف في التشريع الإسلامي" ص ٥٠ . وقريبا من هذا التعريف ما عرفه الجرجاني بقوله : ( العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطباع السليمة بالقبول ) التعريفات للجرجاني ١/٤٩ ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر : دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، ط : الأولى ١٤٠٣ هـ .

(٢) هو الإمام الفقيه الأصولي الحنفي محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود الكمال ابن الهمام السيواسي الأصل ثم القاهري المعروف بابن الهمام ، ولد سنة ٧٩٠ هـ ، وقدم القاهرة صغيرا وحفظ عدة من المختصرات وعرضها على شيوخ عصره ثم شرع في الطلب فقرأ على بعض أهل بلده بعد أن عاد إليها ، توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ هـ . من كتبه : فتح القدير في شرح الهداية في فقه الحنفية ، و التحرير في أصول الفقه . انظر : البد الطالع ٢/٢٠١ ، والأعلام ٦/٢٥٥ ، ومعجم المطبوعات ١/٢٧٨ .

(٣) التقرير والتحبير لابن الهمام الحنفي ١/٢٨٢ ، دار الكتب العلمية ، ط : الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

(٤) نشر العرف ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ٢/١٤٤ . عالم الكتب .

(٥) شرح تنقيح الفصول للقرافي ١/٤٤٨ ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، ط : الأولى ،

وعرفه السمعاني ——— رحمه الله ——— (١) بقوله : ( والعرف ما يعرفه الناس ويتعارفونه فيما بينهم معاملة ) (٢) .

قال ابن النجار<sup>(٣)</sup> : ( إن معنى العرف : كل ما عرفته النفوس مما لا تردده الشريعة )  
(١)

١٣٩٣ هـ .

(١) هو الإمام العلامة ، مفتي خراسان ، شيخ الشافعية ، أحد أئمة الدنيا ، العلم الزاهد الورع ، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي ، السمعاني ، المروزي ، الحنفي ، ثم الشافعي ، ولد سنة ٤٢٦ هـ ، أحد من طبق الأرض ذكره وعقب الكون نشره ، صاحب المصنفات ، صنف في التفسير ، والفقه ، والحديث ، والأصول ، منها : ( البرهان ) ، و ( الاصطلاح ) الذي شاع في الأفطار ، وكتاب ( القواطع ) ، وكتاب ( الانتصار ) في الرد على المخالفين ، وكتاب ( المنهاج لأهل السنة ) ، وكتاب ( القدر ) وأملى قريباً من تسعين مجلساً ، وقال إمام الحرمين : لو كان الفقه ثوباً طاوياً لكان أبو المظفر السمعاني طرازه ، وتوفي سنة ٤٨٩ هـ . انظر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٥/٥ ، تحقيق : د/ محمود محمد الطناحي ود/ عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط : الثانية ١٤١٣ هـ ، وطبقات الشافعيين لابن كثير ٤٨٩/١ ، تحقيق : د/ أحمد عمر هاشم ، د/ محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة الثقافة الدينية ، سنة النشر ١٤١٣ هـ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٢٧٣/١ ، تحقيق : د/ الحافظ عبد العليم خان د. الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٠/١٤ ، رقم الترجمة (٤٤٨٥) .

(٢) قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر السمعاني ٢٩/١ ، تحقيق : محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٨ هـ .

(٣) هو الإمام العلامة الأصولي الفقيه الحنبلي قاضي القضاة ، محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوح المصري ، الملقب بتقي الدين ، المعروف بابن النجار ، ولد بمصر على صعيد القاهرة ونشأ سنة ٨٩٨ هـ ، وأخذ العلم عن والده شيخ الإسلام وقاضي القضاة ، وعن كبار علماء عصره . وقد تبحر في العلوم الشرعية وما يتعلق بها ، وبرع في فني الفقه والأصول ، وانتهت إليه الرياسة في مذهب الإمام المبحل أحمد بن حنبل ، حتى قال عنه ابن بدران : " كان منفرداً في علم المذهب " ، وتوفي سنة ٩٧٢ هـ ——— ، ومن مؤلفاته : منتهى الإرادات في جمع المقتنع مع التنقيح وزيادات في فروع الفقه الحنبلي وشرحه ، والكواكب المنير المسمى بمختصر التحرير وشرحه في الأصول .

ينظر ترجمته : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي ١١٣/٢ ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٨ هـ ، وهدية العارفين ٢٥٥/٢ والأعلام ٦/٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٧٦/٨ ، وتسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ١٥٣٠/٣ — ١٥٣٢ .



وأستطيع أن أعرفّ العرف بأنه : ( ما تعارف جمهور الناس عليه من طبائع وعادات فيما بينهم في عصر واستمر العمل عليها في جميع البلاد ، أو بعضها قولاً كان ، أو فعلاً ، وأقرها العقل والشرع والفطرة ) . وهذا أنسب تعريف تقريباً للعرف لعدة أسباب منها :  
أولاً : أنه يُخرج العرف الفاسد .  
ثانياً : أن هناك أمور قد يقرّها العقل ويرفضها الشرع .  
ثالثاً : أن هذا التعريف يدخل أقسام العرف العام والخاص .



## المطلب الثاني :

تعريف التجارة لغة واصطلاحاً ، والعرف التجاري مركباً :

**التجارة لغة :** التاء والجيم والراء ، التجارة معروفة . ويقال : تاجر وتجر وتجار ،

كصاحب وصحب وصحاب ، (التجارة) : وهي اسم لصاحب العين .

التاجر : الشخص الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف بشرط أن تكون

له أهلية الاشتغال بالتجارة ، والحاذق بالأمر والعرب تسمي بائع الخمر تاجراً .

( التاجرة ) مؤنث التاجر ويقال سلعة تاجرة رائجة .

(المتجر) مكان التجارة ويقال بلد متجر تكثر فيه التجارة وتروج ( <sup>(١)</sup> ) .

**واصطلاحاً :** ( التجارة : عبارة عن شراء شيء لبيع بالربح ) ، أو : ( تقليب المال

بالتصرف فيه لغرض الربح ) ، أو : ( البيع أو الشراء بقصد الربح ) ( <sup>(٢)</sup> ) ،

---

(١) انظر : المخصص لابن سيده المراسي مادة ( التجارة ) ٤٣٨/٣ ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي

— بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٧هـ ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي مادة ( ت ج ر ) ٧٣/١ ، المكتبة

العلمية — بيروت ، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة مادة ( التجارة ) ٨٢/١ ، إبراهيم مصطفى وأحمد

الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار ، دار الدعوة ، وتهذيب اللغة للهروي باب الجيم والتاء ١/٥ ، تحقيق : محمد عوض

مرعب ، دار إحياء التراث العربي — بيروت ، ط : الأولى ، ٢٠٠١م ، وتاج العروس من جواهر القاموس

للزبيدي ٢٧٩/١٠ مادة ( تجر ) ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، ومقاييس اللغة مادة ( تجر ) ٣٤١/١ .

(٢) انظر : التعريفات باب التاء مادة ( التجارة ) ٥٣/١ ، والتوقيف على أمهات التعاريف لتاج العارفين ، فصل ( الجيم )

٩١/١ ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ، ثروت — القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٠هـ ، ودستور العلماء جامع العلوم في

اصطلاحات الفنون ، باب التاء مع الجيم ١٨٨/١ ، دار الكتب العلمية — لبنان — بيروت ، ط : الأولى ،

١٤٢١هـ ، ومعجم لغة الفقهاء للقلعجي ، وحامد صادق قنيي ، حرف التاء ١٢١/١ ، دار النفائس للطباعة ، ط : الثانية ،

١٤٠٨هـ .

وأما **العرف التجاري مركباً** : فقد تعددت اتجاهات فقهاء القانون التجاري بشأن تعريف العرف التجاري ولكنها متشابهة ومنها أن العرف التجاري هو : ( ما درج عليه التجارة من قواعد في التنظيم معاملاتهم التجارية فترة طويلة من الزمن مع اعتقادهم بالزاميتها وضرورة احترامها ) .

وقيل : ( نسب وأسعار معينه متعارف عليها ) سواء في السعي والسمسرة أو المخالصات والمراجعات أو غيره .. ونفس الشيء عرف أخلاقي بحيث كل شيء يتم وفق العرف السائد على شكل بروتوكول يتقيد به الجميع ويتفاضلون فيه .

والقواعد العرفية التجارية : ( هي قواعد قانونية ملزمة شأنها شأن القواعد التشريعية كل ما هنالك إنما انبثقت تلقائياً من الوسط التجاري هي نفسه ومع مرور الوقت وتكرار العمل بها تكرر في أذهان التجارة ضرورة الخضوع لها واحترامها فاكسبت بذلك قوتها الإلزامية ) (العرف التجاري قاعدة أو سنة اعتاد التجار على اتباعها بالتواتر مع اعتقادهم في قوة إلزامها وضرورة احترامها والعمل بأحكامها ) (١) .

والمستقر عليه فقهاً وقضاء أن القاعدة العرفية واجبة الاحترام إن لم يوجد اتفاق رضائي على مخالفتها فمثلاً لو أن العرف جرى على أن عملة السمسرة في تجارة سلعة معينة هي ٢ في المائة من قيمة الصفقة ولكن تم الاتفاق بين البائع والسمسار على زيادة هذه العمولة بحيث تكون ٤ في المائة فإنه يجب في هذه الحالة تطبيق العمولة الاتفاقية ، كما أنه من المستقر عليه فقهاً وقضاء أنه في حالة وجود تعارض بين النصوص التشريعية التجارية الآمرة والعرف التجاري فإنه يجب تطبيق النصوص التشريعية .

---

(١) العرف التجاري وأثره في المعاملات التجارية السعودية ص ٤٠ ، للباحث / داود بن عبدالله الداود بحث تكميلي لنيل الماجستير ص ٤١ ، معهد القضاء العالي بالرياض ————— ١٤٢٤هـ .

قلت : لا بد من مراعاة شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي في ذلك .

وإلى هذا أشار العلماء بقولهم :

والعرف في الشرع له اعتبار      لذا عليه الحكم قد يدار <sup>(١)</sup> .

وقال الآخر :

وحكم العادة فيما لم يرد      تحديده شرعاً كحرز ، واعتمد  
لكن ما نص عليه العلما فاقبل فذا بعد التحري استحكما (٢) .  
وقال موضع آخر :

وكل معروف بعرف انتشر      كمثله مشروط بشرع يعتبر <sup>(٣)</sup> .

---

(١) نشر العرف ١٤ .

(٢) شرح المنظومة الفضفرية في القواعد الفقهية ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٩ .

### المطلب الثالث :

تعريف الشرط لغة واصطلاحاً :

الشرط لغة يطلق على معاني عدة أشهرها ما يلي :

١- الشرط- بسكون الراء : إلزام شيء أو التزامه في البيع ، وجمعه : شروط ، ويُقال له : شريطة ، وجمعه : شرائطُ .

٢ \_\_\_\_\_ الشَّـرْط \_\_\_\_\_ بفتح الراء \_\_\_\_\_ : العلامة ، وجمع هـ :

أشراط ، ومنه قوله تعالى **فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** فَأَتَىٰ لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ**(18)** أي : علاماتها ، وقد جعل ابن فارس <sup>(١)</sup> هذا المعنى أصلاً للمادة ( شرط ) فقال : ( الشين والراء والطاء أصل يدل على علم وعلامة ، وما قارب ذلك من علم. وأشراط الساعة : علاماتها. ومن ذلك الحديث حين ذكر أشراط الساعة ، وهي علاماتها. وسمي الشرط لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها. ويقولون : أشراط فلان نفسه للهلكة ، إذا جعلها علما للهلاك ) <sup>(٢)</sup> ، وبالفتح كذلك — أول الشيء ؛ لأن علامة الشيء أوله .

(١) هو الإمام اللغوي الأديب المفسر ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني ، ولد ٣٢٩هـ — من أعيان أهل العلم ، وأفراد الدهر ، وهو بالجليل كابن لنكك بالعراق ، يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء ، قال سعد بن علي الزنجاني: كان أبو الحسين من أئمة اللغة، محتجا به في جميع الجهات غير منازع ، وتوفي سنة ٣٩٥هـ — ، وله رسائل مفيدة وأشعار جيدة ، وكتب بديعة منها : معجم مقاييس اللغة ، والمحمل في اللغة ، وجامع التأويل في تفسير القرآن . انظر ترجمته : معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي ٤١٠/١ — ٤١٦ ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م ، وإنباه الرواة على إنباه النحاة لجمال الدين القفطي ١٢٧/١ — ١٢٩ ، المكتبة العنصرية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٢٤ هـ ، وسير أعلام النبلاء ١٢/٥٣٨ ، ومعجم المؤلفين ٤٠/٢ .

(٢) مقاييس اللغة مادة ( شرط ) ٢٦٠/٣.

٣ — الشرط : جمع شريطة وهو حبل ، أو خيط يربط به ويشد ويوثق . يقال : شد البهم  
— صغار الغنم — بالشريط إذا ربطها ، وأوثقها ؛ وإنما سمي بذلك ؛ لأنها إذا ربطت  
صار لذلك أثر ، ويقال : شرط الشيء شده وربطه <sup>(١)</sup> .

والمعنى الأول هو أظهر المعاني مناسبة في الدلالة على ما يلتزمه الناس في عقودهم من شروط  
زائدة على أصل العقد ، والمعان الأخرى لها وجه مناسبة للمعنى الاصطلاحي الذي سيأتي ذكره ؛  
وذلك لأن بعض الأصوليين خصوا الشرط بالعلامة مطلقاً ، أو العلامة اللازمة <sup>(٢)</sup> .

وسميت الشروط في العقود شروطاً ؛ لأنها علامات دالة على الصحة والتوثيق للحقوق الزائدة  
على أصل العقد كما مر .

عُرف الشرط في الاصطلاح بتعريفات عدة ومختلفة فيما بينها بسبب ما يسلكه المعرف من الميل  
إلى الإيجاز أو خلافه ومن الاكتفاء بذكر بعض الخصائص ، أو الاستقصاء في ذكرها ، وليس  
المقصد في هذا المبحث استقصاء تعريفات الشرط ومناقشتها ؛ لذا سأذكر بعضاً منها :

---

(١) انظر : مقاييس اللغة مادة ( شرط ) ٢٦٠/٣ ، ولسان العرب لابن منظور فصل الشين المعجمة مادة ( شرط )  
٣٢٩/٧ ، دار صادر — بيروت ، ط : الثالثة - ١٤١٤ هـ ، والمصباح المنير مادة ( ش ر ط ) ٤٨٧/٤ ، والقاموس  
المحيط لفيروز آبادي مادة ( شرط ) ٦٧٣/١ ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،  
بيروت - لبنان ، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، ط : الثامنة ، ١٤٢٦ هـ ، وتاج العروس مادة ( ش ر ط ) ١٩/  
٤٠٤ .

(٢) انظر : أصول السرخسي ٢٠٢/٢ — ٢٠٣ ، دار المعرفة — بيروت ، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي لعلاء  
الدين البخاري الحنفي ٤ / ١٧٣ — ١٧٤ ، دار الكتاب الإسلامي ، وكشف الأسرار شرح المنار للنسفي ٢٤٠/٢ ،  
المطبعة الأميرية — بولاق ، مصر ، ط : الأولى ، ١٣١٧ هـ ، قال الدكتور النملة : والأصوليون يقولون : إن الشرط في اللغة  
بمعنى العلامة - مطلقاً - وهذا فيه تساهل ؛ حيث إن الذي هو بمعنى العلامة هو : الشرط - بفتح الراء - وليس الشرط الذي  
هو بتسكين الراء ، والذي يعنينا هو الشرط - بتسكين الراء - وهو الذي بمعنى الإلزام . المهذب في علم أصول الفقه المقارن  
للنملة ٤٣٣/١ ، مكتبة الرشد — الرياض ، ط : الأولى : ١٤٢٠ هـ .

- ١- عرفه الحنفية بأنه : ( ما يتوقف عليه غيره من غير أثر له فيه )<sup>(١)</sup> .
- ٢- وعرفه المالكية بأنه : ( هو الذي يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته بل في غيره )<sup>(٢)</sup> . وعرفه آخرون : ( ما عدمه مستلزم لعدم الحكم وذلك لحكمة في عدمه تنافي الحكم أو السبب )<sup>(٣)</sup> .
- ٣- وعرفه الشافعية بأنه : ( عبارة عما لا يوجد المشروط مع عدمه لكن لا يلزمه أن يوجد وجوده ) (٤) .
- وعرفه آخرون : ( وهو الذي يلزم من انتفائه انتفاء المشروط ، كالإحصان الذي هو سبب وجوب رجم الزاني ينتفي الرجم لانتفائه ، فلا يرجم إلا محصن ، وكالحول الذي هو شرط وجوب الزكاة ينتفي وجوبها بانتفائه ) (٥) .
- ٤- وعرفه ابن قدامة — رحمه الله —<sup>(٦)</sup> من الحنابلة قريبا من هذا التعريف وقال : ( وهو : ما يلزم من انتفائه انتفاء الحكم ، كالإحصان مع الرجم ، والحول في الزكاة ) .

---

(١) انظر : فتح القدير لابن الهمام الحنفي ٢٥٦/١ ، دار الفكر ، ط : بدون ، والبحر الرائق شرح كتر الدقائق لابن نجيم ٢٨٠/١ ، دار الكتاب الإسلامي ، ط : الثانية .

(٢) انظر : الفروق ٦٢/١ ، وشرح تنقيح الفصول ٨٢/١ ، وشرح مختصر الروضة للطوفي ٤٣٥/١ ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٧هـ .

(٣) انظر : شرح مختصر ابن الحاجب ٧/٢ ، تحقيق : محمد مظهر بقا ، دار المدني ، السعودية ، ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ .

(٤) انظر : المستصفى للغزالي ٢٦١/١ ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٣هـ .

(٥) انظر : البحر المحيط للزر كشي ١٢/٢ ، دار الكتبي ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ — ١٩٩٤م .

(٦) هو الإمام القدوة العلامة المجتهد شيخ الإسلام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي ، الجماعيلي ، ثم الدمشقي ، الصالح ، الحنبلي ، ولد ٥٤٠هـ ، وتوفي ٦٢٠هـ — وله : المغني ، والمقنع

فالشرط : ما لا يوجد المشروط مع عدمه ، ولا يلزم أن يوجد عند وجوده ( <sup>(١)</sup> ) .

ووجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي بينه ابن قدامه — رحمه الله — بقوله :

(وسمي شرطاً؛ لأنه علامة على المشروط) <sup>(٢)</sup> ، فالإحصان — في باب الزنا — مثلاً علامة الرجم .

وعرفه آخرون : ( عبارة عن وصف ظاهر منضبط دل الدليل الشرعي على انتفاء الحكم عند انتفائه ) <sup>(٣)</sup> . وعرفه المعاصرون بمثل التعريفات السابقة دون زيادة يعتد بها والاختلاف إنما هو في الألفاظ فقط <sup>(٤)</sup> .

وبعد النظر في التعريفات يمكن أن يعرف الشرط بما يجمع خصائصه بأنه : ( وصف ظاهر منضبط ، — يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ، ولا يشتمل على شيء من المناسبة في ذاته ، بل في غيره ) .



---

في الفقه ، وروضة الناظر وغيرها كثيرة. انظر : ذيل الطبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب ٢٨١/٣ ، تحقيق : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان- الرياض ، الأولى ، ١٤٢٥ هـ ، وتسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ٧٦٢/٢ — ٧٦٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٩/١٦ برقم (٥٥٥٥) ، والأعلام ٦٧/٤ .

(١) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد لابن قدامه ١/ ١٧٩ ، مؤسسة الريان للطباعة ، ط : الثانية ١٤٢٣ هـ .

(٢) روضة الناظر ١/ ١٨١ ، وانظر : شرح مختصر الروضة ٤٣٠/١ .

(٣) انظر : شرح مختصر الروضة ٤٣٥ .

(٤) انظر : الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة للدكتور / محمد عبد العزيز بن سعد اليميني ص ٥٢ ، دار كنوز إشبيلية للنشر ، ط : الأولى ١٤٢٧ — ٢٠٠٦ م .



#### المطلب الرابع :

##### تعريف القواعد لغة واصطلاحاً .

إن من المعلوم البداءة بالتعريف في كل فن من الفنون أمر مهم ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ؛ وكفي يدخل القارئ في الموضوع وهو على بصيرة من الأمر ، ومن خلاله يتبين له المفهوم الصحيح للموضوع الذي يشرع فيه على ضوء ذلك التعريف ، كما هو الشأن في سائر الموضوعات .

فالقاعدة لغة : ومعناها : ترجع إلى الاستقرار والثبوت ؛ كما تفيد مادة ( قعد ) ، وهي تجمع على قواعد ، وهي الأساس ، والقواعد : جمع قاعدٍ وهي المرأة الكبيرة المسنة ، هكذا يُقال بغير هاءٍ أي أنها ذاتُ قعودٍ ، فأما قاعدةٌ فهي فاعلةٌ منْ قعدتْ قعوداً ، وجاء في التزويل : ﴿ وَالْقَوَاعِدُ

مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ... ﴾ (١) ، كما أن امرأة الرجل تسمى قعيدة لثبوتها

واستقرارها في بيت زوجها . فقاعدة كل شيء هي أساسه ، حسيّاً مثل : قواعد البيت ، وهي

أسسه التي يبنى عليها ، قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ... ﴾

(٢) ، وكما في قوله تعالى : ﴿ ... فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن

فَوْقِهِمْ ﴾ (٣) ، ومن ذلك قواعد الهودج وهي خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان

الهودج فيها ، ومن ذلك قواعد السحاب هي أصولها المعترض في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء

---

(١) سورة النور جزء من الآية : ٦٠ .

(٢) سورة البقرة جزء من الآية : ١٢٧ .

(٣) سورة النحل جزء من الآية : ٢٦ .

، ويستعمل معنوياً مثل : قواعد الدين التي هي دعائمه ، وكذا قواعد العلوم ، كقواعد الفقه ، والأصول ، والنحو وغير ذلك من قواعد العلوم .

قلت : القاعدة لها معاني عدة : وأظهر هذه المعاني الأساس ؛ لتضمن معنى الاستقرار والثبات فيه ، ولما فيها من الاطراد والكلية ؛ ولتطابقها بالمعنى الاصطلاحي ؛ لأن القواعد العامة التي يذكرها الفقهاء هي كلية مطردة ، بمعنى أنه لا يتخلف عنها جزئي وُجِدَ فيه شرط القاعدة وانتفى منه المانع ، فكل جزئي لا بد أن يدخل تحت هذه القاعدة . حينئذٍ نقول : هذه القاعدة ثابتة ومستقرة لا طرادها وهي كذلك أساس لابتناء الأحكام الشرعية عليها .

إذاً : قواعد الفقه التي هي أُسُسُها التي تُبْنَى الأحكام عليها ، والترابط واضح ، فقواعد البيت أُسُسُها التي يقوم البيت عليها ، وقواعد الفقه أُسُسُها التي يبنى عليها الأحكام ؛ لأن الفقه ليس هكذا مجرد حلال حرام ، لا ، وإنما هو مبني على قواعد ، فإذا أخذ الفقه دون قواعده حينئذٍ ضل وزل .

هذا وقد تطلق القاعدة على معانٍ ترادفها مثل : (القانون) (١) .

---

(١) القانون : كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه ، كقول النحاة: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ، والمضاف إليه مجرور . انظر: التعريفات ١/١٧١ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ١/٢٦٦ ، ودستور العلماء ٣/٣٩ .

وهو كلمة يونانية ، أو سريانية بمعنى : المسطرة ثم نقل إلى القضية الكلية من حيث يستخرج بها أحكام جزئيات المحكوم عليها فيه وتسمى تلك القضية أصلاً وقاعدة ، وتلك الأحكام فروعاً ، واستخراجها من ذلك الأصل تفريعاً ( ثم المسطر يحتمل مسطر الجدول والكتابة وهذا ما هو المشهور بين متأخري أرباب المنطق ..... ) . انظر : الكليات لأبي البقاء الكفوي ١/٧٣٤ ، مؤسسة الرسالة — بيروت .

قال الدكتور صالح السدلان : ولا يسلم كون القواعد الفقهية في ظل التشريع الإسلامي ترادف القانون الوضعي ؛ ذلك لأن القواعد الفقهية يستحيل أن تلغي أو تعدل نصاً من الكتاب والسنة أو قاعدة تشريعية مجتمعة عليها ولكن القواعد الفقهية في ظل القانون الوضعي قد تتعارض تعارضاً صريحاً مع نص في القانون الوضعي بل ومع الدستور هو أعلى من القوانين الوضعية ويعتبر هذا التعارض إيداناً بإلغاء أو تعديل هذا النص من القانون الذي يتعارض والقاعدة الفقهية . انظر: القواعد الفقهية

واصطلاحاً : عرفها صدر الشريعة ——— رحمه الله ——— (١) بقوله : ( القضايا الكلية (٢) .

وعرفها السبكي ——— رحمه الله ——— (٣) بقوله : ( الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها ) (٤) .

---

الكبرى للسدلان ص ١٢ ——— ١٣ ، دار بلنسية — الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٧ . وفرق بعضهم بأن القانون هو الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه والقاعدة هي القضية الكلية المذكورة .

وقال الدكتور يعقوب الباسين : ( ومنذ عهد مبكر أطلقوا القانون على ( المنطق ) .... إلى أن قال : وجعلوا القوانين من ضوابط جميع المعارف ، وأما لا تختص بالمنطق ، ثم ذكر تعريف الفارابي له ، ثم قال : والقوانين بالمعنى الذي ذكره الفارابي هي القواعد ، وقد ورد إطلاق ذلك عليها في كثير من المؤلفات التي جاءت فيما بعد . ونجد من العلماء الذين صرحوا بذلك بنجم الدين القزويني وألف في ذلك رسالة سماها : ( الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ) . وقد ظهرت كتب كثيرة تحمل عناوينها مصطلح القواعد ، في أنواع مختلفة من العلوم .. ) القواعد الفقهية ص ١٧ ——— ١٨ . مكتبة الرشد — الرياض ——— ٥١٤٣١ ، ويطلق أيضاً على : ( الكليات ) ، و ( الأصول ) ، و ( الضابط ) ، و ( المقصد ) وغيرها ، وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى .

(١) هو الإمام الفقيه المحدث اللغوي الأصولي عبيد الله بن مسعود بن محمد البخاري المحبوبي ، الملقب بصدر الشريعة الأصغر من فقهاء الحنفية ، توفي سنة ( ٧٤٧ هـ — ) ، من مؤلفاته : ( التوضيح في حل غوامض التنقيح في أصول الفقه ) ، ( والوشاح في المعاني والبيان ) ، ( وشرح الوقاية في الفقه ) . ينظر ترجمته في : معجم المطبوعات ١١٩٩/٢ ، وهدية العارفين ١/ ٦٤٩ ، والأعلام ٤ ——— ١٩٧ ، ومعجم المؤلفين ٦ ——— ٢٤٦ ، وموسوعة الأعلام ٣١٦/١ ، موقع وزارة الأوقاف المصرية . (٢) التوضيح بحاشية التلويح ٢٠/١ .

(٣) هو الإمام الفقيه الأصولي الأديب الشافعي ، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري ، المعروف بالسبكي ، الملقب بتاج الدين ، ولد سنة ٧٢٧ هـ — ، تولى القضاء والتدريس في أماكن عدة في الشام ومصر وغيرها ، توفي سنة ( ٧٧١ هـ — ) من مؤلفاته : ( جمع الجوامع ) ، و ( الإبهاج ) كلاهما في أصول الفقه ، و ( طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى ) .

ينظر ترجمته : معجم المطبوعات ١٠٠٢/٢ ، وهدية العارفين ١/ ٦٣٩ ، والأعلام ٤ ——— ١٨٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ ——— ٢٢٦ .

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي ١/١ ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ ، وانظر : شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٣٤/١ ، مكتبة صبيح بمصر ، ط : بدون ، وغمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي ٥/٥ ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

وعرفها ابن النجار ——— رحمه الله ——— بقوله : ( القواعدُ : جمعُ قاعدة ، وهي " أمرٌ كُلِّي ينطبق على جزئيات كثيرة تُفهمُ أحكامها منها " . فمنها : ما لا يختص بباب . كقولنا " اليقين لا يُرفعُ بالشك " ، ومنها : ما يختص ، كقولنا " كل كفارة سبها معصيةٌ ، فهي على الفور " ) ( ١ ) .

وهذه التعريفات التي سبق ذكرها فإنه يمكن أن تنقد من وجهين :

الأول : أنها ليس فيها ما يشعر بعلاقتها بالفقه ، فهي على هذا تصلح تعريفاً للقاعدة بمعناها العام ——— في أي فن .

الثاني : أنها غير مانعة من دخول الضابط ، واشتراط باب فأكثر قيد مهم ؛ لإخراج الضابط الفقهي .

إذا : لفظ ( الفقه ) قيد مهم في التعريف ؛ لإخراج ما ليس فقهياً منها ، وبهذا تكون بمثابة القواعد العامة .

---

( ١ ) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ٣٠/١ .

وأما معنى القاعدة في الاصطلاح الفقهي فقد تباينت تعبير الفقهاء في تعريفها بناء على اختلافهم في مفهومها هل هي قضية كلية أو قضية أغلبية ؟ فمن نظر إلى أن القاعدة هي قضية كلية ، أو أنها أغلبية ، عرّفها بما يدل على ذلك ، فإليك بعض التعريفات :

عرفها الحموي : ——— رحمه الله ——— (١) بقوله : ( حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه ) (٢) .

وعرفها المقرئ ——— رحمه الله ——— (٣) بقوله : ( كل كلي أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة ، وأعم من العقود وجملة من الضوابط الفقهية الخاصة ) (٤) .

---

(١) هو الإمام العلامة الأصولي الفقيه الحنفي ، أبو العباس أحمد بن محمد مكّي المعروف بشهاب الدين الحسيني المصري ، حموي الأصل ، كان مدرسا بالمدرسة السليمانية بالقاهرة . وتولى إفتاء الحنفية . وصنف كتباً كثيرة ، منها : ( غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم ) ، و ( نفحات القرب والاتصال ) و ( الدر النفيس ) في مناقب الشافعيّ ، وتوفي ( ١٠٩٨هـ ——— ) .

ينظر ترجمته : معجم المطبوعات ٣٧٥/١ ، وهدية العارفين ١٦٤/١ ، والأعلام ٢٣٩/١ ، ومعجم المؤلفين ٩٣/٢ .

(٢) غمز عيون البصائر ٥١/٥ ، وانظر : شرح التلويح على التوضيح ٣٤/١ ، والأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان لابن نجيم ١١/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ——— لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٩هـ .

(٣) هو الإمام الكبير الباحث الأديب الأصولي الفقيه المالكي الصوفي ، محمد بن محمد بن أحمد بن أبوبكر القرشي التلمساني الشهير بالمقرئ ، ولد بتلمسان لأسرة ميسورة الحال ، ولد وتعلم فيه . وخرج مع المتوكل أبي عنان ( سنة ٧٤٩هـ إلى مدينة فاس ، فولي القضاء فيها وحمدت سيرته . وحج ، ورحل في سفارة إلى الأندلس . وعاد إلى فاس ، فتوفي سنة ٧٥٨هـ ——— ودفن بتلمسان . له مصنفات ، منها ( القواعد ) و ( الحقائق والرقائق ) . انظر ترجمته : هدية العارفين

١٦٠/٢ ، والأعلام ٣٧/٧ ، ومعجم المؤلفين ١٨١/١١ .

(٤) القواعد للمقرئ ٢١٢/١ .

وعرفها أحمد الزرقا ——— رحمه الله ——— (١) بقوله : ( قضية كلية يدخل تحتها جزئيات كثيرة ، وتحيط بالفروع والمسائل من الأبواب المتفرقة ) (٢) .  
وعرفها الشيخ علي الندوي بقوله : ( حكم شرعي في قضية أغلبية يتعرف منها أحكام ما دخل تحتها ) (٣) .

واقترح الدكتور يعقوب الباحسين تعريفاً للقواعد الفقهية بعد استدراكه على بعض التعريفات الواردة في كتابه ، حيث قال : ( هو العلم الذي يبحث عن القضايا الفقهية الكلية التي جزئياتها قضايا فقهية كلية ، من حيث معناها وماله صلة به ، ومن حيث بيان أركانها ، وشروطها ، ومصدرها ، وحجيتها ، ونشأتها ، وتطورها ، وما تنطبق عليه من الجزئيات ، وما يستثنى منها ) (٤) .

وعرفها الدكتور ناصر الميمان : ( حكم كلي فقهي ينطبق على جزئيات كثيرة من أكثر باب ) (٥) . قلت :

إضافة لفظ : الفقه ، والشرع ، واشتراط باب فأكثر ، قيود مهمة ؛ لإخراج ما ليس منها ؛ ليكون تعريفاً جامعاً مانعاً ——— والله تعالى أعلم ——— .  
وبعد التأمل في التعريفات السابقة وجدت أنها تدور على أشياء وهي :

---

(١) هو الإمام العلامة الفقيه الحنفي الأصولي المتفن ، أحمد بن الشيخ بن محمد الزرقا ، ولد سنة ١٢٨٥هـ ، والد العلامة مصطفى الزرقا ، ذاك شبل من ذاك الأسد ، وألف مؤلفات نافعة تشهد بسعة علمه وفضله ، منها : شرح القواعد الفقهية ، وتوفي سنة ١٣٥٧هـ .

ينظر ترجمته : المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين للفتى أهل الحديث ١/٢١٠ ، أعده للشاملة : أسامة بن الزهراء .

(٢) شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا ١/٢٢ ، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا ، دار القلم ——— دمشق ——— سوريا ، ط : الثانية ، ١٤٠٩هـ .

(٣) القواعد الفقهية للندوي ص ٤٣ ——— ٤٤ ——— ٤٥ ، دار القلم ، ط : الثالثة ، ١٤١٤هـ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٦ ، وانظر: المفصل في القواعد الفقهية للباحسين ص ٢١ ، دار التدمرية ——— الرياض ط : الثانية ——— ١٤٣٢هـ .

(٥) مذكرة القواعد الفقهية للدكتور / ناصر الميمان ص ٥ ، أعده لطلاب الجامعة ١٤٢٥هـ ، بدون طبعة .

١- الأمر ، أو القضية ، أو الحكم ، أو الصورة ، أو الأصول ، والتعبير بالأمر أبلغ من غيره لشموله المفردات الكلية التي لا تكون قواعد ، كقضايا ومسائل الكون والعالم الخارجي مما لم يحكم فيها .

٢- التعبير بالكلي ، أو الأكثرى ، أو الأغلبى ، والأحسن أن يعبر بالكلي ؛ لأن شأن القواعد كلية . وينبغي أن يعلم أن وجود المستثنيات لا يقدح في كلية القواعد ولا ينقضها ، وقد نص العلماء على ذلك .

قال ابن القيم — رحمه الله — : ( إذ شأن الشرائع الكلية أن تراعي الأمور العامة المنضبطة، ولا ينقضها تخلف الحكمة في أفراد الصور ، كما هذا شأن الخلق ؛ فهو موجب حكمة الله في خلقه وأمره في قضائه وشرعه ، وبالله التوفيق ) (١) .

وأمر آخر : إن القواعد الفقهية ( وكذا سائر الشرعيات ) مبناها على العموم العادي لا على العموم العقلي والعموم العادي لا يضر الاستثناء منه بخلاف العموم العقلي .  
وثمة أمر آخر : إن الشريعة جاءت باعتبار الغالب الأكثر مكان الكلي المطرد .

قال الشاطبي — رحمه الله — (٢) في ذلك : ( إن الأمر الكلي إذا ثبت كلياً ، فتخلف بعض الجزئيات عن مقتضى الكلي لا يخرجها عن كونه كلياً ، وأيضاً فإن الغالب الأكثرى معتبر في

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٦٣/٢ ، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ .

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه الأصولي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللحيمي الغرناطي الشهير بالشاطبي : من أهل غرناطة . من أئمة المالكية . وفي تاريخ ولادته خلاف ، من مؤلفاته : ( الموافقات في أصول الفقه ) و ( أصول النحو ) و ( الاعتصام ) في أصول الفقه ، و ( شرح الألفية ) سماه ( المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ) وتوفي ٧٩٠ هـ .

ينظر ترجمته : معجم المطبوعات ١٠٩٠/٢ ، وفهرس الفهارس ١٩١/١ ، والأعلام ٧٥/١ ، ومعجم المؤلفين ١١٨/١ ، والوفيات والأحداث لعضو ملتقى أهل الحديث ١٦٦/١ هو ملف مختصر للأحداث والوفيات عبر التاريخ ، آخر تحديث بتاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٣١ هـ ، وموسوعة الأعلام ٢٩٨/١ .

الشرعية اعتبار العام القطعي ؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت . هذا شأن الكليات الاستقرائية واعتبر ذلك بالكليات العربية فإنها أقرب شيء إلى ما نحن فيه لكون كل واحد من القبيلين أمراً وضعياً لا عقلياً ، وإنما يتصور أن يكون تخلف بعض الجزئيات قادحاً في الكليات العقلية ، كما نقول : " ما ثبت للشيء ثبت لمثله عقلاً " ، فهذا لا يمكن فيه التخلف البتة ، إذ لو تخلف لم يصح الحكم بالقضية القائلة : " ما ثبت للشيء ثبت لمثله " فإذا كان كذلك ، فالكلية في الاستقرائيات صحيحة ، وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات . وأيضاً ، فالجزئيات المتخلفة قد يكون تخلفها لحكم خارجة عن مقتضى الكلي ، فلا يكون داخلية تحتها أصلاً ، أو تكون داخلية لكن لم يظهر لنا دخوله.... (١) .

قال ابن تيمية — رحمه الله — (٢) : ( وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره ، لا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ، ويمنع مساواته لغيره (٣) .

---

(١) الموافقات للشاطبي ٨٣/٢ — ٨٤ ، تحقيق : أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، ط : الأولى ، ١٤١٧هـ .

(٢) هو العلامة المجتهد المطلق ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني ، المعروف بابن تيمية ، الملقب بشيخ الإسلام ، إمام الأئمة وفقه الأئمة وبحر العلوم وسيد الحفاظ ، وقُدوة الأنام ، وآخر المجتهدين ، وأحد المحققين عند الحنابلة ، ولد بمدينة حران يوم الاثنين سنة ٦٦١هـ — ، وكان باراً بوالديه ، ومن مؤلفاته : الفتاوى المعروف بفتاوى ابن تيمية ، ومنهاج السنة ، والتدمرية ، والقواعد النورانية وغيرها كثيرة ، وتوفي سنة ٧٢٨هـ — )

ينظر ترجمته : ذيل الطبقات ٤/٩١ ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/٦٣ ، وفهرس الفهارس ١/٢٧٤ ، والأعلام ١/١٤٤ ، ومعجم المؤلفين ١/٢٦١ ، وتسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة م ٢/١٠٠٣ — ١٠١٤ ، ومن أعلام المحددين ١/٢١ ، من مشاهير في الإسلام ٣/١ .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٥٠٥/٢٠ ، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ، المدينة النبوية — المملكة العربية السعودية — ١٤١٦هـ .



قال الباحثين : ( وإذا تتبعنا أكثر ما يستثنونه وجدناه لم ينطبق عليه شرط القاعدة ، إذ إنهم يذكرون القاعدة مجردة عن الشروط التي لا بد من تحققها . وقد يكون خروج الجزئيات المذكورة عن القاعدة بسبب وجود مانع فيها .

وهذا الأمر ينطبق على جميع القواعد ، وليس القواعد الفقهية وحدها ( ١ ) ،

وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

تُعرّف القاعدةُ الفقهيةُ بأنها قضية كلية

جامعةٌ مسائلاً فرعية \_\_\_\_\_ إنما أعمالنا بالنية <sup>(٢)</sup> .

---

(١) القواعد الفقهية للباحثين ص ٤٦ ————— ٤٧ .

(٢) شرح منظومة الفضفرية لأبي سهيل أنور الفضفري ص ١١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط الأولى ١٤٢٣ هـ .

## المطلب الخامس :

### تعريف الفقه لغة واصطلاحاً.

الفقه من أفضل العلوم الشرعية ، ومن أنفع العلوم وأهمها ، يفتقر منا أولاً: معرفة التعريف وفهمه لغة واصطلاحاً ، قال ابن الجوزي — رحمه الله — (١) : ( الفقه عليه مدار العلوم ، فإن اتسع الزمان للتزديد فليكن من الفقه ، فإنه الأنفع ، وقيد المهم من كل علم ، فهو سيد العلوم ) (٢) .

فالفقه لغة : يأتي بعدة معان منها :

١- إدراك الشيء والعلم به .

٢- والفهم ، وهو الأكثر استعمالاً .

٣- والفطنة .

---

(١) هو الإمام الفقيه الحنبلي الواعظ الملقب جمال الدين الحافظ شيخ الإسلام ، مفخر العراق ، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله الجوزي ، علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ ، ولد سنة ٥٠٨ هـ ، وقيل ٥١٠ هـ — . صنف في فنون عديدة، منها " زاد المسير في علم التفسير " ، و " المنتظم " في التاريخ ، و " الموضوعات " في علم المصطلح ، وتوفي ببغداد ٥٩٧ هـ — ، ودفن بباب حرب . انظر ترجمته : ذيل الطبقات ٤٦١/٢ — ٤٦٩ ، وفيات الأعيان ١٤٠/٣ — ١٤٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٥ — ٣٦٥ ، والأعلام ٣١٦/٣ ، ومعجم المؤلفين ١٥٧/٥ .

(٢) انظر : صيد الخاطر لابن الجوزي ١٨٤/١ ، وقال أيضاً : ( الفقه أفضل العلوم ) ١٧٧/١ ( وجمهور العلوم الفقه ) ٣٨٥/١ ، عناية : حسن المساحي سويدان ، دار القلم — دمشق ، ط : الأولى : ١٤٢٥ هـ .

وجاء في كتب اللغة ما يدل على هذه المعاني : ( الفاء والقاف والهاء ) أصل واحد صحيح .  
 تقول : فقهت الحديث أفقهه . وكل علم بشيء فهو فقه . يقولون : لا يفقه ولا ينقه . يقال :  
 أوتي فلان فقهاً في الدين أي فهماً فيه . قال الله عز وجل : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ  
 طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال تعالى عن تسبيح أهل السماوات  
 والأرض ومن فيهن : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> أي :  
 لا تفهمون ذكرهم الذي هو التسبيح .

وقال موسى عليه السلام في دعائه لربه عز وجل : ﴿ يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ <sup>(٣)</sup> ، يفهموا كلامي ؛  
 لأن في لسانه لكنة يمنع فهم الخطاب . وقال الله عن قوم شعيب عليه السلام : ﴿ قَالُوا يَشْعِيبُ مَا  
 نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِينَا ضَعِيفًا ... ﴾ <sup>(٤)</sup> أي : ما نفهم مما تقول ، وهذا تكبراً  
 وجحوداً منهم . ودعا النبي ﷺ ، لابن عباس (٥) — ﷺ — فقال : ( اللهم علّمه الدين

(١) سورة التوبة جزء من الآية : ١٢٢ .

(٢) سورة الإسراء جزء من الآية : ٤٤ .

(٣) سورة طه الآية : ٢٨ .

(٤) سورة هود جزء من الآية : ٩١ .

(٥) هو الصحابي الجليل حبر الأمة ، وترجمان القرآن ، وفقه العصر ، وأحد المكثرين ، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي المكي ، الأمير ، يكنى أبا العباس ، ولد بشعب بني هاشم قبل عام الهجرة بثلاث سنين ، وكان ابن ثلاث عشرة سنة إذ توفي رسول الله ﷺ ، صحب النبي ﷺ — نحواً من ثلاثين شهراً ، وحدث عنه بجملة صالحة . ومات — ﷺ — بالطائف سنة ثمان وستين ، وصلى عليه محمد ابن الحنفية ، وكبر عليه أربعاً ، وقال : اليوم مات رباني هذه الأمة ، وضرب على قبره فسطاطاً . انظر : معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ١٦٩٩/٣ — ١٧٠٥ ، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي ، دار الوطن للنشر ، الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٩ ، والاستيعاب ٩٣٥/٣ ، وأسد الغابة ٢٩١/٣ — ٢٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/٤ — ٣٩٥ .

وفَقَّهَهُ فِي التَّأْوِيلِ ( ١ ) ، أَي فَهَّمَهُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ ، فَاسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ ، وَكَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ فِي زَمَانِهِ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَفِي الْمَثَلِ : " خَيْرُ الْفَقْهِ مَا حَاضَرَتْ بِهِ ، وَشَرُّ الرَّأْيِ الدَّبْرِي " وَقَالَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو ( ٢ ) : قَالَ لِي أَعْرَابِي : شَهِدْتُ عَلَيْكَ بِالْفَقْهِ ، أَيِ الْفُطْنَةِ . وَأَفْقَهُتُكَ الشَّيْءَ ، إِذَا بَيَّنَّتَهُ لَكَ .  
وَبِالضَّمِّ ، فَقَّهَ الرَّجُلُ : أَيِ : سَجِيَةً لَهُ ( ٣ ) .

( ١ ) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ ، بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ ، رَقْمُ ( ١٤٣ ) بَلَفَظَ : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ ، فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا ) قَالَ : « مِنْ وَضَعِ هَذَا فَأَخْبَرَ فَقَالَ اللَّهُمَّ فَقَّهْهُ فِي الدِّينِ » ، وَمُسْلِمٌ ، فِي كِتَابِ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ، بَابُ فَضَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ — — — رَقْمُ ( ٢٤٧٧ ) ، وَأَحْمَدُ فِي فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ٨٤٦/٢ — — — ٩٥٥ — — — ٩٥٦ — — — ٩٦٣ ، تَحْقِيقُ : د/ وَصِيَّ اللَّهُ مُحَمَّدُ عَبَّاسٌ ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ — — — بَيْرُوتٌ ، ط : الْأَوَّلَى ، ١٤٠٣ هـ .

( ٢ ) هُوَ الْإِمَامُ النَّحْوِيُّ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو التَّقْفِي الْبَصْرِيُّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ : مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ . وَهُوَ شَيْخُ الْخَلِيلِ وَسَيِّبُوهِ وَابْنُ الْعَلَاءِ ، وَأَوَّلُ مَنْ هَذَبَ النَّحْوَ وَرَتَبَهُ . وَعَلَى طَرِيقَتِهِ مَشَى سَيِّبُوهِ وَأَشْبَاهُهُ . وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ . وَلَمْ يَكُنْ ثَقْفِيًّا وَإِنَّمَا نَزَلَ فِي ثَقِيفٍ فَنَسَبَ إِلَيْهِمْ ، وَسَلَفَهُ مِنْ مَوَالِي خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ . وَكَانَ صَاحِبَ تَقَعُرٍ فِي كَلَامِهِ ، مَكْثَرًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْغَرِيبِ . لَهُ نَحْوُ سَبْعِينَ مُصْنَفًا احْتَرَقَ أَكْثَرُهَا ، مِنْهَا " الْجَامِعُ " وَ " الْإِكْمَالُ " فِي النَّحْوِ ، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ : لَمْ نَرَهُمَا وَلَمْ نَرِ أَحَدًا رَأَاهُمَا ، وَتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً ، فَمِنْ وَفَاةِ عَيْسَى إِلَى وَفَاةِ سَيِّبُوهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَمَا يَكُونُ قَدْ أَخَذَ عَنْهُ إِلَّا وَهُوَ يَعْقِلُ ، وَلَا يَعْقِلُ حَتَّى يَكُونَ بِالْغَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

يَنْظُرُ تَرْجُمَتَهُ : وَفَاةُ الْأَعْيَانِ ٤٨٦/٣ — — — ٤٨٧ ، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ ٣٧٤/٢ ، وَطَبَقَاتُ النَّحْوِيِّينَ لِلزُّبَيْدِيِّ ٤١/٣٥ ، وَالْأَعْلَامُ ١٠٦/٥ ، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢٩/٨ .

( ٣ ) انْظُرْ : جُمُهرَةُ اللُّغَةِ لِابْنِ دَرِيدٍ مَادَّةُ ( فَقَّهَ ) ٩٦٨/٢ ، دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَائِينِ — — — بَيْرُوتٌ ، ط : الْأَوَّلَى ، ١٩٨٧ م ، وَالصَّحَاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ لِلْجَوْهَرِيِّ مَادَّةُ ( فَقَّهَ ) ٢٢٤٣/٦ ، دَارُ الْعِلْمِ لِلْمَلَائِينِ — — — بَيْرُوتٌ ، ط : الرَّابِعَةُ ، ١٤٠٧ هـ ، وَمَقَائِيسُ اللُّغَةِ مَادَّةُ ( فَقَّأَ ) بَابُ الْفَاءِ وَالْقَافِ وَمَا يَتْلُوهُمَا ٤٤٢/٤ ، وَالْحَكْمُ وَالْحَيْطُ الْأَعْظَمُ لِابْنِ سَيِّدِهِ الْمَرْسِيِّ مَادَّةُ ( ف ق هـ ) ١٢٨/٤ ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ — — — بَيْرُوتٌ ، ط : الْأَوَّلَى ، ١٤٢١ هـ ، وَالْمَخْصَصُ بِابِ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ ٢٦٠/١ ، وَمَخْتَارُ الصَّحَاحِ مَادَّةُ ( ف ق هـ ) ٢٤٢/١ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ ( فَقَّهَ ) فَصْلُ الْفَاءِ ٥٢٢/١٣ — — — ٥٢٣ ، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةُ ( ف ق هـ ) ٤٧٩/٢ ، وَتَاجُ الْعُرُوسِ مَادَّةُ ( فَقَّهَ ) ٤٥٦/٣٦ ، انْتَهَى بِتَصْرِفٍ .

كان الفقه في الصدر الأول يطلق على كل ما يفهم من الكتاب والسنة وما يلحق بهما ،  
ولذلك كانوا يعرفونه بأنه "معرفة النفس ما لها وما عليها" (١) ، وهو ما يفهم من قوله تعالى :  
﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ... ﴾ (٢) ، وقوله ﷺ : "من يرد الله  
به خيراً يفقهه في الدين". (٣) ، ثم اختصّ بذلك علم الشريعة ؛ لسيادته وشرفه وفضله على سائر  
أنواع العلم ، كما غلب النجم على الشريا ، والعود على المندل . فقليل لكل عالم بالحلال والحرام :  
فقيه .

واصطلاحاً : ( العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العلمية المكتسبة من أدلتها التفصيلية  
بالاستدلال ) (٤) .

### المطلب السادس :

الفرق بين القواعد الفقهية ، والضابط الفقهي .

(١) روضة الناظر ٥٤/١ .

(٢) سورة التوبة جزء من الآية : ١٢٢ .

(٣) سبق تخريجه ص ٦ .

(٤) انظر : البحر الرائق ٣/١ ، وحاشية ابن عابدين ٣٦/١ ، دار الفكر - بيروت ، ط : الثانية، ١٤١٢هـ ، والذخيرة  
للقرافي ٥٧/١ ، دار الغرب الإسلامي- بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٤م ، وشرح مختصر خليل للخرشي ٣١/١  
\_\_\_\_\_ ١٩/٧ ، دار الفكر للطباعة - بيروت ، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للنفراوي ٢٢/١ ،  
دار الفكر للطباعة ، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، عام النشر: ١٣٥٧  
هـ ، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشربيني ٩٣/١ ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى، ١٤١٥هـ ، وحاشيتنا  
قليوبي وعميرة ٦/١ ، دار الفكر \_\_\_\_\_ بيروت ، ط : بدون ١٤١٥هـ ، والمبدع في شرح المقنع لابن مفلح ١٧/١ ، دار  
الكتب العلمية، بيروت \_\_\_\_\_ لبنان ، ط : الأولى، ١٤١٨هـ وشرح زاد المستقنع للشنقيطي ٥/٢ ، موقع الشبكة  
الإسلامية ، والموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت ١٣/١ \_\_\_\_\_ ١٩٣/٣٢ .

الضابط لغة : هو اسم فاعل من الضبط ، ضبط يضبط ضبطاً ، فهو ضابط ، وهو حفظ الشيء حفظاً بليغاً ، وقيل : حفظ الشيء بحزم ، ويقال : رجل ضابط ، أي : شديد حازم ، وقيل : لزوم الشيء وحبسه ، والضبط إحكام الشيء وإتقانه ، وللضبط معان أخر ، لا تعدو الحصر والحبس والقوة ، وعلاقته للمعنى الاصطلاحي ، هو أن الضبط يحفظ الفروع التي تدخل في إطاره ، والحفظ ، الذي هو من معاني الضبط أيضاً ، يفيد الحصر والحبس ؛ لبقاء المحفوظ وحبسه في ذاكرة الحافظ (١) .

واصطلاحاً : يقول الدكتور ناصر الميمان : في الواقع أنه لم يعرفه الكثير من علماء القواعد ؛ وذلك لعدم التفرقة بينه وبين القاعدة إلا عند المتأخرين ، ولكن يمكن أن نعرفه بقولنا : ( حكم كلي فقهي ينطبق على فروع متعددة في باب واحد ) .

فقولنا : ( متعددة ) قيد مشعر بأن الفروع المدرجة تحته أقل من الفروع المدرجة تحت القاعدة وهذا من شأن الضابط .

وقولنا : ( من باب واحد ) قيد يخرج القاعدة فإن فروعها من أكثر من باب (٢) .

وعرف الدكتور يعقوب الباحسين : ( إنه ما انتظم صوراً متشابهة في موضوع واحد ، غير ملتفت فيها إلى معنى جامع مؤثر ) (٣) .

هذا وقد يطلق الضابط على عدة أمور منها :

١- تعريف الشيء ، كضابط : العصبه كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى (٤) .

---

(١) انظر : المحكم والمحيط الأعظم مادة ( ض ب ط ) ١٧٥/٨ ، والمخصص باب الحبس في غير السجن والمنع ٢٥٣/١ ، ومختار الصحاح مادة ( ض ب ط ) ١٨٢/١ ، والمصباح المنير مادة ( ض ب ط ) ٣٥٧/٢ .

(٢) مذكرة القواعد الفقهية ص ٦ .

(٣) القواعد الفقهية للباحسين ص ٦٧ .

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي ٣٠٤/٢ .

٢- المقياس الذي علامة على تحقق معنى من المعاني ، كقول القرافي ————— رحمه الله ————— : ( ضابط المشتقة المؤثرة في التخفيف ، هو كذا ... ) (١) .

٣- تقاسيم الشيء ، أو أقسامه ، كقول السيوطي ————— رحمه الله ————— (٢) : ( ضابط : الناس في الإمامة أقسام : الأول : من لا تجوز إمامته بحال ) (٣). وكقول السبكي ————— رحمه الله ————— : ( ضابط : مسائل الخلع ، فإن منها ما يقع الطلاق فيه بالمسمى ، و منها ما يقع بمهر المثل ، و منها ما يقع رجعيًا ، و منها ما لا يقع أصلاً ) (٤) .

٤- أحكام فقهية عادية لا تمثل قاعدة ، ولا ضابط ، وفق مصطلحاتهم ، مثل قولهم : ( ضابط : ليس لنا وضوء يبيح النفل ، دون الفرض ، إلا في صورة واحدة ، وذلك الجنب إذا تيمم ، وأحدث حدثاً أصغر ، ووجد ماء يكفيه للوضوء فقط ، فتوضأ ، فإنه يباح له النفل ، دون الفرض ) (٥) .

(١) الفروق ١/١١٩ .

(٢) هو الإمام العلامة ، الحافظ المؤرخ الأديب المفسر الأصولي الفقيه المحدث جلال الدين أبو الفضل ، فخر المتأخرين ، علم الأعلام ، أعجوبة الدهر ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضير السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩هـ ————— ، نشأ في القاهرة يتيماً ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضة المقياس ، على النيل ، هذا الرجل كان نادرة من نواذر الإسلام في القرون الأخيرة حفظاً واطلاعاً ومشاركة وكثرة تأليف ، قال عنه ابن العماد الحنبلي في " السبائك " والشعراني في " الطبقات الصغرى " : " كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه رجالاً وغريباً ومتناً وسنداً واستنباطاً للأحكام منه . له نحو ٦٠٠ مصنف منها : الإتيقان ، والأشباه والنظائر ، والدر المنثور ، وغيرها كثيرة وتوفي سنة ٩١١هـ ————— .

انظر ترجمته : معجم المطبوعات ٢/١٠٧٣ ، وفهرس الفهارس ٢/١٠١٠ ————— ١٠١١ ، وهدية العارفين ١/٥٣٤ ، والأعلام ٣/٣٠١ ، ومعجم المؤلفين ٥/١٢٨ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٤٤٠ ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١١هـ .

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي ١/٣٨٢ .

(٥) انظر : الأشباه والنظائر للسبكي ١/٢٠٨ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٤٣١ .

إن هذه الاستعمالات للضابط تبين لنا أن الأمر فيه سعة ، إذ لا مشاحة في الاصطلاح ما دام قد اتضح المراد ، خاصة أنه لم يتميز الفرق بينهما إلا في العصور المتأخرة ، وهذا ما حدا بالدكتور يعقوب الباحسين إلى اختيار تفسير الضابط بمعنى أوسع مما ذكره ، وذلك بحمله على معناه اللغوي الدال على الحصر والحبس ، فالضابط هو كل ما يحصر ويحبس ، سواء كان ذلك بالقضية الكلية ، أو بالتعريف ، أو بذكر مقياس الشيء ، أو ببيان أقسامه ، أو شروطه أو أسبابه ، وحصرها.... واستحسن بعد ذلك أن يقال في تعريفه : ( كل ما يحصر جزئيات أمر معين ، أو ما انتظم صوراً متشابهة في موضوع واحد ، غير ملتفت فيه إلى معنى جامع مؤثر ) (١) .

ولتوضيح الفرق بينهما أقول : تشترك القاعدة والضابط كلياً منهما يشتمل جزئيات متعددة ويفترقان في :

كون الضابط يشمل الجزئيات من باب واحد فقط على حين أن القاعدة تشمل الجزئيات من أكثر من باب .

وإلى هذا الفرق أشار الناظم بقوله :

تفارق الضابط ، فهو ما ارتبط واختص بالفروع من باب فقط (٢) .

ووضح هذا الفرق جمع من العلماء ، وفيما يلي توثيق أقوال العلماء في ذلك من كتبهم :

يقول ابن نجيم — رحمه الله — (٣) : ( الفرق بين الضابط والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، والضابط يجمعها من باب واحد ، هذا هو الأصل ) (١) .

---

(١) القواعد الفقهية للباحسين ص ٦٦ — ٦٧ .

(٢) انظر : شرح المنظومة الفضفرية ص ٢٠ .

(٣) هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي الحنفي زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، الشهير بابن نجيم ، لقبه بأبي حنيفة الثاني ، وله مؤلفات منها : شرح منار الأنوار في أصول الفقه ، البحر الرائق في شرح الكثر الدقائق ، الاشباه والنظائر ، التحفة المرضية في



قال العلامة السبكي وابن النجار ————— رحمهما الله ————— : ( ومنها ما لا يختص بباب كقولنا : " اليقين لا يرفع بالشك " ومنها ما يختص كقولنا : " كل كفارة سببها معصية فهي على الفور " )

والغالب فيما اختص بباب وقصد به نظم صور متشابهة أن تسمى ( ضابطا ) . وإن شئت قل : ما عم صورا ، فإن كان المقصود من ذكره القدر المشترك الذي به اشتركت الصور في الحكم فهو مدرك ( ٢ ) .

وإلا فإن كان القصد ضبط تلك الصور بنوع من أنواع الضبط من غير نظر في مأخذها فهو الضابط ؛ وإلا فهو القاعدة ( ٣ ) .

وقد انتقد السبكي إطلاق ( الضوابط ) على القواعد والتعريفات فقال : ( وعندي أن إدخالها في القواعد خروج عن التحقيق ، ولو فتح الكاتب بابها لاستوعب الفقه وكرره وردده وجاء به على

---

الأراضي المصرية ، والفتاوى الزينية . وتوفي سنة ٩٧٠هـ ————— .

ينظر ترجمته : الأعلام ٦٤/٣ ، ومعجم المؤلفين ١٩٢/٤ ، والوفيات والأحداث ١٧٧/١ .

( ١ ) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٣٧/١ ، وغمز العيون والبصائر ٥/٢ .

( ٢ ) المدارك لغة : جمع مدرك وهو لحوق الشيء والوصول إليه ، ومنه قولهم : تداركوا ، أي : تلاحقوا لحق آخرهم أولهم ، ومنه قوله تعالى : ج د ث ط ظ ثج الأعراف جزء من الآية ٣٨ ، كما تفيد مادة الكلمة ( د ر ك ) انظر : المحكم والمحيط الأعظم ٧٤٩/٦ ، ومختار الصحاح ١٠٤/١ ، والمصباح المنير ١٩٢/١ ، وتاج العروس ١٣٧/٢٧ .

واصطلاحاً : قال السبكي ————— رحمه الله ————— : ( هو القدر المشترك الذي به اشتركت الصور في الحكم ) الأشباه والنظائر ١١/١ ، وانظر : مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ٣٠/١ .

يقول الدكتور يعقوب الباحسين : ( ويبدو أنهم يطلقون المدارك على أدلة الأحكام ، أو على العلل والمناطات التي استند إليها الاجتهاد ، وهي ، وفق المعنى الثاني ، الذي ذكره السبكي من حيث أن المعنى الجامع بين الفروع هو مناط الحكم فيها ، وعليه يمكن الاستناد في إلحاق الفروع التي فيها المعنى ، بالقاعدة ، أو الضابط . والمدرك سواء كان بمعنى الدليل ، أم بمعنى مناط الحكم ، أو علته ، ذو صلة واضحة بالمعنى اللغوي ) . القواعد الفقهية ص ٦٩ .

( ٣ ) الأشباه والنظائر للسبكي ١١/١ ، ومختصر التحرير شرح الكوكب المنير ٣٠/١ .

غير الغالب المعهود والترتيب المقصود فحير الأذهان ، وخبط الأفكار ، وإذا استحسن ضم الشيء إلى نظيره فبعض مسائل الباب أشبه ببعضها من غير ذلك ، والترتيب على الأبواب هو الصواب ( ١ ) .

وقال السيوطي — رحمه الله — مبيناً هذا الفرق : ( مما اشتمل عليه الكتاب ..... في الضوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة ؛ لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى ، والضابط يجمع فروع باب واحد ) ( ٢ ) .

ومال إلى هذا الكفوي ( ٣ ) ، " في الكليات " ( والضابط يجمع فروعاً من باب واحد ) ( ٤ ) .

وجاء في حاشية البناني ( ٥ ) : ( والقاعدة لا تختص بباب بخلاف الضابط ) ( ١ ) .

---

( ١ ) الأشباه والنظائر للسبكي ٣٠٦/٢ .

( ٢ ) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٧١/١ .

( ٣ ) هو العلامة القاضي الفقيه أيوب ابن الشريف موسى الحسيني القرعبي الكفوي ، أبو البقاء : صاحب ( الكليات ) كان من قضاة الأحناف . عاش وولي القضاء في ( كفه ) ، وبعد مدة جاء إلى قسطنطينية في زمان درويش محمود باشا كانه ( ؟ ) قاضياً بمحامة بمدينة بركة ، ثم كان قاضياً بمدينة بغداد ثم بمدينة فيليب ثم نفاه السلطان محمد خان إلى ولايته كفه لفجر بعض الحاسدين . وعاد إلى إسطنبول فتوفي بها سنة ١٠٩٤ هـ — ، ودفن في تربة خالد . وله كتب أخرى بالتركية مثل ( الشاهان ) . ( ٤ )

انظر ترجمته : معجم المطبوعات ٢٩٣/١ ، وهدية العارفين ٢٢٩/١ ، والأعلام ٣٨/٢ ، ومعجم المؤلفين ٣١/٣ .

( ٤ ) الكليات ٧٢٨/١ .

( ٥ ) هو الشيخ الفقيه الأصولي المالكي : أبو زيد عبد الرحمن بن جاد الله البناني المغربي ، والبناني نسبة إلى بنانة ( من قرى منستير . إفريقية ) ، نزيل مصر وجاور بالأزهر ، وأخذ العلم عن أعلام عصره ، ومهر في المعقول والمنقول ، وبرع في الفقه والأصول ، وتصدر للتدريس برواق المغاربة ، وله ( حاشية على شرح الحلى على جمع الجوامع ) في أصول الفقه ، وتوفي سنة ١١٩٨ هـ — .

أمثلة توضح الفرق بينهما : قاعدة " الأمور بمقاصدها " تطبق على جزئيات من أبواب كثيرة في العبادات مثل : الصلاة ، والطهارة ، والصيام ، وغيرها ، والعقود ، والجنايات ، بينما الضابط يختص بباب واحد مثل قول الفقهاء : ( كل قرض جر منفعة فهو ربا ) هذا يمثل ضابطاً في باب مخصوص بعينه ، ولا يتعدى الحكم إلى غيره .

يقول صاحب الوجيز : ( الفرق الثاني : أن القاعدة في الأعم الأغلب متفق على مضمونها بين المذاهب أو أكثرها ) . وأما الضابط فهو يختص بمذهب معين ( إلا ما ندر عمومه ) بل منه ما يكون وجهة نظر فقيه واحد في مذهب معين قد يخالفه فيه فقهاء آخرون من نفس المذهب ( ٢ ) ، والصحيح : أن هناك فرق بينهما كما سبق ( ٣ ) .

فائدة : ومما يميز أيضاً : إن القواعد أكثر شذوذاً من الضوابط ؛ لأن الضوابط تضبط موضعاً واحداً فلا يتسامح فيها بشذوذ كثير .

٢- إن المصطلحات العلمية لا تستقر على نمط معين إلا بكثرة استعمالها في المواضع المختلفة وترددها على الألسنة ، وهي دائماً تنتقل من طور إلى طور وتتغير مع تعاقب العصور ، فقد يكون الاصطلاح عاماً في فترة من الفترات فيتطور إلى أخص مما كان أولاً ( ٤ ) . والخلاصة : إن

---

ينظر ترجمته : معجم المطبوعات ٥٩١/١ ، وهدية العارفين ٥٥٥/١ ، والأعلام ٣٠٢/٣ ، ومعجم المؤلفين ١٣٢/٥ ، وموسوعة الأعلام ٧٥/١ .

(١) حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢٩٠/٢ .

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للبورنو ٢٨/١ — ٢٩ ، مؤسسة الرسالة، بيروت — لبنان ، ط : الرابعة، ١٤١٦ هـ ، وانظر : القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة للزحيلي ٢٣ / ٢٢/١ ، دار الفكر — دمشق ، الأولى، ١٤٢٧ هـ ، والقواعد الفقهية الكبرى للسدلان ص ١٤ .

(٣) ونص عليه جمع من العلماء منهم : ابن نجيم ، والكفوي ، والبناني ، والسبكي ، والزركشي ، والسيوطي ، وابن النجار — رحم الله الجميع ، ومن المعاصرين ، الباحسين ، والسدلان ، والندوي ، والبورنو ، وابن حميد ، وهو الراجح .

(٤) انظر : القواعد الفقهية للندوي ص ٥٠ — ٥٢ .

القواعد أعم وأشمل من الضوابط من حيث جمع الفروع ، وشمول المعاني ، وأن الضابط أضيق من القاعدة ، وأن نطاقه لا يتخطى الموضوع الفقهي الواحد الذي يرجع إلى بعض مسائله (١) .



الفصل الأول : دراسة قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) ، وتشتمل على : أدلة العرف وحجتيه ، وشروط اعتباره ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مطالب :

المطلب الأول : أدلة العرف ، وحجتيه ، وأقوال الفقهاء فيه .

المطلب الثاني : الفرق بينها وبين قاعدة : ( المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ) .

المطلب الثالث : شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : حكم التجارة في الإسلام : وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف البيع لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم البيع وأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

المطلب الثالث : شروط البيع ، والشروط في البيع ، والفرق بينهما .

---

(١) ولعل أول من اعتنى بعرض الضوابط ، ووضع المسائل في إطارها بصورة بازرة هو الإمام أبو الحسين علي الحسين السعدي ، في كتابه ( التنف ) ، فقام بعض العلماء بجمع الضوابط في كتاب مستقل مثل : ابن نجيم في كتابه ( الفوائد الزينية في الحنفية ) ، ووصل فيه إلى خمسمائة ضابط ، تتخللها أحياناً قواعد فقهية ، وهي بعنوان : " ضابط " . ولعل أحفل كتاب وصل إلينا في الضوابط الفقهية ما ألفه العلامة محمد بن أبي بكر البكري كتاباً سماه : ( الاستغناء في الفروق والاستثناء ) ، جُلّها ضوابط ذات شأن وقيمة في الفقه الإسلامي

المطلب الرابع : آداب التجارة .

المبحث الأول :

قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مطالب :

المطلب الأول : أدلة العرف ، وحجيته ، وأقوال الفقهاء فيه .

المطلب الثاني : الفرق بينها وبين قاعدة : ( المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ) .

المطلب الثالث : شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي .

### المبحث الأول :

قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مطالب :

المطلب الأول : أدلة العرف ، وحجته ، وأقوال الفقهاء فيه .

( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) قاعدة عظيمة ومهمة للغاية ؛ لتعلقها بحياتنا اليومية وبالمعاملات المالية النازلة والمستجدة وبخاصة ما يتعلق بالبيع والتجارة ، وبقدر الإحاطة بها تعظم قدر الفقيه المعاصر ، وفي هذا لم يبرز إلا الأفذاذ من العلماء .

ومعناها : إذا وقع التعارف والاستعمال بينهم على شيء غير مصادم للنص يتبع وينصرف إليه عند الإطلاق ، ولا تسمع دعوى إرادة خلافه ؛ كما لو باع التاجر شيئاً وقد جرى العرف على أن يكون بعض معلوم القدر من الثمن حالا ، أو على أن دفع كل الثمن يكون منجماً على نجوم معلومة يكون ذلك العرف مرعياً بمتزلة الشرط الصريح ، وتطبيقاتها في الأسواق التجارية عند

الاختلاف واسعة ، فكل ما جرى به التعامل والتعارف بين التجار في مسألة طريقة البيع والتسليم ، والنقل وتسديد المبالغ ، والنقود والشيكات ، وغيرها يؤخذ بها <sup>(١)</sup> .

### حجية العرف وأدلته :

استدل القائلون بحجية العرف أنه دليل شرعي ، وأصل يبنى عليه كثير من الأحكام، استدلوأ بأدلة من الكتاب الكريم ، والسنة المشرفة ، والإجماع العملي ، ومن قواعد الشريعة والنظام ، وأن هذه القاعدة مندرجة تحت قاعدة ( العادة محكمة ) ؛ لذا يستأنس بتلك الأدلة نفسها على حجية هذه القاعدة ، إضافة إلى أقوال الأئمة .

( هذه الكلمة الطيبة " المعروف " وما تحمله من شرف المعنى وصحته ، وكريم الدلالة ، وما ينتجه ذلك من الميل إليها والأنس بها ، لها دوران ظاهر في نصوص الكتاب والسنة ، واستعمال متكرر فيهما ) <sup>(٢)</sup> .

أولاً: الاستدلال بالكتاب الكريم :

١- قوله تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

هذه الآية الكريمة أجمع آية وأوفاهها ببيان مكارم الأخلاق ، وما أنزل الله هذه الآية إلا في أخلاق الناس ، واستدل بها جمع من أهل العلم على حجية العرف منهم : الإمام القرافي بهذه الآية في مسألة إذا اختلف الزوجان في متاع البيت. حيث يقول : ( لنا قوله تعالى ﴿

الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ فكل ما شهدت به العادة قضى به لظاهر هذه الآية إلا أن يكون هناك بينة ) <sup>(٤)</sup> .

وجه الاستدلال :

(١) انظر : شرح القواعد الفقهية ٢٣٩/١ ، والوجيز في إيضاح القواعد الفقه الكلية ٣٠٦/١ ، والمفصل ص ٤٥٥ . بتصرف يسير .

(٢) العرف وحجته وأثره في المعاملات المالية عند الحنابلة للدكتور / عادل عبد القادر قوته ، ١/٤٨ ، المكتبة المكية ، ط ، الأولى : ١٤١٨ .

(٣) سور الأعراف الآية : ١٩٩ .

(٤) انظر: الفروق للقرافي ٣ / ١٤٩ .

أن الله أمر نبيه ﷺ بالعرف ، وهو ما تعارفه الناس وجرت عليه عاداتهم في تعاملاتهم ، فحيث أمر الله عز وجل نبيه ﷺ بالأمر دل ذلك على اعتباره في الشرع ، وإلا لما كان للأمر به فائدة <sup>(١)</sup> .

وكذا السيوطي في أشباهه قال : ( اعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في الفقه ، في مسائل لا تعد كثرة حتى جعلوا ذلك أصلاً .. ) <sup>(٢)</sup> .

٢- قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٣- قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وجه الدلالة :

أن تحديد الرزق والكسوة ونوعيتهما تابع للعرف ، إذ قد أحال الله إليه (٥) .  
قلت : أحال تبارك وتعالى في تحديد النفقة والكسوة مما يدل اعتبار العرف ، ومنه عرف بين التجار . ويوضح هذا ما جاء في تفسير هذه الآية في كتاب "جامع البيان" : يعني تعالى ذكره بقوله : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ ﴾ وعلى آباء الصبيان للمراضع ﴿ رِزْقُهُنَّ ﴾ يعني رزق والدائن، ويعني بالرزق ما يقوتهن من طعام وما لا بدّ لهن من غذاء ومطعم ، ﴿ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ ويعني بالكسوة : الملبس. ويعني بقوله : ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ بما يجب لمثلها على مثله. إذ كان الله تعالى ذكره قد علم تفاوت أحوال خلقه بالغنى والفقر وأن منهم الموسع والمقتدر وبين ذلك ، فأمر كلاً أن ينفق على من لزمته نفقته من زوجته وولده على قدر ميسرته (٦) .

(١) انظر: العرف والعادة في رأي الفقهاء لأبي سنة أحمد فهمي ص ٢٣ ، مطبعة الأزهر ، ١٩٤٢م .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٩ ، وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٩/١ ، ومن استدلل كذلك الإمام ابن يونس ، والقاضي عبد الوهاب ، وعلاء الدين الطرابلسي . انظر : العرف وحجته ، لعادل قوته ، ١٨٢/١ .

(٣) سورة البقرة جزء من الآية ٢٣٣ .

(٤) سورة البقرة جزء من الآية ٢٢٨ .

(٥) انظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٢٣ / ٤ ، دار الكتب العلمية ، ط : الثانية ، ١٤٠٦ هـ .

(٦) جامع البيان في تأويل القرآن للطبري ٢ / ٥٠٩ ، تحقيق المحدث العلامة : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ، ١٤٢٠ هـ .



فهنا نرى قد فسر المعروف في الآية بأنه ما يجب لمثلها على مثله ، والمثلية هنا لا تعرف إلا من طريق العرف السائد في المجتمع .

ومن ثم نجد أن هذه الآية أوضح في الدلالة على اعتبار العرف في التشريع الإسلامي بدليل اعتباره في موضوع النفقة ، ولا يوجد محل للاعتراض على معناها أو على ما تدل عليه كلمة المعروف فيها .

٣ - قوله تعالى : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (١) .  
وجه الدلالة :

أن الله تعالى لم يقدر الوسط الواجب دفعه ، بل إنه أطلقه ، وأرجعه في ذلك إلى عرف الناس . والناس متفاوتون في طعامهم في بلدانهم ، فكل بلد لها طعام خاص ، بل إن البلد الواحد طعامهم متفاوت حسب غناهم وفقيرهم ، فما اعتبر في عرف الناس أنه وسط فهو الواجب ، وكل مكان له حكمه (٢) .

وجاء في " أحكام القرآن " وقد بينا أنه ليس تقدير شرعي ، وإنما أحاله الله سبحانه على العادة ، وهي دليل أصولي بنى الله عليه الأحكام ، وربط به الحلال والحرام ، وقد أحاله الله على العادة في الكفارة ، فقال : ﴿ فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ ﴾ ، وقال جل شأنه : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ﴾ (٣) ، (٤) .

٤ - قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٥) .  
فالخرج مرفوع في الشريعة ، ولذلك لو لم تعتبر أعراف التجار لكان في ذلك حرج عليهم ، فلما كان الحرج مرفوعاً دل على اعتبار أعراف التجار وغيرهم .

---

(١) سورة المائدة جزء من الآية : ٨٩ .

(٢) انظر : أصول الفقه وابن تيمية ، ص ٥١٣ ، د. صالح بن عبد العزيز آل منصور ، دار النصر ، مصر ، ط : الثانية .

(٣) سورة المجادلة جزء من الآية : ٤ .

(٤) انظر : أحكام القرآن لابن العربي ١٨٣٠/٤ ، تعليق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الثالثة ، ١٤٢٤هـ .

(٥) سورة الحج جزء من الآية : ٧٨ .

ثانياً : الاستدلال من السنة :

السنة أقسام منها : سنة قولية ، وفعلية ، وتقريرية .

١- ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه <sup>(١)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال : ( إن الله نظر في قلوب العباد ، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد ، فاصطفاه لنفسه ، فابتعثه برسالته ، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه ، يقاتلون على دينه ، فما رأى المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن ، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ ) (٢) .

فهذا الحديث يستدل به كثير من الفقهاء عندما يحكمون العرف في مسألة من المسائل ، كما يستدل به الأصوليون في إثبات حجية الإجماع (٣) ، أو الاستحسان (٤) .

فهذا السيوطي في "أشباهه" يقول: القاعدة السادسة: العادة محكمة قال القاضي أصلها قوله ﷺ : ( ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ) (٥) .

وجه الاستدلال من الحديث :

هو أن ما اعتداه المسلمون وعرفوه ، واستحسنته عقولهم وتلقته نفوسهم بالقبول أنه حسن ، وإذا كان كذلك فهو عند الله حسن أي مقبول ومسلّم بشرعيته (٦) . وهذا الحديث قلماً نجد أن أحداً من العلماء ، قديماً أو حديثاً كتب في العرف إلا واستدل به .

---

(١) هو الصحابي الجليل الإمام الحبر فقيه الأمة أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري البصري عبد الله بن مسعود بن غافل ابن حبيب الهذلي، كان من السابقين الأولين ومن النجباء العالمين شهد بدرا وهاجر الهجرتين وكان يوم اليرموك على النفل ومناقبه غزيرة روى علما كثيرا ، وسبب إسلامه أنه كان يرعى غنما لعقبة بن أبي معيط ، فمر به رسول الله ﷺ ——— ، وأخذ شاة حائلا من تلك الغنم ، فدرت عليه لبنا غزيرا ، قدم المدينة في خلافة عثمان ، فتوفي فيها عن نحو ستين عاما .

ينظر ترجمته : الاستيعاب ٩٨٧/٣ ، وأسد الغابة ٣٨١/٣ ، والإصابة ١٩٨/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣٨٠/٣ وما بعدها .  
(٢) أخرجه أحمد في مسنده رقمه : (٣٦٠٠) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعادل مرشد ، وآخرون ، إشراف : د عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى، ١٤٢١ هـ .

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/ ٢١٩ ، تحقيق العلامة : عبدالرزاق عفيفي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ——— دمشق ——— لبنان .

(٤) انظر: روضة الناظر ١/ ٤٠٩ .

(٥) الأشباه والنظائر ٨٩/١ ، وانظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ٧٩/١ .

(٦) انظر : العرف وأثره في الشريعة والقانون للمباركي ص ١١٥ ، ط : الأولى : ١٤١٢ هـ .

ولكن بعض العلماء طعن في دلالة هذا الحديث وأبطل الاحتجاج به. ولقد طُعن في رفعه كما طُعن في دلالاته .

أما الطعن في رفعه فكما يلي :

قال العلائي <sup>(١)</sup> : ( لم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً ، ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال ، وإنما هو من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه موقوفاً عليه ) (٢) .

وذكر أيضاً صاحب " نصب الراية " له ثلاث طرق كلها موقوف فيها على ابن مسعود (٣) .  
والراجح : كما قال المحدثون : إنه موقوف ، وقال ابن القيم : ( إن هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما يضيفه إلى كلامه من لا علم له بالحديث وإنما هو ثابت عن ابن مسعود من قوله ذكره الإمام أحمد وغيره موقوفاً عليه .. ) <sup>(٤)</sup> ، وقول الصحابي حجة (٥) .

وأما الطعن في دلالاته على المطلوب: فبيانته :

أن المراد بالمسلمين في الحديث " المجتهدين " لا المطلق الشامل للعوام، بدليل كلمة ( ما رآه ) وذلك لأن " رأى " من الرأي ، والرأي في عرف الصحابة كما قال ابن القيم: " ما يراه القلب بعد فكر وتأمل وطلب لوجه الصواب مما تتعارض فيه الأمارات " <sup>(٦)</sup> ، ثم إن كلمة " المسلمين " صيغة

---

(١) هو العلامة الفقيه الشافعي ، أبو سعيد ، خليل بن كيكليدي بن عبد الله العلائي الدمشقي ، صلاح الدين: الإمام البارح المحقق بقية الحفاظ ، ولد سنة ٥٦٩٤ هـ ، وتعلم في دمشق، ورحل رحلة طويلة. ثم أقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة ٧٣١ هـ فتوفي فيها . انظر : ينظر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٥/١٠ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٩١ / ٣ ، والأعلام ٣٢١/٢ ، ومعجم المؤلفين ١٢٦/٤ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٩ .

(٣) نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ٤ / ١٣٣ — ١٣٤ ، تحقيق : محمد عوامة ، مؤسسة الريان للطباعة - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية — جدة ، ط : الأولى ١٤١٨ .

(٤) الفروسية لابن القيم ٢٩٨/١ ، تحقيق : مشهور بن حسن بن محمود ، دار الأندلس — السعودية — حائل ، ط : الأولى : ١٤١٤ .

(٥) بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه: د. الطيب خضري السيد ص ٢١٩ ، دار الطباعة المحمدية ، ط : الأولى .

(٦) انظر : إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ٥٣/١ ، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ .

عموم ، واللام فيها للاستغراق الذي هو المعنى الحقيقي لها عند عدم قرينة العهد ، فالمعنى ما رآه جميع المجتهدين ، وحينئذ يكون الحديث وارداً في إجماع أهل الحل والعقد .  
فمحتمل القول : ( إن الحديث إما وارد في الإجماع أو في الصحابة ، فعلى كل لا ينتهض دليلاً على اعتبار العرف ) (١) .

الإجابة عن هذا الطعن:

١- أن الحديث وإن كان فيه دلالة على حجية الإجماع ، فإن هذا لا يمنع أن يدل ذلك على اعتبار العرف وبخاصة ما رجع إلى الإجماع العملي ، فما رآه أهل الإجماع من الأعراف حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح (٢) .

فمما سبق يظهر أن دلالة الحديث على حجية العرف محتملة ، وليس معنى هذا أنه غير معتبر .

٢- حديث هند بنت عتبة <sup>(٣)</sup> : ( أن هند بنت عتبة قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رضي الله عنه <sup>(٤)</sup> رجل شحيح ، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم ، فقال: خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف ) (١) .

---

(١) انظر: العرف والعادة ص ٢٥-٢٦ .

(٢) انظر: أثر العرف في التشريع الإسلامي د . السيد صالح عوض ، ص ١٨١ ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة .

(٣) هي الصحابية القرشية ، عالية الشهرة ، هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، أم الخليفة الأموي معاوية ، أسلمت عام الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان بن حرب ، فأقرهما رسول الله ﷺ على نكاحهما ، وكانت امرأة لها نفس وأنفة ، شهدت أحداً كافراً مع زوجها أبي سفيان بن حرب وفعلت ما فعلت بحمزة ، ثم كانت تؤلّب على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح فأسلمت . انظر : الاستيعاب ١٩٢٢/٤ ، وأسد الغابة ٢٨١/٧ ، والإصابة ٣٤٦/٨ .

(٤) هو الصحابي : صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، أبو سفيان القرشي الأموي ، وكان من دهاة العرب ومن أهل الرأي والشرف فيهم أسلم يوم فتح مكة ، وشهد حنيناً . وأعطاه رسول الله ﷺ من غنائمها مائة بغير وأربعين أوقية ، وأعطى ابنه: يزيد ، ومعاوية ، فقال له أبو سفيان : والله إنك لكريم ، فذاك أبي وأمي! والله لقد حاربتك فنعم المحارب

وجه الاستدلال :

أن رسول الله ﷺ ردها إلى المعروف ، وهو ما عُرف أنه يكفيها من الطعام وغيره عُرفاً .  
إن هذه العبارة فيها تصريح ودلالة على اعتبار العرف في التشريع فيما جاء من الأحكام مطلقاً  
لم يفصل . فكأنه قال : لقد وجب على الزوج نفقة الزوجية وترك أمر تقديرها إلى ما يجري به  
العرف بينكم بحسب الأحوال والأشخاص والأماكن والأزمان <sup>(٢)</sup> .  
قال النووي (٣) : ( في هذا الحديث فوائد ، وذكر منها : اعتماد العرف في الأمور التي ليس  
فيها تحديد شرعي ) <sup>(٤)</sup> .

---

كنت ، ولقد سالتك فعمم المسالم أنت ، جزاك الله خيراً وشهد الطائف ، ورمى بسهم ، ففقت عينه الواحدة ، واستعمله  
النبي ﷺ على نجران ، فمات النبي ﷺ وهو وال عليها ، ورجع إلى مكة فسكنها برهة ، ثم رجع إلى المدينة فمات بها .

انظر : الاستيعاب ٧١٤/٢ ، وأسد الغابة ٩/٣ ، والإصابة ٣٣٢/٣ وما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ٤٠٦/٣ .

(١) أخرجه البخاري في صحيحه باب : إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف ، برقم  
(٥٣٦٤) ، و (٧١٨٠) .

(٢) أثر العرف في التشريع الإسلامي ص ١٨٢ .

(٣) هو الإمام العلامة الفقيه الشافعي شيخ الإسلام ، أحد العباد والعلماء الزهاد ، أستاذ المتأخرين ، يحيى بن شرف بن مري بن  
حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام ، أبو زكريا الدمشقي ، المعروف بالنووي ، نسبة إلى قرية نوى من أرض حوران  
بسورية ، ولد ——— رحمه الله ——— سنة ٦٣١هـ ——— في نوى ، وتولى والده الصالح رعايته وتأديبه ، ونشأ ببلده نوى  
تنشئة طيبة صالحة ، وكان يتوسم فيه النجابة والذكاء ؛ فحضره منذ الصغر على طلب العلم ، وقرأ بها القرآن وختم وقد ناهز  
الاحتلام ، وقدم دمشق ، وكانت إذ ذاك موئل العلماء ، ومنهل الفضلاء ، ومهوى أفئدة طلاب العلم ، وقرأ التنبيه في أربعة  
أشهر ونصف ، وحفظ ربع المذهب في بقية السنة ، وبقي نحو سنتين لا يضع جنبه على الأرض ، ولازم عدد من العلماء ،  
ودرس وأتقن فنونا كثيرة ، وسمع الحديث واعتنى به حفظاً ، وغيرها ، وتوفي سنة ٦٧٦هـ ——— .

ينظر ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/٨ ، وطبقات الشافعيين ٩٠٩ / ١ ، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة  
١٥٣ / ٢ ، وشذرات الذهب أخبار من ذهب ، لابن العماد العكري الحنبلي ٥٥/١ ، ٦١٨/٧ ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ،  
دار ابن كثير ، دمشق ——— بيروت ، ط : ١٤٠٦هـ ، والأعلام ١٤٩/٨ .

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١٢ / ٨ ، دار إحياء التراث العربي ——— بيروت ، ط : الثانية ،  
٥١٣٩٢ .

٣ ——— حديث : ( البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ) (١) . فلم يحدد التفرق فكان مرد ذلك إلى العرف ومنه التجاري .

٤ ——— حديث أبي طيبة (٢) : ( أنه حجج رسول الله ﷺ فأمر له بصاع من تمر ) (٣) . ففي الحديث ما يدل على أنه اعتمد على العرف ولم يحدد له أجرة قبل الحجامة ، وهذا يتزل منزلة الشرط بينهما .  
ومن السنة التقريرية :

ومما يندرج تحت مسمى التقرير : ( قول الصحابي : كنا نفعل كذا ، أو كانوا يفعلون كذا ، وأضافه إلى عصر رسول الله ﷺ وكان مما لا يخفى مثله عليه . وإن كان مما يخفى مثله عليه ) (٤) .  
ومنه حديث عروة ابن أبي الجعد بن درهم (٥) : (( أن رسول الله ﷺ أعطاه ديناراً ليشتري له به شاة فاشترى له به شاتين .. ) (٦) . في الحديث إقرار على تصرف عروة بناءً على الإذن العرفي العرفي المنزل منزلة الإذن اللفظي .

قال الزركشي (٧) : ( السكوت ضربان : " الأول " أن يكون بمجرد منزلة التصريح

بالنطق في حق من تجب له العصمة . ولهذا كان تقريره ——— ﷺ ——— من شرعه .. ) (١) .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢١ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : ( إن اسم أبي طيبة ميسرة وأما العسكري فقال الصحيح أنه لا يعرف اسمه وذكر بن الخذاء في رجال الموطأ أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة ) فتح الباري ٤/٤٦٠ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب ذكر الحجام برقم (٢١٠٢) .

(٤) انظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكانى ١/١١٧ ، تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، ط : الأولى : ١٤١٩ هـ .

(٥) هو الصحابي الجليل عروة بن أبي الجعد ويقال عروة بن عياض بن أبي الجعد الأزدي البارقى له صحبة سكن الكوفة وبارق جبل نزله سعد بن عدي بن مازن . انظر : الاستيعاب ٣/١٠٦٥ ، وأسد الغابة ٤/٢٥ ، وتهذيب التهذيب ٧/١٧٨ .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٦٤٢) .

(٧) هو الإمام الأصولي العالم العلامة المصنف المحرر بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر المصري الزركشي ولد سنة ٥٤٠ هـ ، أخذ عن الشيخين جمال الدين الإسنوي وسراج الدين البلقيني ورحل إلى حلب إلى شهاب الدين الأذري ،

والعوائد والأعراف التي كانت في عصره ﷺ من هذا القبيل ؛ لأن الظاهر اطلاعه عليها ؛ لشيوعها وانتشارها ، وذلك أنواع التجارات والصنائع التي كانت موجودة في عهده ﷺ مثل : " السلم " وقد كان معاملة جارية في المدينة ، ورخص في العرايا بعد نفيه عن المزابنة <sup>(٢)</sup> ؛ لأنه كان عرفاً شائعاً بينهم ، والحاجة داعية إليه ، ومما يزيد أدلة اعتبار العرف بالسنة التقريرية قوة ، فعل النبي ﷺ بعض ما أقرهم عليه ، فقد تعارفوا عقد الاستصناع ، وشاركهم ﷺ في العمل به ؛ إذ ثبت أنه استصنع منبراً وخاتماً <sup>(٣)</sup> .

ثالثاً : الإجماع العملي :

إن العرف قد يستند إلى الإجماع العملي ، وذلك بأن يكون الدليل هو الإجماع ، ويكون هو مستند اعتبار العرف وملاحظته في القضية ، وذلك فما إذا تعارف الناس في عصر من العصور على عمل ، واستمروا عليه ، ولم يُنكر ذلك .

ومن أمثلته : الاستصناع فقد عمل به الناس في سائر العصور من غير نكير ، فمستند الاستصناع هو الإجماع على ما تعارف عليه الناس <sup>(٤)</sup> .

وجاء في بدائع الصنائع في تقرير دليل الاستصناع : ( فصل : في جواز الاستصناع :... ويجوز استحساناً ؛ لإجماع الناس على ذلك ؛ لأنهم يعملون ذلك في سائر الأعصار من غير نكر ) <sup>(٥)</sup> .

---

توفي بمصر في ٣ رجب ، ودفن بالقرافة الصغرى ، من تصانيفه الكثيرة : الديباج في توضيح المنهاج للنووي ، شرح جمع الجوامع للسبكي ، قواعد تضبط للفقهاء أصول المذهب ، المعتر في تخريج أحاديث المنهاج ، والتنقيح لألفاظ الجامع الصحيح . انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي ١٦٧/٣ ، والأعلام ٦٠/٦ ، ومعجم المؤلفين ٢٠٥/١٠ .

(١) المنشور في القواعد الفقهية للزركشي ٢٠٥/٢ ، وزارة الأوقاف الكويتية ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

(٢) وهو : بيع الرطب في رءوس النخل خرصاً بمثله من التمر كيلاً فيما دون خمسة أوسق لمن به حاجة إلى أكل الرطب ولا ثمن معه ) انظر : الإنصاف ٢٩/٥ ، والروض المربع ٣٤٣/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٢٢٤/٣ ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي — محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية — بيروت ، ١٣٩٩ هـ .

(٣) العرف وحجته ١٣٣/١ — ١٣٥ لعادل قوته ، انتهى باختصار .

(٤) انظر : أصول مذهب الإمام أحمد - دراسة أصولية مقارنة د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ص ٦٠٣-٦٠٤ .

(٥) بدائع الصنائع ٢/٥ .

قال الشوكاني<sup>(١)</sup> : في تعريف الإجماع ، قوله : ( فهو اتفاق مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور )

وقوله : ( على أمر من الأمور يتناول الشرعيات ، والعقليات ، والعرفيات ، واللغويات ) (٢) ، فذكر ————— رحمه الله ————— الأمور العرفية ضمن ما يقع الاتفاق على أهل الاجتهاد .  
فالإجماع الذي يرد إليه العرف إذاً : هو الإجماع التقريري العملي ؛ ذلك لأن الاتفاق في الفعل من أنواع الإجماع ) (٣)

ومن قواعد الشريعة :

كالمصالح المرسلة والاستحسان والاستصحاب .

ولذلك فالعرف التجاري في حقيقته استصحاب للحال التي تعارف عليها التجار في الحالة الماضية وتطبيقها في الحال المستقبلية .

ومن القواعد الفقهية :

فقد دلت عدد من القواعد على اعتبار أعراف التجار ومنها قاعدة : (( الأمور بمقاصدها )) ، وقاعدة : (( المشقة تجلب التيسير )) ، وقاعدة : (( العادة محكمة )) ، ويتفرع عنها قاعدة : (( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم )) .

---

(١) هو الإمام العلامة المفسر الأصولي محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني: فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بـهجرة شوكان باليمن سنة ١١٩٤ ، ونشأ بصنعاء. وولي قضاءها سنة ١٢٢٩، ومات حاكماً بها. وكان يرى تحريم التقليد . له مؤلفات كثيرة منها : نيل الأوطار ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، والدرر البهية في المسائل الفقهية ، وفتح القدير في التفسير ، وإرشاد الفحول في أصول الفقه ، وتوفي ١٢٦٤ هـ . انظر ترجمته : البدر الطالع ٢/٢١٤ ، والأعلام ٦/٢٩٨ ، ومعجم المطبوعات ٢/١١٦٠ ، ومعجم المؤلفين ٥٣/١١ .

(٢) إرشاد الفحول ١/١٩٣ — ١٩٤ .

(٣) العرف وحجته ١/١٣٦ .



ومن قواعد النظام :

منصوص المادة (٦٧) من النظام الأساسي للحكم : (( تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية )) .

وقد عرفنا أن قواعد الشريعة تقرر حجية العرف التجاري ومراعاة أعراف التجار أمر يحقق المصلحة ويرفع المفسدة بين التجار وغيرهم فتعين على السلطة مراعاته .

رابعاً : أقوال الأئمة :

بعد النظر والتتبع والاستقراء ألفيت أن العلماء جميعاً يعملون بالعرف في المعاملات وفي سائر الأبواب ، وإن كانت تتفاوت في مدى اعتباره ، وقال القرافي : ( أما العرف فمشارك بين المذاهب ومن استقرأها وجددهم يصرحون بذلك فيها )<sup>(١)</sup> ، لذا أصبح من مقررات الشريعة ودلائلها ، ومن آلة الفتوى وشواهد القضاء أن : ( العادة محكمة ) ، و ( المعروف بين عرفاً كالمشروط شرطاً ) ، و ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) .

ولعل من المناسب في هذا المقام أن أشير إلى فعل الإمام الشافعي ——— يرحمه الله ——— (٢) ، عندما انتقل إلى مصر من العراق أجرى تعديلاً وتغييراً في بعض أحكامه القديمة التي كانت تتفق مع أعراف المجتمع العراقي ولكنها لا تلائم أعراف المجتمع المصري .

(١) انظر : جزء شرح تنقيح الفصول في علم الأصول لناصر بن علي بن ناصر الغامدي ( رسالة ماجستير ) ، ٥٠٤/٢ ،

رسالة علمية ، كلية الشريعة - جامعة أم القرى ، عام النشر : ١٤٢١ هـ ، المشرف على الرسالة أ.د / حمزة الفعر .

(٢) هو الإمام العالم أحد أئمة الإسلام وفقهاء الأئمة ، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبيد الله ، يلتقي نسبه مع النبي ﷺ ——— في عبد مناف ، وقصي ، وهو قرشي مطلي ، صدر الصدور ، وبدر البدور ، والماء المعين والدر الثمين ، ولد بغزة في فلسطين سنة ١٥٠ هـ ——— ، في اليوم الذي توفي الإمام أبو حنيفة ، حتى قيل : إنه مات إمام ولد إمام ، وهو أكبر أولاد الشافعي قد أوتي راحة وحلماً وفصاحة وحكماً ودراية ، والله دره ما أغزر بحره ، وأعجب سحره ، وأضوأ بدره وأتم قدره ، وكان من أحذق قريش بالرمي ، يصيب من العشرة عشرة ، برع في ذلك أولاً كما برع في الشعر واللغة وأيام العرب ، ثم أقبل على الفقه والحديث ، وأفتى وهو ابن عشرين سنة . وكان ذكياً مفرطاً . له تصانيف كثيرة ، أشهرها : ( الأم ) في الفقه ، جمعه البويطي ، وبوبه الربيع بن سليمان ، و ( المسند ) في الحديث ، و ( أحكام القرآن ) و ( الرسالة ) في الأصول ، وتوفي سنة ٢٠٤ هـ ——— .

هذا وقد بوب البخاري <sup>(١)</sup> في صحيحه باباً ( من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم : في البيوع والإجارة والمكيال والوزن ، وسننهم على نياقم ومذاهبهم المشهورة ) <sup>(٢)</sup> .

ووجدت أن الحنفية خصوصاً ينصون على هذه القاعدة بعينها في المعاملات وفيما يلي توثيق ذلك من كتبهم :

وجاء في بدائع الصنائع : ( الاستحسان العرف والعادة ؛ لأن عادة التجار الإنفاق من مال الشركة ، والمعروف كالمشروط ؛ ولأن الظاهر هو التراضي بذلك ؛ لأن الظاهر أن الإنسان لا يسافر بمال الشركة ، ..... ) <sup>(٣)</sup> .

وجاء في تحفة الفقهاء : ( والصحيح مذهبنا فإن البيع في العرف غالباً لا يكون بناء على مقدمات ولفظ المستقبل للعدة في الأصل ولفظ الأمر للمساومة فيحمل على حقيقته إلا بدليل ولم يوجد بخلاف النكاح فإنه بناء على مقدمة الخطبة فلا يحمل على المساومة بدلالة العادة ) <sup>(٤)</sup> .

---

ينظر ترجمته : طبقات الشافعي للسبكي ٧١/٢ ————— ٧٣ ، وطبقات الشافعيين ترجمة الشافعي ، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ٢٢٧/١ ومنازل الأئمة الأربعة ١٩٦/١ ————— ٢٣٩ ، وفيات الأعيان ١٦٤/٤ ————— ١٦٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣٦/٨ ————— ٢٧٣ ، والأعلام ٢٦/٦ .

(١) هو الإمام الحافظ المؤرخ المحدث الكبير حبر الإسلام ، وخادم السنة المشرفة ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردبة البخاري الجعفي صاحب الجامع الصحيح ، ولد في شوال سنة ١٩٤ ، وقال أحمد بن سيار المروزي محمد بن إسماعيل طلب العلم وجالس الناس ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر وكان حسن المعرفة حسن الحفظ وكان يتفقه ، ومن مؤلفاته المباركة : الجامع الصحيح الشهير بصحيح البخاري وهو أوثق الكتب الستة المعول عليها ، وكفى به فخراً وشرفاً ، والتاريخ ، والأدب المفرد ، وتوفي يوم السبت لغرة شوال سنة ٢٥٦ عاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً .

انظر ترجمته : سير أعلام النبلاء ٧٩/١٠ ، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٤٧/٩ ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد ————— سوريا ، ط : الأولى ، ٥١٤٠٦ ، والأعلام ٣٤/٦ ، ومعجم المؤلفين ٥٢/٩ .

(٢) البخاري في كتاب البيوع ٧٨/٣ .

(٣) بدائع الصنائع في باب الشركة ٧٢/٦ .

(٤) تحفة الفقهاء لأبي بكر علاء الدين السمرقندي ٣١/٢ ، باب البيع والشراء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ————— لبنان ، ط : الثانية : ٥١٤١٤ .

وأحفل المذاهب مذهب المالكية بهذه النصوص ، كما هو أسعد المذاهب بتحكيم العرف واعتبار العوائد ، بل إن طائفة من أئمة هذا المذهب الجليل هم مع العرف والعوائد مقترنون ، إذا ذكروا العرف ذكروا شهرهوا به ، وبهم شهر ... (١).

قال الشاطبي : ( العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعا ) (٢) .

وفي بداية المجتهد : ( إذا غرس المستعير وبني ثم انقضت المدة التي استعار إليها ، فقال مالك (٣) : المالك بالخيار إن شاء أخذ المستعير بقلع غراسه وبنائه ، وإن شاء أعطاه قيمته مقلوعا إذا كان مما له قيمة بعد القلع ، وسواء عند مالك انقضت المدة المحدودة بالشرط أو بالعرف أو العادة ، ... ورأى مالك أن عليه إخلاء المحل ، وأن العرف في ذلك يتنزل منزلة الشروط ) (٤).

وفي مواهب الجليل : ( إذ المقصود من التجارة إنما هو أخذ ما في يد غيرك بدفع عوض عن طيب نفس منكما فتكفي دلالة العرف ) (٥) .

---

(١) العرف لعادل قوته ٢٠٨/١ — ٢٠٩.

(٢) الموافقات ٢٨٦/٢.

(٣) هو الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن الحارث بن غميان بن حنبل الأصبحي المدني : ولد سنة ٩٥ من الهجرة ومات سنة ١٧٩ ، إمام دار الهجرة ، قال الواقدي: مات وهو ابن تسعين سنة ، وأخذ العلم عن ربيعة ثم أفق معه عند السلطان. وقال مالك: قل رجل كنت أتعلم منه ما مات حتى يجيئني ويستفتيني. وقال ابن وهب: سمعت منادياً ينادي بالمدينة، ألا لا يفتي الناس إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئب . انظر : طبقات الفقهاء ٦٧/١ ، وترتيب المدارك في تقريب السالك للبحصبي ، ١٠٤/١ ، تحقيق : ابن تاووت الطنجي ، ومحمد بن شريفة ، وعبد القادر الصحراوي ، مطبعة فضالة — الحمدي ، المغرب ، ط : الأولى ، وفيات الأعيان ١٣٥/٤ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٥٤/١ ، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان ، ط : الأولى : ١٤١٩ هـ ، وسير أعلام النبلاء ١٥٠/٧ — ١٨٠.

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشيد الحفيد ٩٨/٤ ، دار الحديث — القاهرة ، بدون طبعة وتاريخ .

(٥) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل للحطاب الرعيني ، كتاب البيوع ٢٢٨/٤ ، دار الفكر ، ط : الثالثة ١٤١٢ هـ .

وفي مغني المحتاج : ( فصل : ولا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه قبل القبض ..... لما روى أن رسول الله ﷺ نهي عن أن تباع السلع حيث تباع حتى يجوزها التجار إلى رحالهم )<sup>(١)</sup> ، وفيما لا ينقل كالعقار والثمر قبل أوان الجذاذ التخلية ؛ لأن القبض ورد به الشرع وأطلقه فحمل على العرف والعرف فيما ينقل النقل وفيما لا ينقل التخلية )<sup>(٢)</sup> .

وفي الوسيط : ( أما إذا قال بعت بما قال علي دخل فيه الثمن وأجرة الدلال والكيال وكذا البيت الذي تحفظ فيه الأقمشة وكل ما يعد من خرج التجارة بخلاف قولنا بعت بما اشترت ولو تعاطى الكيل بنفسه أو كان البيت مملوكا له لم يقدر له أجرة ، وكذلك علف الدابة لا يضم إليها والمحكم العرف فإن ذلك لا يعد من خرج التجارة عرفا )<sup>(٣)</sup> .

قال ابن قدامة : ( إن الله أحل البيع ، ولم يبين كيفيته ، فوجب الرجوع فيه إلى العرف )<sup>(٤)</sup> ، ( وكل ما لم يرد من الشرع تحديد فيه إلى ما يتعارفه الناس بينهم )<sup>(٥)</sup> .

قال ابن قدامة : ( أن النقل والتفريغ للمبيع على حسب العرف والعادة ، كما لو باع دارا فيها طعام ، لم يجب نقله إلا على حسب العادة في ذلك ، وهو أن ينقله نهارا ، شيئا بعد شيء ، ولا يلزمه النقل ليلا ، ولا جمع دواب البلد لنقله . كذلك هاهنا ، يفرغ النخل من الثمرة في أوان تفريغها ، وهو أوان جزازها ، وقياسه حجة لنا ؛ لما بيناه .

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه باب ( في بيع الطعام قبل أنم يستوفي ) برقم ( ٣٤٩٩ ) ، المكتبة العصرية ، صيدا — بيروت بدون تاريخ ، وصححه ابن حبان ( ١١٢٠ ) والحاكم ( ٢٢٧١ ) ، وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر .

(٢) مغني المحتاج ١٤/٢ : ( باب ما نهي عنه من بيع الغرر وغيره ) .

(٣) الوسيط في المذهب للغزالي ١٦٢/٣ ، تحقيق : أحمد محمود إبراهيم ، محمد محمد تامر ، دار السلام — القاهرة ، ط : الأولى ١٤١٧ هـ .

(٤) المعني لابن قدامة ٤٨١/٣ ، مكتبة القاهرة .

(٥) انظر : شرح مختصر الروضة ٢١٢/٣ .

إذا تقرر هذا ، فالمرجع في جزه إلى ما جرت به العادة ، فإذا كان المبيع نخلا ، فحين تنتهي حلاوة ثمره ، إلا أن يكون مما بصره خير من رطبه ، أو ما جرت العادة بأخذه بسرا ، فإنه يجزه حين تستحكم حلاوة بصره ؛ لأن هذا هو العادة .. (١) .

وجاء في الإنصاف : ( يرجع الغبن إلى العرف والعادة. على الصحيح من المذهب. نص عليه. وعليه جماهير الأصحاب ) (٢) .

هذا وقد قال المتأخرون في اعتباره كلاماً قيماً منها :

ما قاله السعدي : ( العرف أصل كبير يرجع إليه في كثير من الشروط والحقوق التي لم تتقدر شرعاً ولا لفظاً ) (٣) .

وقال الآخر : ( ومما يدخل فيما جاء به ﷺ اعتبار العرف والعادة لا على وجه يخالف صريح الشرع ، وحينئذ يتعين أن ترد غرفة التجارة إلى القضاة الشرعيين الذين لديهم بسطة في العلم يتوصلون بها إلى معرفة الأمور العرفية ، واعتبار المصالح التجارية ، على وجه يضمن السير على ضوء الشريعة المحمدية ) (٤) .

---

(١) انظر : المغني ٥٢/٤ .

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي كتاب البيع ، باب الخيار ٣٩٤/٤ ، دار إحياء التراث العربي ، ط : الثانية ، وانظر : الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتي ٣٢٧/١ ، حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي ، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير ، دار المؤيد - مؤسسة الرسالة .

(٣) المختارات الجلية للسعدي ص ٥٥ .

(٤) انظر : فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم ٢٥٢/١٢ ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ط : ١٣٩٩ هـ .

هذا وقد نظم بعضهم منظومات في اعتبار العرف منها قول الناظم :

والعرف في الشرع له اعتبار      لذا عليه الحكم قد يدار <sup>(١)</sup> .

وقال الآخر :

وحكم العادة فيما لم يرد      تحديده شرعاً كحرز ، واعتمد

لكن ما نص عليه العلما فاقبل فذا بعد التحري استحكما (٢) .

وقال موضع آخر :

وكل معروف بعرف انتشر      كمثل مشروط بشرع يعتبر <sup>(٣)</sup> .



المطلب الثاني :

الفرق بين هذه القاعدة وبين قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

قاعدة " المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً " ، وقاعدة " المعروف بين التجار كالمشروط بينهم " .

أقول : الفرق بينهما : إن الأولى عامة ، والثانية خاصة بأرباب الحرف والمهن والصنائع فإن

للعرف بينهم سلطان حاكما يقتصر عليهم دون غيرهم .

وفي ذلك يقول الزحيلي : ( هذه القاعدة في معنى القاعدة " المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ،

ولا تفرق عنها إلا أن تلك القاعدة في مطلق العرف ، وهذه خاصة في عرف التجار ، كما أن

هذه القاعدة داخلة في قاعدة : " التعيين بالعرف كالتعيين بالنص " ، ولكن العلماء ذكروا هذه

القاعدة للاهتمام بشأن المعاملات التجارية ، هما يقع بين التجار من المعاملات والعقود ينصرف

---

(١) نشر العرف ١٤ .

(٢) شرح المنظومة الفضفرية في القواعد الفقهية ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٥٩ .

عند الإطلاق إلى العرف والعادة عندهم ، ما دام هذا العرف لا يصادم نصاً شرعياً ، فإن صادمه كان العرف لاغياً .

التطبيقات :

- ١ - لو تباع تاجران شيئاً ، ولم يصرحا في صلب العقد أن الثمن نقد أو نسيئة ، فلو تعارفا تأدية الثمن بعد أسبوع ، لا يلزم المشتري أداء الثمن حالاً ، وينصرف إلى عرفهم وعاداتهم .
- ٢ - لو باع التاجر شيئاً ، وقد جرى العرف على أن يكون بعض معلوم القدر من الثمن حالاً ، أو على أن دفع كل الثمن يكون منجماً على نجوم معلومة ، يكون ذلك العرف مرعياً بامتزلة الشرط الصريح ، ولا تسمع دعوى إرادة خلافه .
- ٣ - لو اشترى رجل بضاعة مثلاً من بلد أجنبي على أن تشحن له إلى ميناء معين ، ولم يوضح في العقد على من تكون أجرة الشحن ، فيُتبع العرف المشهور بين التجار ، ويُحكم كأنه شرط متفق عليه سلفاً .
- ٤ - العمل بالسفتجة ، والحوالات المصرفية ، والسند المعروف بين التجار ، والشيكات وغير ذلك ، فيجرى بينهم على عرفه (١) .



المطلب الثالث :

شروط اعتبار العرف في الفقه الإسلامي .

أما شروط اعتبار العرف فهي كالتالي :

---

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها ٣٥١/١-٣٥٢ ، وانظر : المفضل في القواعد الفقهية للباحسين ص ٤٥٣ ، والقواعد الفقهية الكبرى للسدلان ، ومذكرة القواعد الفقهية للميمان ص ٩٨ .

١- ألا يعارض العرف نصاً شرعياً أو أصلاً قطعياً في الشريعة ، بحيث يكون العمل بالعرف تعطيلاً له .

إن العلماء ——— رحمهم الله ——— حين يقررون : أن العرف أصل ظاهر من أصول الاستنباط ، يقولون : إنه إنما يكون كذلك حيث لا يعارضه نص من كتاب أو سنة ، أو أصل قطعي مستفاد منهما ، فمتى صح النص أو ثبت الأصل عن الشارع ——— العليم بمصالح الناس ، الحكيم في تدبير شؤونهم ——— فهو حق وحجة قائمة .

أما العرف الذي يحل الحرام ، ويحرم الحلال ، ويناقض الشريعة فلا يجوز أن يصير العباد إليه ، وهو ليس من المعروف ، بل من المنكر الذي تجب محاربته مثل: ما اعتاده الناس من أكل الربا والتبرج ومنكرات الأفراح والمآتم ، وعقود المقامة وحرمان النساء من الإرث في بعض البلاد ، وأخذ الرشوة ، ولبس الرجال الذهب والحريير (١) .

والعرف الذي لا يعد مخالفاً لأدلة الشرع له حالتان : الأولى : أن يكون مما لا يعارض الشرع أصلاً ، كتعارف الناس كثيراً من العوائد التجارية ، والخطط السياسية ، والإجراءات القضائية ، والأنظمة الاجتماعية ، مما هو ملائم لطبيعة الشرع ، وتقتضيه حوائج الناس ، وتدفع إليه ضرورة التدبير والاستصلاح .

الثانية : أن يكون بين العرف وأدلة الشرع ظاهر تعارض ، يمكن معه التوفيق بينهما بوجه من أوجه التوفيق المعتبرة عند أهل العلم ، أو يمكن تزيل النص الشرعي على العرف ، بأن كان النص نفسه معللاً بالعرف فللعرف حينئذ مجال لتأمله ، والبحث في اعتباره والاعتداد به (٢) .

يقول أبو سنة : ( أما إن كانت بينهما معارضة فلا يعتبر العرف إلا إذا توفر فيه أمران: أن يكون عاماً ، أو خاصاً قد قرره السنة ، فلا عبرة بالخاص الذي لم تقرره إلا على قول البلخييين ومن وافقهم ، وأن يمكن رده إلى دليل من الأدلة .

وإنما يعتبر في هذه الحالة ؛ لأن حاصل الأمر تعارض دليلين من أدلة الشرع فيتخلص من هذا لا تعارض بالتخصيص إن كان النص عاماً ، والتقيد إن كان مطلقاً ، والمصير إلى الاستحسان إن كان قياساً . وليس في هذا التخلص إبطال للنص بالعرف ، ولا قضاء عليه ، بل هو إعمال

(١) الأعراف البشرية في ميزان الشريعة الإسلامية للأشقر ص ٥٥ .

(٢) العرف وأثره في فقه المعاملات المالية عند الحنابلة ١ / ٢٤٤ .



الدليلين بقدر الإمكان ، لأنه حمل للنص على حالة خاصة وعمل بالعرف فيما عداها . نعم فيه إبطال للقياس ، ولا مانع منه ؛ لأن العرف أقوى حجة ، ورعايته أقرب إلى الحكمة ، إذ التعامل أمانة الحاجة ( ١ ) .

ثم نسخ الشيخ أبو سنة لذلك بالحديث الذي رواه أصحاب السنن أن النبي ﷺ قال لحكيم بن حزام <sup>(٢)</sup> : ( لا تبع ما ليس عندك ) ( ٣ ) . فهذا الحديث عام ترك في الاستصناع بالتعامل ، وكذلك الحديث الذي فيه نهي عن بيع الحصة ، وعن بيع الغرر . ( ٤ )

فإن هذا الحديث يستفاد منه فساد كل بيع جهل منه قدر المبيع ، وقد ترك في شربة السقاء ، فإن البيع صحيح مع جهالة قدرها للعرف ، وهو في الفرعين راجع إلى الإجماع ( ٥ ) . فالحقيقة أن العرف ليس هو المخصص والمقيد ، بل المخصص والمقيد الإجماع الذي استند عليه العرف .  
٢- أن يكون العرف مطرداً أو غالباً :

أي أن يكون العمل به - لدى متعارفيه - مستمراً في جميع الحوادث ، لا يتخلف في واحدة منها ، وهذا هو معنى الاطراد ، أو أن يكون العمل به جارياً في أكثر الحوادث إذا لم يكن في جميعها ، وهذا هو معنى الغلبة . ( ٦ )

---

(١) العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٨٣ .

(٢) هو الصحابي حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب أبو خالد ، من المؤلفات ، أعطاه رسول الله ﷺ يوم حنين مائة بعير ثم حسن إسلامه ، ولد في الكعبة ، عاش ١٢٠ سنة ، ستين في الجاهلية ، وستين في الإسلام ، توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين . وقيل: ثمان وخمسين ، أعتق مائة رقبة في الجاهلية وأعتق مائة رقبة في الإسلام ، انفلت يوم بدر من القتل ذهب بصره قبل موته ما صنع في الجاهلية شيئاً من المعروف إلا صنع في الإسلام مثله . انظر : معرفة الصحابة للأصبهاني ٧٠١/٢ ، والاستيعاب ٣٦٢/١ ، وأسد الغابة ٥٨/٢ ، والإصابة ٩٧/٢ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن ٧٣٧ / ٢ حديث رقم (٢١٨٧) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الإجارة باب في الرجل يبيع ما ليس عنده ٢٨١ / ٣ ، والترمذي في سننه ، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك ، برقم (١٢٣٢) ، والنسائي في سننه ، باب بيع ما ليس عند البائع برقم (٤٦١٣) ، وصححه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ١٣٢/٥ ، إشراف: زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصة والبيع الذي فيه غرر ، برقم : (١٥١٣) .

(٥) العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٨٣ .

(٦) أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ، البغا ، ص ٢٨٠ ، دار البخاري — دمشق .

يقول السيوطي في أشباهه : ( إنما تعتبر العادة إذا اطردت ، فإن اضطربت فلا ، وإن تعارضت الظنون في اعتبارها فخلافاً )<sup>(١)</sup> .

قال إمام الحرمين<sup>(٢)</sup> في باب الأصول والثمار : ( كل ما ينضح فيه اطراد العادة، فهو المحكم ، ومضمرة كالمذكور صريحاً . وكل ما تعارض الظنون بعض التعارض في حكم العادة فيه فهو مثار الخلاف ) (٣) . ولا يقدر في اعتبار العرف إذا ترك العمل به في بعض الحوادث القليلة ؛ لأنه لا يزال يعتبر غالباً .. ) ، ويؤكد هذا المعنى الإمام الشاطبي بقوله : ( أو إذا كانت العوائد معتبرة شرعاً فلا يقدر في اعتبارها انخراقها ، ما بقيت عادة على الجملة ) (٤) . وإلى هذا أيضاً تشير القاعدة الفقهية : " العبرة بالغالب ، والنادر لا حكم له " . (٥)

وحصر العرف المعتبر فيما إذا كان غالباً أو مطرداً ؛ لأن تقرر العرف بين الناس وتمكنه في نفوسهم إنما يتم بالغلبة أو الاطراد ؛ ولأنهما قرينة إرادة الأمر الذي وجدا فيه من تصرف المتكلم قولاً أو فعلاً ، فإذا تبايعا سلعة بدراهم ، وكانت الدراهم مختلفة في الرواج والمالية أو أحدهما ، حمل الثمن على الغالب الشائع ، وكانت الغلبة قرينة إرادته ، وهما كذلك قرينة على الاحتياج إلى الأمر المتعارف ، فيشرع له من الأحكام ما يناسبه .

فخرج بهذا الحصر في الأمرين العرف المشترك ، وهو ما تساوى فيه الجري على العادة والتخلف عنها ، كالتبايع بالدراهم المتساوية في الرواج والمالية ؛ فإن العرف المشترك فاسد لا يصح الرجوع

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٢/١ .

(٢) هو الإمام الكبير شيخ الشافعية إمام الحرمين ، أبو المعالي، عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني ، ثم النيسابوري ، الشافعي ، ولد سنة ٤١٩هـ — ، وتوفي سنة ٥٠٠هـ وقال أبو سعد السمعاني : كان إمام الأئمة في زمانه على الإطلاق ، المجمع على إمامته شرقاً وغرباً الذي لم تر العيون مثله . . وله تصانيف كثيرة منها : نهاية المطلب في دراية المذهب ، وكتاب (الإرشاد) في الأصول ، وكذا كتاب ( الشامل ) ، وكتاب ( البرهان ) ، و ( مدارك العقول ) لم يتمه .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٦٥/٥ ، وطبقات الشافعيين ٤٦٦/١ ، وطبقات الشافعية ٢٥٥/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٧/١٤ .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٢/١ .

(٤) الموافقات ١ / ٢ / ٥٧٥ .

(٥) القواعد الفقهية للندوي ص ١٣٠ ، ٢٢٧ .

إليه ، ولا يبنى عليه حكم ، للتردد في مراد المنصرف : أهو هذا العرف أو مقابله ؟! ولهذا قالوا في هذه الحالة : لو باع سلعة بدراهم مطلقة ، يفسد البيع لجهالة الثمن ، ولم يحكموا العرف المشترك فيما إذا اختلف الأب وابنته بعث إليها من المتاع عند الزفاف أهو تمليك أو عارية (١) .

٣- أن يكون العرف عاماً في جميع البلاد ، لا خاصاً .

إن عموم العرف غير اطراده ؛ لأن العرف قد يكون عاماً ، ولكن العمل به لا يكون مستمراً في جميع الحوادث ، فلا يكون مطرداً ، وكذلك العرف قد يكون خاصاً بطائفة أو مهنة أو أهل بلد خاص ، وقد يكون غير مطرد بالمعنى المذكور ، فالعام قد يكون غير مطرد ، والمطرد قد يكون غير عام (٢) . وهذا الشرط ليس متفقاً عليه .

٤- أن يكون العرف المراد تحكيمه والعمل به في التصرفات قائماً وموجوداً عند إنشائها : أي أن يكون العرف المراد تحكيمه ، والذي يحمل عليه التصرف ، موجوداً ومعمولاً به وقت إنشاء هذا التصرف ، وذلك بأن يكون حدوث العرف سابقاً على حدوث التصرف ، ثم يستمر إلى زمانه فيقارن حدوثه ، لأن العرف إنما يؤثر فيما يوجد بعده ، لا فيما مضى قبله ، ويستوي في ذلك العرف القولي والعملي .

وفي ذلك يقول السيوطي في أشباهه : ( العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر ) (٣) .

ويؤكد هذا المعنى ابن نجيم بقوله : ( ولذا قالوا : لا عبرة بالعرف الطارئ ، فلذا اعتبر العرف في المعاملات ، ولم يعتبر في التعليق ، فيبقى على عمومته ، ولا يخصه العرف ) (٤) .

وبين الإمام الشاطبي أن العوائد التي تختلف باختلاف الأعصار والأمصار والأحوال ، لا يصح أن يقضي به على من تقدم البتة ، حتى يقوم دليل على الموافقة من خارج ، فإذا ذاك يكون قضاء

(١) العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ٧٤ ، بتصرف يسير .

(٢) أثر العرف في التشريع الإسلامي ص ١٩٦ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ٩٦ .

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٨٦ .

على ما مضى بذلك الدليل ، لا بمجرى العادة ، وكذلك في المستقبل ، ويستوي في ذلك أيضاً العادة الوجودية والشرعية (١) .

إذا تأملنا في كلام العلماء السابق الذكر نجد أنه يدل دلالة صريحة على أن العرف لابد أن يكون جارياً وقت وقوع ما يحكم فيه ، ولهذا فلا يحكم بالعرف على من تقدم حتى يقوم الدليل على أنه عرف ذلك التقدم ، كما لا يحكم به في المستقبل ، حتى يكون ثابتاً ومستقراً فيه . ٥ - ألا يعارض العرف تصريح بخلافه .

أي لا يوجد قول يصرح بخلاف العرف أو عمل يفيد عكس مضمونه ، إذ أن تحكيم العرف يعود إلى أن سكوت المتعاقدين عن الأمر المتعارف وعدم اشتراطهما إياه صراحة يعتبر إقراراً منهما له ، فإثبات الحكم العرفي في هذه الحالة هو من قبيل الدلالة ، فإذا وقع تصريح بخلافه أصبحت هذه الدلالة باطلة ؛ لكون العرف أضعف من دلالة اللفظ ، فيترجح جانبه عند المعارضة (٢) . إذ لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح .

وفي معنى ذلك يقول الإمام العز بن عبد السلام (٣) : ( كل ما يثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بخلافه بما يوافق مقصود العقد ويمكن الوفاء به صح ، فلو شرط المستأجر على الأجير أن يستوعب النهار بالعمل من غير أكل وشرب يقطع المنفعة لزمه ذلك .. ولو شرط عليه أن يعمل

---

(١) الموافقات ١ / ٢ / ٥٨٣ .

(٢) العرف وأثره في الأحكام ، محمد جمال علي ، ص ٥٥ وما بعدها.

(٣) هو الإمام الفقيه عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد ، شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمة الأعلام سلطان العلماء إمام عصره بلا مدافعة القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها العارف بمقاصدها لم ير مثل نفسه ولا رأى من رآه مثله علماً وورعاً وقياماً في الحق وشجاعة وقوة جنان وسلطنة لسان

ولد سنة ٥٧٨ ، وتوفي ٥٦٠ . انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٠٩/٨ ، وطبقات الشافعيين ٨٧٣/١ ، وطبقات الشافعية ١٠٩/٢ .

شهرًا في الليل والنهار بحيث لا ينام ليلاً ولا نهاراً ، فالذي أراه بطلان هذه الإجارة لتعذر الوفاء به ، فكان ذلك غرراً لا تمس الحاجة إليه ) (١) .

وهذا الشرط يعتبر من القيود الأساسية للقاعدة الفقهية المشهورة : " المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ، حيث إن علة تنزيل الأمر المعروف منزلة المشروط هي أن سكوت المتعاقدين عن الأمر المتعارف وعدم اشتراطهم إياه صراحة يعتبر واقعاً منهم اعتماداً على العرف الجاري .

فإثبات الحكم المتعارف في هذه الحال إنما هو من قبيل الدلالة ، فإذا صرح بخلافه بطلت هذه الدلالة ، إذ من القواعد الفقهية المقررة أنه " لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح " (٢)، (٣) . فالعرف يكون حجة إذا لم يكن مخالفاً لنص أو شرط لأحد العاقدين .

٦- أن يكون العرف ملزماً .

إذا اجتمعت الشروط الخمسة المتقدمة في العرف أصبح ملزماً ومعتبراً في التشريع. ومعنى كونه ملزماً: أن يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس. وهذا المعنى يشير إليه قول الفقهاء: " المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً " ، و " المعروف بين التجار كالمشروط بينهم " ، و " العادة محكمة " (٤). فهذا الشرط يعتبر نتيجة لتحقيق شرائط العرف السابقة ؛ إذ تقدم ؛ أن مما قيل في حد العرف الاصطلاحي: كون العرف ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول، وما استقراره وتلقيه بالقبول إلا دليل الشعور بكونه ملزماً (٥) .

إن الناظر في الفروع المبنية على العرف يرى أن العرف الذي يأخذ صفة الإلزام ليس مطلق عرف ، بل هو العرف الذي يتضمن حقاً من الحقوق على وجه الإلزام .

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، للعز بن عبد السلام ٢ / ٣٢٥ ، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة .

(٢) المدخل الفقهي العام ، للزرقا ٢ / ٨٧٩ ، دار الفكر — بيروت .

(٣) شرح المجلة لسليم رستم ١ / ٢٥ ، المادة ١٣ ، وانظر: المشقة تجلب التيسير للباحسين ص ٣٧٧ ، مكتبة الرشد — الرياض .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٨٩ ، وشرح القواعد الفقهية ص ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، والقواعد الفقهية للندوي

ص ٢٥٦ ، ٥٦ ، ونظرية العرف للخياط ص ٩٤-١٠٢ ، وأثر العرف في التشريع الإسلامي ص ١٥١ .

(٥) العرف وأثره في فقه المعاملات المالية عن الحنابلة، لقوته ١ / ٢٤٦ .

المبحث الثاني : حكم التجارة في الإسلام : وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف البيع لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : حكم البيع وأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

المطلب الثالث : شروط البيع ، والشروط في البيع ، والفرق بينهما .

المطلب الرابع : آداب التجارة .

## المطلب الأول :

### تعريف البيع لغة واصطلاحاً .

البيع لغة : ( وهو مصدر بعت ، باعه يبيعه بيعاً ومبيعاً فهو بائع وبيع وأباعه بالألف لغة ، وأباع الشيء : أي عرضه للبيع ، والبيع من الأضداد مثل : الشراء ويطلق على كل واحد من المتعاقدين أنه بائع ولكن إذا أطلق البائع فالمتبادر إلى الذهن باذل السلعة ويطلق البيع على المبيع . وسمي بذلك ؛ لأن كل واحد من المتبايعين يمد باعه للأخذ والإعطاء ، ويحتل أن كل واحد منهما كان يبيع صاحبه أي يضافحه عند البيع ولذلك سمي البيع صفقة )<sup>(١)</sup>.

### واصطلاحاً :

عرّف الفقهاء \_\_\_\_\_ رحمهم الله \_\_\_\_\_ البيع بتعاريف مختلفة الألفاظ ، إلا أنها متقاربة في المعاني ، فمن ذلك :

ما عرفه الحنفية بقولهم : ( مبادلة مال متقوم بمال متقوم ، وقد وجد فكان بيعاً )<sup>(٢)</sup>.

وعرفه المالكية بقولهم : ( دفع عوض في معوض )<sup>(٣)</sup> . وبتعريف آخر ( عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لذة )<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر : جوهرة اللغة مادة ( ب ي ع ) ٣٦٩/١ ، ومختار الصحاح مادة ( ب ي ع ) ٤٣/١ ، والمصباح المنير مادة ( ب ي ع ) ٦٩/١ ، وتاج العروس مادة ( ب ي ع ) ٣٦٠/٢٠ .  
(٢) انظر : المبسوط للسرخسي ٢٣/١٣ ، وبدائع الصنائع ٢٩٩/٥ ، وزاد صاحب درر الحكام شرح غرر الأحكام (بطريق الاكتساب) أي التجارة . ١٤٢/٢ ، دار إحياء الكتب العربية .

(٣) انظر : مواهب الجليل ٢٣٢/٤ .

(٤) انظر : مواهب الجليل ٢٢٥/٤ ، وشرح مختصر خليل ٤/٥ ، والفواكه الدواني ٧٢/٢ ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٣ ، دار الفكر ، ومنح الجليل شرح مختصر خليل ٤٣٣/٤ ، دار الفكر — بيروت .

وعرفه الشافعية بقولهم : ( مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ) <sup>(١)</sup> .

وعرفه الحنابلة بقولهم : (مبادلة المال بالمال ، تمليكا وتملكا ) <sup>(٢)</sup> .



### المطلب الثاني :

حكم البيع وأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

الأصل في عقود المعاملات ، الحل والإباحة ، منها : البيع ، فلا يمنع منها شيء إلا ما منع بنص صريح الدلالة صحيح الثبوت ، ويبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة ، ومستند ذلك الأصول الأربعة ، وهي : الكتاب ، والسنة الفعلية ، والقولية ، والتقريرية ، والإجماع ، والعقل .

أما الكتاب فقوله سبحانه وتعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ <sup>(٣)</sup> .

قال السعدي : ( وهذا أصل في حل جميع أنواع التصرفات الكسبية حتى يرد ما يدل على المنع )

<sup>(٤)</sup> . وقال في قوله : ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ

تَكُونْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ( ثم إنه ————— لما حرم أكلها بالباطل

(١) انظر : روضة الطالبين ٣/٣٣٨ ، وكفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ص ٢٣٢ ، تحقيق : علي عبد الحميد بلطحي ومحمد وهي سليمان ، دار الخير — دمشق ، ط : الأولى : ١٩٩٤ ، والغرر البهية في شرح بهجة الوردية ٢/٣٨٧ ، المطبعة الميمنية ، وأسنى الطالب في شرح روض الطالب ٢/٢ ، دار الكتاب الإسلامي ، ومغني المحتاج ٢/٣٢٢ .

(٢) انظر : المغني ٣/٤٨٠ ، والشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة ٤/٢ ، أشرف على طباعته : محمد رشيد رضا ، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، والمبدع ٤/٤ ، والإنصاف ٤/٢٥٩ .

(٣) سورة البقرة جزء من الآية : ٢٧٥ .

(٤) تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان للسعدي ١/١١٦ ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى : ١٤٢٠ هـ .

(٥) سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .



\_\_\_\_\_ أباح لهم أكلها بالتجارات والمكاسب الخالية من الموانع ، المشتملة على الشروط من التراضي وغيره ) إلى أن قال : ( ولما نهي عن أكل الأموال بالباطل التي فيها غاية الضرر عليهم على الأكل ومن أخذ ماله ، أباح لهم ما فيه مصلحتهم من أنواع المكاسب والتجارات ، وأنواع الحرف والإجارات ) <sup>(١)</sup> ، ثم إن العلماء قالوا في الآيات الكريمات التي أولها : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا...إِلَى قَوْلِهِ : هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ، إشارة إلى أمور : منها : أن مشروعية البيع بهذه ... ) <sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكُنْ بِهَا﴾ <sup>(٣)</sup> .

قرئ : ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ . بالرفع على كان التامة . وقيل : هي الناقصة ، على أن الاسم : تجارة ، والخبر : ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ . وبالنصب على إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة . قوله : ﴿حَاضِرَةً﴾ يعني : يدا بيد ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ وليس فيها إجمال . أباح الله ترك الكتابة فيها لأن ما يخاف من النساء والتأجيل يؤمن فيه ، وأشار بهذه القطعة من الآية أيضا إلى مشروعية البيع بهذه ) <sup>(٤)</sup> .

(١) نفس المصدر السابق ١٧٥/١

(٢) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني ١٦٠/١١ ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(٣) سورة البقرة جزء من الآية : ٢٨٢ .

(٤) انظر : عمدة القاري ١٦٠/١١ .

وقوله : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله

: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والآية الأولى : ( يؤخذ منها

مشروعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لأنه يشمل التجارة وأنواع التكسب ) <sup>(٣)</sup> .

قال المفسرون في تفسير الآية : ( التجارة رزقٌ من رزق الله ، وحلالٌ من حلال الله ، لمن طلبها بصدقها وبرّها ) <sup>(٤)</sup> .

قال الزحيلي في تفسير الآية : ( الترغيب في التجارة : أباحَت الآية التجارة ورغبت فيها ، لشدة حاجة الناس إليها ، بدليل أن مدار حلّها على تراضي المتبايعين ، أما الغش والكذب والتدليس فيها فهي محرّمة ) <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup>

قال ابن عباس رضي الله عنهما كانت عكاظ ومجنة وذو المجاز أسواقاً في الجاهلية فلما كان

الإسلام تأثّموا فيه فأنزلت : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> يعني في مواسم الحج (٧) ، وقال أهل التفسير : ( هو التجارة في البيع والشراء ، والاشترء لا بأس به ) <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة الجمعة جزء من الآية : ١٠ .

(٢) سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .

(٣) انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٢٨٨/٤ دار المعرفة — بيروت ، ١٣٧٩ .

(٤) انظر : جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري ٢٢١/٨ .

(٥) التفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج ، للدكتور وهبة الزحيلي ٣٥/٥ ، دار الفكر المعاصر — دمشق ، ط : الثانية ، ١٤١٨ هـ .

(٦) سورة البقرة جزء من الآية : ١٩٨ .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه باب قول الله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (٤٥١٩) —

وبوب البخاري \_\_\_\_\_ رحمه الله \_\_\_\_\_ : ( باب التجارة أيام الموسم والبيع في أسواق الجاهلية ) (٢) .

قوله : ( والبيع ) ، بالجر عطف على التجارة أي : ( وفي بيان مشروعية البيع أيضا في أسواق الجاهلية ) (٣) .

وقوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ... ﴾ (٤) .

قال السعدي : ( وفي هذه الآية العظيمة : دليل على أن الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة، لأنها سقت في معرض الامتنان ، يخرج بذلك الخبائث ) (٥) .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ... ﴾ (١٢) وَسَخَّرَ لَكُمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ... ﴾ (٦) .

يذكر تعالى نعمه على عبده فيما سخر لهم من البحر وفي البر ليبْتَغُوا من فضله في المتاجر والمكاسب ) (٧) .

---

٢٠٩٨ — ٢٠٥٠ .

(١) انظر : تفسير الطبري ١٦٥/٤ .

(٢) صحيح البخاري ١٨١/٢ .

(٣) انظر : عمدة القاري ١٠٣/١٠ .

(٤) سورة البقرة جزء من الآية : ٢٩ .

(٥) تيسير الكريم الرحمان ٤٨/١ .

(٦) سورة الجاثية جزء من الآية : ١٢ — ١٣ .

(٧) انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٦٥/٧ انتهى بتصرف يسير ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، دار طيبة للنشر

والتوزيع ، ط : الثانية ١٤٢٠هـ .

وأما السنة : فقول النبي ﷺ : ( المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً )<sup>(١)</sup> .

وقول النبي ﷺ : ( البيعان بالخيار ما لم يتفرقا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ : ( إنما البيع عن تراض )<sup>(٣)</sup> ، وروى أن النبي ﷺ خرج إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال : ( يا معشر التجار " فاستجابوا لرسول الله ﷺ ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه فقال : " إن التجار يبعثون يوم القيامة فجاراً إلا من بر وصدق )<sup>(٤)</sup> .

هذا وقد باشر ﷺ البيع بنفسه ، ورأى الناس يتعاطون البيع والشراء فأقرهم عليه<sup>(٥)</sup> .

والإقرار حجة ؛ لأنه دليل أصولي شرعي .

وأما الإجماع فمعلوم بالضرورة من دين الإسلام ، ومن هنا أجمع المسلمون على جوازه في الجملة<sup>(٦)</sup> .

وأما العقل : ( فإن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه ولا يبذله صاحبه بغير عوض ، ففي شرع البيع طريق إلى وصول كل واحد منهما إلى غرضه ودفع حاجته ،

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه باب في الصلح برقم ( ٣٥٩٤ ) ، وصححه الألباني في الإرواء ١٤٢/٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢١ .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب التجارات ، باب : بيع الخيار ، برقم ( ٢١٨٥ ) ، وابن حبان في صحيحه ذكر البيان بأن هذا الفعل إنما زجر عنه ما لم يأذن البائع الأول فيه برقم ( ٤٩٦٦ ) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٤٦٠/١ ، برقم ( ٢٣٢٣ ) .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٢ .

(٥) انظر : العرف وحجيته لعادل قوته ٣٣٠/١ .

(٦) انظر : المغني لابن قدامه ٤٨٠/٣ .

وفي ذلك اتساع أمور المعاش وبقاء العالم ؛ لأن فيه إطفاء نار المنازعات والنهب والسرقة والخيانة والحيل ؛ لأن المحتاج يميل إلى ما في يد غيره فبغير المعاملة يؤول الأمر إلى التقاتل والتنازع وبذلك فناء العالم واختلال نظام المعاش وغير ذلك (١) .

يقول الشيخ ابن عثيمين — رحمه الله — (٢) : ( وأما النظر الصحيح فلأن الإنسان يحتاج لما في يد غيره من متاع الدنيا ، ولا وسيلة إلى ذلك إلا بالظلم وأخذه منه قهراً ، أو بالبيع . فلهذا كان من الضروري أن يحلَّ البيع فأحلَّه الله عزَّ وجل ، وفي حل البيع دليل على شمول الشريعة الإسلامية ، وأنها ليست كما قال أعداؤها : لا تنظم إلا المعاملات التي بين الخالق والمخلوق ، بل هي تنظم المعاملات بين الخالق والمخلوق ، وبين المخلوقين بعضهم مع بعض ، وتنظيمها للمعاملة بين المخلوقين بعضهم مع بعض من أهم الأمور ؛ لأنه لولا ذلك لأكل الناس بعضهم بعضاً ، واعتدى الناس بعضهم على بعض ، فكان من الحكمة ومن مقتضى عدل الله — عزَّ وجل — أن تنظم المعاملات بين الخلق ؛ لئلا ترجع إلى أهوائهم وعدوانهم ، ثم إن أطول آية في

---

(١) انظر : بحوث فقهية في قضايا معاصرة ، للقاضي محمد تقي العثماني ص ٩٤ ، دار النشر : دار القلم — دمشق ، ط : الثانية ، ١٤٢٤هـ .

(٢) هو العلامة الفقيه الأصولي الحنبلي ، أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن العثيمين الوهبي التميمي ، ولد في ليلة ٢٧ من شهر رمضان عام ١٣٤٧هـ ، في مدينة عنيزة - إحدى مدن القصيم - بالمملكة العربية السعودية . وهو من العلماء المخلصين الناصحين السائرين على نهج السلف الصالح رضوان الله عليهم ، تعلم القرآن على جده من جهة أمه ، ثم تعلم الكتابة وشيئاً من الأدب والحساب والتحق بإحدى المدارس وحفظ القرآن في سن مبكرة ، ومختصرات المتون في الحديث والفقه ، وتوفي يوم الخميس ١٦ من شهر شوال سنة ١٤٢١هـ ، وصلى عليه في المسجد الحرام بعد صلاة العصر ، في مشاهد عظيمة لا تكاد توصف ثم صلى عليه من الغد بعد صلاة الجمعة صلاة الغائب في جميع مدن المملكة وفي خارجها جموع كثيرة ، ودفن بمكة المكرمة بمقبرة العدل بجوار شيخه ابن باز رحمهم الله رحمة واسعة وأسكنهم الفردوس الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً .

ينظر ترجمته : الوفيات والأحداث ١/ ٢١٧ ، والمعجم الجامع في تراجم المعاصرين ١/ ٢٩٨ .

كتاب الله هي آية الدين ، وهي في المعاملات بين الخلق فكيف يقال : إن الشريعة الإسلامية تنظم المعاملة بين الخالق والمخلوق فقط ؟ ....<sup>(١)</sup> .

وبناء على ما تقدم فإن ما يستحدثه الناس من معاملات الأصل فيها أنها مباحة ، ولكن ينبغي عرضها على النصوص الخاصة والعامة في القرآن ، والسنة ، والإجماع والقواعد العامة ومقاصد الشريعة ، ولا بد للفقهاء الذي يعرضها من الاستعانة بذوي الخبرة في الاقتصاد لتصوير تلك المعاملة ومعرفة حقيقتها ومكوناتها ؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره .



#### المطلب الثالث :

شروط البيع ، والشروط في البيع ، والفرق بينهما .

عقد البيع أهم المعاملات المالية على الإطلاق ، وهو أقدم العقود تعاملاً ، وأكثرها انتشاراً ، وأبعدها أثراً ، يبدأ به الفقهاء أبواب المعاملات المالية لأهميته ، ويعدونه أصلاً في المعاوزات ، وتذكر فيه القواعد العامة للعقود ، كالصيغة والتراضي وحقيقة المال والأعيان التي يصح التعاقد عليها وأهلية العاقدين ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

ومن ثم تعددت طرق الفقهاء في حصر شروط البيع ، فمنهم من جعلها شروطاً لصحة البيع من حيث هو ، في حين اهتم آخرون بذكر شروط المبيع ، ثم إلحاق الثمن في جميع شروط المبيع أو في بعضها ، حسب إمكان تصورهما فيه .

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين ٩٤/٨ ، دار النشر: دار ابن الجوزي ، ط : الأولى : ١٤٢٢ هـ .

(٢) انظر : العرف وحجته لعادل قوته ١ / ٣٢٩ .

ولا تباين بين معظم تلك الشروط ، لتقارب المقصود بما عبروا به عنها ، وهناك شروط انفرد بذكرها بعض المذاهب دون بعض . وهي كالتالي :

الشرط الأول : ( التراضي منهما ) أي من المتعاقدين ، فلا يصح البيع من مكره بلا حق . ، لقوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ ... ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال السعدي : ( أي: فإنها مباحة لكم . وشرط التراضي — مع كونها تجارة — لدلالة أنه يشترط أن يكون العقد غير عقد ربا لأن الربا ليس من التجارة ، بل مخالف لمقصودها ، وأنه لا بد أن يرضى كل من المتعاقدين ويأتي به اختياراً .

وفيها أنه تنعقد العقود بما دل عليها من قول أو فعل ؛ لأن الله شرط الرضا فبأي طريق حصل الرضا انعقد به العقد <sup>(٢)</sup> . ولقوله ﷺ : ( إنما البيع عن تراض ) <sup>(٣)</sup> .

الشرط الثاني : ( أن يكون العاقد من بائع ومشتري جائز التصرف وهو الحر البالغ الرشيد ) .

الشرط الثالث : ( أن يكون المبيع والتمن مالا ؛ لأنه مقابل بالمال، إذ هو مبادلة المال بالمال ) .

الشرط الرابع : ( أن يكون المبيع مملوكا لبائعه وقت العقد وكذا الثمن ملكا تاما ) ، لقوله ﷺ : ( لا تبع ما ليس عندك ) <sup>(٤)</sup> .

الشرط الخامس : ( أن يكون المبيع معلوما لهما ، أي للبائع والمشتري ؛ لأن جهالة المبيع غرر فيكون منهيا عنه فلا يصح ، والعلم به يحصل برؤية تحصل بها معرفته ، أو بوصف يحصل به

(١) سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .

(٢) تيسير الكريم الرحمان ١/١٧٥ .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٧ .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٧ .

العلم). قال السعدي : ( ومن تمام الرضا أن يكون المعقود عليه معلوما ؛ لأنه إذا لم يكن كذلك لا يتصور الرضا مقدوراً على تسليمه ؛ ولأن غير المقدور عليه شبيه ببيع القمار ، فبيع الغرر بجميع أنواعه خال من الرضا فلا ينفذ عقده )<sup>(١)</sup> .

ويندرج تحت هذا الشرط كثير من المعاملات التجارية منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ — بيع النموذج ، ويلقب ببيع " العينة " ، المراد به : ( أن يُرى البائع المشتري بعض المبيع ، ويتبايعا على أن المبيع كله من نوع النموذج ، كأن يريه صاعاً مثلاً ، ويبيعه صبرة على أنها مثله).

أمثلة لما يعد نموذجاً اليوم :

البيع بالنموذج من الوسائل المعتادة في حصول العلم بالمبيع ، وهو اليوم جزء من فن ضخمة متميز ، هو فن الدعاية والإعلان ، وقد أمسى له خبراءؤه والمختصون فيه ، ومراكز أبحاثه ، ودراساته المستقلة: من نفسية ، واجتماعية ، وإحصائية ، وميدانية وهو يتنوع بتنوع المبيعات ).

ومن أمثلة: ما يجري في بيع المنسوجات ، كالصوفية ، وبيع الدهانات والأصبغة ، وأنواع السجاد والفرش .

وفي معناه كذلك : القوائم المصورة في بيع السيارات ، والأثاث ، والأجهزة الكهربائية وغير ذلك وفي معناه كذلك : الإعلانات التجارية في التلفاز .

٢ — بيع المسك في فأرته ، ويسمى " بالنافجة " .

٣ — بيع ما يكمن في الأرض : وهو بيع المغروس في الأرض الذي يظهر ورقه فقط ، والمقصود مستتر في الأرض ، كاللفت ... ) .

(١) تيسير الكريم الرحمان ١/١٧٥.



٤ — البيع بطريق المذاق : من الوسائل المعتادة للعلم بالمبيع ، وهو نوع من تجربة المبيع ؛ لبيان ملاءمته لغرض المشتري ، ويقع على نوع مخصوص من المبيعات من المطعومات والمأكولات والمشروبات .. ) .

والمدرّك الفقهي لهذه كلها : أن للعرف والعوائد طريقاً ووسيلة للوصول إلى العلم بالمبيع ، سواء أكان عرفاً عاماً كما في البيع النموذج ، أم كان عرفاً خاصاً كما في بيع المسك في فأرته .. (١) الشرط السادس : ( أن يكون الثمن معلوماً للمتعاقدين حال العقد ) (٢) .

وأما الشروط في البيع (٣) ، فالمراد بها : ( إلزام أحد المتعاقدين صاحبه بما له منفعة ) (٤)

والأصل في الشروط الحل والإباحة إلا ما دل الدليل على تحريمها ، وتنقسم إلى قسمين هما :

١ — الشروط الصحيحة : هي كل شرط من مقتضى البيع ، ولا ينافي مقصوده ، ولا ضرر فيه لأحدهما ، أو شرط من مصلحة العقد .

---

(١) انظر : هذه الأمثلة في كتاب العرف وحجته لعادل قوته ١ / ٣٨٧ — ٣٩٦ انتهى باختصار وبتصرف يسير .

(٢) انظر : المحيط البرهاني في الفقه النعماني لأبي المعالي مازة البخاري الحنفي ٦ / ٣٤٤ — ٣٤٥ ، تحقيق : عبد الكريم سامي الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى : ١٤٢٤ هـ ، وتبيين الحقائق شرح كثر الدقائق لفخر الدين الزيلعي الحنفي ٤ / ٤٩ ، حاشية : شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الشُّلْبِي ، المطبعة الكبرى الأميرية — بولاق ، القاهرة ، ط : الأولى : ١٤١٣ هـ ، والدر المختار ٥ / ٦٩ ، ومواهب الجليل ٦ / ٦٦ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣ / ١٩٥ ، والمجموع ٩ / ٢٢٩ ، ومغني المحتاج ٢ / ٣٣٩ ، وكشاف القناع ٣ / ١٥١ — ١٧٣ ، والروض المربع ١ / ٣٠٥ .

(٣) انظر : المغني ٤ / ١٧٠ — ١٧١ ، والشرح الكبير ٤ / ٤٨ ، والفروع ٦ / ١٨٢ ، والإنصاف ٤ / ٤٣٠ ، وزاد المستقنع ١٠٣ / ١ ، والروض المربع ١ / ٣١٨ ، وكشاف القناع ٣ / ١٨٨ ، وحاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع للنجدي ٤ / ٣٩٢ ، ط : الأولى — ١٣٩٧ هـ ، والشرح المتمع ٨ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : كشاف القناع ٣ / ١٨٨ ، والروض المربع ١ / ٣١٨ ، وحاشية الروض ٤ / ٣٩٢ ، والشرح المتمع ٨ / ٢٢٢ ، والملخص الفقهي لصالح الفوزان ٢ / ١٧ ، دار العاصمة ، الرياض ، ط : الأولى : ١٤٢٣ هـ .

أو شرط منفعة معلومة مثل : أن يشترط البائع رهناً معيناً ، أو ضامناً معيناً ، مثل أن يشتري شخص ثوباً بثمن مؤجل ، فيشترط البائع على المشتري أن يرهنه ساعته ، بحيث إذا لم يوفّ المشتري البائع حقه ، فإن البائع يستوفيه من ثمن الساعة بعد بيعها .

٢- أن يشترط المشتري تأجيل الثمن أو بعضه مدة معلومة .

٣- أن يشترط المشتري صفة معلومة في المبيع ، كأن يشتري سيارة ويشترط أن تكون لوناً معيناً

٤- أن يشترط البائع نفعاً معلوماً في المبيع ، كأن يبيع داراً ويشترط أن يسكنها شهراً ، أو يبيع سيارة ويشترط أن يستعملها أسبوعاً .

٥- أن يشترط المشتري على البائع نفعاً معلوماً مثل : أن يشتري من شخص قماشاً ويشترط عليه خياطته ، أو يشتري منه فاكهة ويشترط عليه حملها إلى سيارته ، كما اشترط جابر رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ركوب الجمل على النبي صلى الله عليه وسلم عند ما باعه له <sup>(٢)</sup> .

هذه الشروط وأمثالها صحيحة ، يلزم الوفاء بها ؛ وذلك لأن رغبات الناس تتفاوت ، فكان إباحتها موافقة للحكمة التي من أجلها أبيع البيع ، ويدل على ذلك قوله : صلى الله عليه وسلم ( المسلمون على

---

(١) هو الصحابي الجليل أحد المكثرين ، أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، شهد هو وأبوه العقبة ، وذكر أنه كان منيح أصحابه في يوم بدر، ويمنح لهم الماء ، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة ، رحل إلى مصر ودخل الشام ، وجاور بمكة أشهراً في أخواله بني سهم، توفي بالمدينة سنة ثمان وسبعين ، وقيل : تسع وسبعين ، وكان قد ذهب بصره ، وصلى عليه أبان بن عثمان وهو والي المدينة، آخر من مات بالمدينة من الصحابة من أهل العقبة . انظر : معرفة الصحابة لأبي نعيم ٥٢٩/٢ ، والاستيعاب ٢١٩/١ ، وأسد الغابة ٤٩٢/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٦٠/٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، باب : إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز برقم (٢٧١٨) ، ومسلم في صحيحه ، باب : بيع البعير واستثناء ركوبه برقم (٧١٥) .

شروطهم ، إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً <sup>(١)</sup> قال شراح الحديث : ( هذا في الشروط الجائزة ) <sup>(٢)</sup> .

وبعض هذه الشروط الصحيحة قامت مقام العرف لدى التجار فمثلاً عندنا في مكة المكرمة التحميل والتزيل والتقطيع وتكسير الحطب والفك والتركيب وما شابه ذلك كل على البائع ، وهذا حسب علمي وتحوالي في الأسواق ، بل إن بعض المتاجر خصصوا عملاً لذلك .

هذا إذا كان العرف التجاري قائم على ذلك فإنه يلزم كل منهما يقوم على ما تعارفا ، ولو رفع إلى القضاء فإنه يقضي به .

## ٢- والشروط الفاسدة قسمان :

الأول : شرط فاسد يبطل معه العقد ، كاشتراط عقد في عقد آخر مثل : أن يبيعه سيارته بشرط أن يقرضه مبلغاً معيناً ، ويدل على فساد العقد قوله ﷺ : ( لا يحل بيع وسلف ) <sup>(٣)</sup> .

الثاني : شرط فاسد لا يبطل معه العقد ، مثل : أن يبيع أرضه لشخص ويشترط عليه أن لا يبيعها ، ولا يهبها لأحد فالبيع في هذه الأمثلة صحيح ، وأما الشرط فهو فاسد لا يلزم به المشتري ، يدل عليه قوله ﷺ : ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ) <sup>(٤)</sup> .

(١) سبق تخريجه ص ٧٧ .

(٢) انظر : نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار للشوكاني ٣٠٥/٥ ، تحقيق: عصام الدين الصباطي ، دار الحديث ، مصر ، ط : الأولى : ١٤١٣ هـ .

(٣) رواه مالك في الموطأ ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان — أبو ظبي — الإمارات ، ط : الأولى ، ١٤٢٥ هـ باب : ( السلف ، وبيع العروض ، بعضها ببعض ) برقم : ( ٢٤٢٣ ) وحسنه الألباني في إرواء الغليل ٢٣٣/٥ .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه باب : ( الشروط في الولاء ) برقم : ( ٢٧٢٩ ) ، ومسلم في صحيحه باب : ( إنما الولاء لمن أعتق ) برقم : ( ١٥٠٤ ) .

وأوسع المذاهب فيها مذهب الإمام أحمد — رحمه الله — وقد قال العلامة أبو زهرة<sup>(١)</sup> مثنياً على مذهبه ثناء عاطراً حيث قال : ( قد جعل معاملات الناس على أصل العفو أو الإباحة ، حتى يقوم الدليل من الشارع على التحريم في أن كان المذهب الحنبلي أوسع المذاهب في إطلاق حرية التعاقد وفي الشروط التي يلتزم بها العاقدان ، فأقر من الشروط ما لم يقره غيره من الفقهاء وقال : ( ولقد رأينا الإمام أحمد يتوسع في العقود توسعاً ما كنا نحسب أنه سبق الفقه الحديث إليه) .

وقال : ( إن الإمام أحمد أخصب الأئمة فقهاً في باب العقود والشروط وأوسعها رحاباً لها ، وإن علمه بالآثار كان يسعفه بآثار تفتح الباب للاشتراك في عقود ظن غيره ممن لا يعلم السنة كما يعلمها أنه لا أثر فيه .

وإن دراسته للآثار جعلته يفهم أن منطق الفقه الأثري يوجب الإطلاق دون التقييد والإباحة دون المنع حتى دليل به .

وبذلك قام الدليل على أن الناس يزعمون أن الرجوع إلى مسالك السلف الصالح فيها تضيق على الناس لم يعرفوا حقيقة هذه الآثار ، وكيف سلك الصحابة — رضي الله عنهم —

---

(١) هو الأستاذ العلامة الشيخ الفقيه الأصولي ، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة ولد سنة ١٣١٥ هـ ، ونشأ في أسرة كريمة غنيت بولدها ، وقد حفظ الطفل النابه القرآن الكريم ، وأجاد تعلم مبادئ القراءة والكتابة ، وله مؤلفات كثيرة تمثل ثروة فكرية ضخمة عالج فيها جوانب مختلفة في الفقه الإسلامي ، وجلّى بقلمه فيها موضوعات دقيقة؛ فتناول الملكية، ونظرية العقد ... ، وبارك الله في وقته فألف ما يزيد عن ٣٠ كتاباً غير بحوثه ومقالاته ، رزقها الله القبول فذاعت بين الناس وتمافت الناس على اقتنائها والاستفادة منها؛ فوراءها عقل كبير وقدرة على الجدل والمناظرة وذاكرة حافظة واعية ، وقد ضرب بها المثل في قدرتها على الحفظ والاستيعاب . ومن أشهر مؤلفاته : ( العقوبة في الفقه الإسلامي ) ، و ( الجريمة في الفقه الإسلامي ) ، و ( علم أصول الفقه ) ، وتوفي بعد حياة حافلة بمجالات الأعمال وبكل ما يحمد عليه توفي سنة ١٣٩٤ هـ ، تاركا تراثا خالداً وذكرى عطرة ومواقف مشرفة .

السبيل ، وكيف عالجوا المشاكل التي عرضت بروح الدين الذي جاء رحمة للناس ، ولم يجيء لإعنائهم والتضييق عليهم . وهذه عقود تقوم عليها الأسواق العالمية اليوم قد كان في فقه أحمد متسع لها ، وقد تبين أنه اهتدى في هذا بهدي السلف — رضي الله عنهم — ( <sup>(١)</sup> ) .

فائدة : الفرق بين شروط البيع ، والشروط في البيع ، قال ابن عثيمين — رحمه الله — :

( والفرق بين الشروط في البيع وشروط البيع ، من وجوه أربعة :

الأول : إن شروط البيع من وضع الشارع ، والشروط في البيع من وضع المتعاقدين .

الثاني : شروط البيع يتوقف عليها صحة البيع ، والشروط في البيع يتوقف عليها لزوم البيع ، فهو صحيح ، لكن ليس بلازم ؛ لأن من له الشرط إذا لم يوف له به فله الخيار .

الثالث : إن شروط البيع لا يمكن إسقاطها ، والشروط في البيع يمكن إسقاطها ممن له الشرط .

الرابع : إن شروط البيع كلها صحيحة معتبرة ؛ لأنها من وضع الشرع ، والشروط في البيع منها ما هو صحيح معتبر ، ومنها ما ليس بصحيح ولا معتبر ؛ لأنه من وضع البشر ، والبشر قد يخطئ وقد يصيب ، فهذه أربعة فروق بين الشروط في البيع وشروط البيع ( <sup>(٢)</sup> ) .

قلت أيضا من الفروق : إن شروط البيع سابقة له ، بخلاف الشروط في البيع قد يكون أثناء البيع أو بعده .



(١) انظر : العرف وحجته لعادل قوته ١/ص ٣٢٠ .

(٢) انظر : الشرح الممتع ٢٢/٨ .

المطلب الرابع :

آداب التجارة :

ديننا الإسلام دين المعاملة والأخلاق ، وما بعث الله نبينا محمداً ﷺ إلا ليتمم مكارم الأخلاق ؛ لذا ينبغي للتاجر أن يراعي جملة من الآداب ، ويتحلى بأسمى الأخلاق ، حتى يبارك الله في تجارته ، وأولى هذه الآداب :

١- تعلم أحكام التجارة وجوباً حتى لا يقع في المحرم ، ولا يجوز للتاجر أن يتاجر حتى يتعلم أحكام الله فيها من أركان وشروط وواجبات ، ولهذا كان عمر — رضي الله عنه — يطوف في الأسواق ويضرب بعض التجار بالدرة ، ويقول : ( لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين ، وإلا أكل الربا شاء أم أبي ) (١) .

قال الشوكاني — رحمه الله — : ( التفقه في الدين مأمور به في كتاب الله عز وجل ، وفي صحيح الأخبار عن رسول الله ﷺ وليس ذلك بخاص بنوع من أنواع الدين ، بل في كل أنواعه ، فيندرج تفقه التاجر للتجارة تحت الأدلة العامة ولا شك أن أنواع الدين تختلف باختلاف الأشخاص دون بعض ، فمثلاً التاجر المباشر للبيع والشراء أحوج لمعرفة ما يرجع إلى ما يلبسه من غيره ممن لا يلبس البيع إلا نادراً ) (٢) .

وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية : ( تعلم الفقه قد يكون فرض عين على المكلف كتعلمه ما لا يتأدى الواجب الذي تعين عليه فعله إلا به ، ككيفية الوضوء والصلاة ، ونحو ذلك ، ... أما البيوع والنكاح وسائر المعاملات مما لا يجب أصله فيتعين على من يريد شيئاً من ذلك تعلم أحكامه

---

(١) الجزء الأول أخرجه الترمذي في سننه في أبواب الصلاة ، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم :

رقم ( ٤٨٧ ) وقال حديث حسن غريب .

(٢) وبل الغمام في شفاء الأوام في أحاديث الأحكام ١٢٢/٢ ، مكتبة ابن تيمية ١٤١٦ هـ .

ليحترز عن الشبهات والمكروهات ، وكذا كل أهل الحرف ، فكل من يمارس عملاً يجب عليه تعلم الأحكام المتعلقة به ليمتنع عن الحرام ( ١ ) .

وقال ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق: ( ... وكان التجار في القديم إذا سافروا استصحبوا معهم فقيهاً يرجعون إليه وعن أئمة حوارزم أنه لا بد للتاجر من فقيه صديق ) ( ٢ ) .

وقال الآخر : ( فإن أراد التجارة يفترض عليه تعلم ما يتحرز به عن الربا والعقود الفاسدة ، وإن كان له مال يفترض عليه تعلم زكاة جنس ماله ليتمكن به من الأداء ) ( ٣ ) .

وهذا هو الواجب الذي ينبغي أن يكون قبل الخوض في التجارة فإن العلم قائد والعمل تابع وخاصة أن كثيراً من التجار والباعة في أسواقنا هم من العامة الذين لا يعرفون معظم أحكام البيع والشراء ، والعلم في هذا الزمان قريب وميسر والله الحمد ، والعلماء جمعوا هذه الأحكام ولخصوها في كتب صغيرة لا تتعدى المجلد ككتاب ( ما لا يسع التاجر جهله )

للشيخ / عبد الله المصلح ، وكتاب ( فقه التاجر المسلم ) للشيخ / حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة .

٢- أن يتجنب الغش والكذب والخداع والخيانة بجميع صورها وأشكالها ، ولا يكذب عليهم في ثمن السلعة أو أوصافها ، فلا يذكر لهم أوصافاً ليست فيها ، وليكن دوماً شعاره الصدق والأمانة ، وذات مرة ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً فقال : ( ما هذا يا

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية ١٩٤/٣٢ — ١٩٥ ، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت .

(٢) البحر الرائق ٢٨٢/٥ .

(٣) انظر : المبسوط ٢٦٠/٣٠ ، ومختصر منهاج القاصدين لابن قدامه المقدسي ٩٠ — ٩٣ .

صاحب الطعام ؟ ) قال أصابته السماء يا رسول الله ، قال: ( أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ، من غش فليس مني ) (١) .

وليتذكر التاجر ما أعد الله له في التزامه للصدق والأمانة ، وأوردت في ذلك أحاديث في التمهيد ؛ لتجعل نصب عينيك هذه الأحاديث ولتفوز برضوان الله في الدارين — إن شاء الله — .  
٣- أن يتجنب كثرة الحلف حتى ولو كان صادقاً ؛ لأن التعود عليه قد يجر إلى الحلف كذباً ، ولأن اليمين بالله تعالى ينبغي أن تتره عن مثل هذه المواطن ، وقد قال ﷺ : ( إياكم وكثرة الحلف في البيع ؛ فإنه يُنفق ثم يحق ) (٢) .

٤- أن لا يتشاغل بأمر التجارة عما يهمله في أمر دينه من صلاة ، وبر ، وصلة رحم ، وذكر الله تعالى ، كما لا يجوز له أن ينسى حق في تجارته ، وهو الزكاة الواجبة ، كما قال ﷺ : ( يا معشر التجار : إن البيع يحضره الحلف واللغو ، فشوبوا ببيعكم بالصدقة ) (٣) .

٥- أن يحسن النية في تجارته ، بأن لا يرى رزقه من الكسب ، بل يرى الرزق من الله تعالى ويرى الكسب سبباً ، فينوي بها إعفاف نفسه عن السؤال ، وإغناءها عما في أيدي الناس ، وكسب رزقه ورزق عياله ، ونفع الناس ، والتيسير عليهم في قضاء حوائجهم ، ونحو ذلك .

٦- أن يقصد الكسب الحلال ، والتجافي عن الكسب الحرام وكل ما فيه شبهة ، كما قال ﷺ : (إن الحلال بين وإن الحرام بين ، وبينهما أمور مشبهات .... ) (٤) ، قال النووي — رحمه الله

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم ( من غش فليس مني ) برقم (١٠١ — ١٠٢) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المساقاة ، باب النهي عن الحلف في البيع برقم (١٦٠٧) .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه باب : باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم برقم (١٢٠٨) ، وأبو داود في سننه باب في التجارة بخالطها الحلف واللغو ، برقم (٣٣٢٦) وابن ماجه في سننه ، باب التوقي في التجارة برقم (٢١٤٥) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٦٩٣/٢) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ، باب : أخذ الحلال وترك الشبهات ، برقم (١٥٩٩) .



\_\_\_\_\_ : ( وأما المشتبهات فمعناها أنها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فلهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يدركون حكمها وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحل والحرمة ولم يكن فيه نص ولا إجماع اجتهد فيه المجتهد فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي فإذا ألحقه به صار حلالاً وقد يكون دليله غير خال من الاحتمال البين فيكون الورع تركه ويكون داخلاً في قوله ﷺ : ( فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه )<sup>(١)</sup> . وكل ما نهى الله ورسوله اجتنابه خيراً وإن كان ظاهره نافعاً .

ومما يجدر التنبيه هنا ما ابتلي المسلمون اليوم بالفوائد الربوية ويجعلونها تحت مسمى بالفوائد أو الأرباح البنكية ؛ وإن تغيير الأسماء لا يغير من الأحكام شيئاً وإنما لحرام لاشك في ذلك ، ولنا في أنصار رسول الله ﷺ أسوة حسنة في ذلك ، حيث قالوا : ( كنا نحافل الأرض على عهد رسول الله ﷺ ، فنكريها بالثلث والربع ، والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومي ، فقال : ههنا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعاً ، وطوعية الله ورسوله أنفع لنا .

( ههنا أن نحافل بالأرض فنكريها على الثلث والربع ، والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها ، أو يزرعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك )<sup>(٢)</sup> .

٧- التحلي بالسماحة في المعاملة ، واستعمال معالي الأخلاق ، كإطلاق البشاشة على الزبائن والملاقة بالسرور ، وترك المشاحة والتضييق على الناس بالمطالبة .

والآثار الواردة في ذلك كثيرة ، منها : قوله ﷺ : ( رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع ، وإذا اشترى ، وإذا اقتضى )<sup>(١)</sup> .

(١) شرح مسلم للنووي ٢٧/١١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ، باب : كراء الأرض بالطعام ، برقم (١٥٤٨) .

٨ - أن يتحرى في بيعه ما ينفع الناس ، ويجتنب ما يضرهم في دينهم ، أو دنياهم ، أو ما لا نفع لهم فيه ، وأن لا يحتكر السلع التي تشتد حاجة الناس إليها .

٩ - التبكير بالتجارة ، حيث دعا ﷺ للمبكرين ، بقوله : ( اللهم بارك لأمتي في بكورها )<sup>(٢)</sup> ، وهذا عام يشمل كل الأمور .

١٠ - التوكل على الرازق سبحانه وتعالى حق توكله وهو خير الرازقين ، ومن توكل عليه أحبه الله ، ومن بذل شيئاً يحبه الله زرقه الله من حيث لا يحتسب ، وهو سبب عظيم ووسيلة قوية لجلب الرزق ؛ حيث أرشد سيد المتوكلين على الله تبارك جلت قدرته بقوله ﷺ : ( لو أنكم كنتم توكلون على الله حق توكله لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا ) (٣) .

---

(١) أخرجه البخاري باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ، برقم ( ٢٠٧٦ ) ، وابن ماجه في سننه باب السماحة في البيع ، برقم

( ٢٢٠٣ ) ، وابن حبان في صحيحه كتاب البيوع باب ذكر ترحم الله جل وعلا على المسامح في البيع والشراء والقبض والإعطاء ، برقم

( ٤٩٠٣ ) .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء في التبكير في التجارة ، برقم : ( ١٢١٢ ) ، ثم قال : " إن صخرًا كان رجلاً تاجراً ، وكان إذا بعث تجاره بعثهم أول النهار ، فأثرى وكثر ماله " .

(٣) أخرجه الترمذي في سننه باب في التوكل على الله برقم ( ٢٣٤٤ ) ، وابن ماجه في سننه باب التوكل واليقين برقم ( ٤١٦٤ ) ، صححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٦٢٠ . ذكر الحافظ ابن حجر — رحمه الله — قصة الرجل الذي يقول إن الرزق يأتيه دون فعل الأسباب " حتى يأتيني رزقي فقال هذا رجل جهل العلم فقد قال النبي ﷺ إن الله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقال لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا فذكر أنها تغدو وتروح في طلب الرزق قال وكان الصحابة يتجرون ويعملون في تخيلهم والقذوة بهم انتهى .. " فتح الباري ١١/٣٠٦ .

هذا الحديث عمدة العارفين بالله ، وطريق السالكين إليه ، وهذا لا ينافي الأخذ بالأسباب المباحة شرعاً ، واستشارة ذوي الخبرات والتجارب من أهل الاختصاص ، ولا يقدر في توكله ، وأخطأ من ظن وزعم أن الرزق يأتيه دون فعل الأسباب .

وليختار المرء ما شاء من التجارات المباحة ما يناسب حاله ، وليستشر في ذلك ذوي الخبرات ؛ لأن لها دور كبير في ترويج السلع ، وإذا وفق المرء في ذلك التجارة يلزمها ذلك ، وإن لم يوفق فلا بأس أن يتحول إلى تجارة أخرى مناسبة له ، لما روى مرفوعاً : ( إذا رزق أحدكم في الوجه من التجارة فليزمه ) <sup>(١)</sup> .

وروى عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — <sup>(٢)</sup> قال : ( من اتجر في شيء ثلاث مرات ، فلم يصب فيه فليتحول إلى غيره ) <sup>(٣)</sup> .

ومن هنا يجدر التنبيه بأنه يجب على التاجر أن يتحلى بأسمى الأخلاق كي يؤثر ذلك في غير المسلمين تأثيراً إيجابياً ، وما فتحت بلاد جنوب شرق آسيا ودخل فيها الإسلام إلا بحسن أخلاق

---

(١) رواه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال ، باب الاحتراف ، برقم ( ٢٣٢ ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ .

(٢) هو أمير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين ، أبو حفص ، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي ، القرشي العدوي ، الفاروق — رضي الله عنه — ، الشجاع الحازم ، صاحب الفتوحات ، يضرب بعدله المثل . ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة ، وكان إليه السفارة في الجاهلية ، وكان عند المبعث شديداً على المسلمين ، أسلم في السنة السادسة من النبوة وله سبع وعشرون سنة ، فكان إسلامه فتحاً على المسلمين ، وفرجاً لهم من الضيق . استشهد في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين هـ . انظر ترجمته : الاستيعاب ١٧٦٢/٤ ، وأسد الغابة ٣٦٤/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩٧/٢ — ٤٤٦ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٤٨٤/٤ — ٤٨٥ ، والأعلام ٤٥/٥ .

(٣) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه ، باب في الرجل يتجر في الشيء فلا يرى فيه ما يجب برقم : ( ٢٣٢١٣ ) تحقيق : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد - الرياض ، ط : الأولى ، ١٤٠٩ ، ورواه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال ، باب الاحتراف ، برقم ( ٢٣٤ ) .

تجار المسلمين بعد توفيق الله ؟ و ليتذكر التاجر قول النبي ﷺ : ( إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى وبر وصدق )<sup>(١)</sup> .

## الفصل الثاني :

تطبيقات فقهية للقاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) وفيه مباحث :

المبحث الأول : التأصيل الفقهي لبيع العربون ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف العربون لغة ، واصطلاحاً لدى المذاهب الأربعة .

المطلب الثاني : أقوال الفقهاء في بيع العربون وأدلته ، وحكمه .

المبحث الثاني : بيان حكم الشرط الجزائي ، وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الجزاء لغة واصطلاحاً ، وتعريف الشرط الجزائي لقباً .

المطلب الثاني : الشرط الجزائي وأدلته ، وحكمه .

المطلب الثالث : تطبيقات هذا الشرط في الحياة العملية المعاصرة .

المطلب الرابع : عقود المعاوضات المالية التي يدخلها الشرط الجزائي وموضعه منها .

المطلب الخامس : الفرق بين العربون والشرط الجزائي .

المطلب السادس : بيان حكم الشرط الجزائي .

المبحث الثالث : بيان أحكام الحقوق المعنوية ، وفيه مطالب .

---

(١) سبق تخرجه ص ٢٢ .

المطلب الأول : تعريف الحق لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : تعريف التأليف والابتكار لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث : أقوال العلماء في مسألة الابتكار والاختراع وأدلته ، وحكمهما .

المبحث الرابع : أحكام بيع الاسم التجاري ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الاسم لغة واصطلاحاً ، والاسم التجاري مركباً .

المطلب الثاني : المراد بالاسم التجاري .

المطلب الثالث : بيان حكم الشريعة الإسلامية في بيع الشعار التجاري .

المبحث الخامس : الأوراق التجارية وأحكامها ، وفيها مطالب :

المطلب الأول : تعريف الأوراق التجارية .

المطلب الثاني : خصائص الأوراق التجارية .

المطلب الثالث : وظيفة الأوراق التجارية وأنواعها .

المطلب الرابع : أحكام التعامل بالأوراق التجارية وفيها فروع .

الفرع الأول : تحصيل الأوراق التجارية .

الفرع الثاني : رهن الأوراق التجارية .

الفرع الثالث : خصم الأوراق التجارية .

المبحث الأول :

التأصيل الفقهي لبيع العربون ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تعريف العربون لغة ، واصطلاحاً لدى المذاهب الأربعة .

المطلب الثاني : أقوال الفقهاء في بيع العربون وأدلته ، وحكمه .

### المطلب الأول :

تعريف العربون لغة ، واصطلاحاً لدى المذاهب الأربعة .

جاء الإسلام الحنيف والعرب يتعاملون معاملات عديدة ويتعاقدون عقوداً متنوعة ، فأقر ما كان صالحاً ، ووضع ما كان غير صالح ، ومنها ما قيده بقيود ، وضبطه بضوابط ، تزيل ما فيه من الضرر ، وتكمل بما فيه من المصالح ، كما هو الحال في عقد السلم وغيره <sup>(١)</sup> .

ومن البيوعات التي كانت سابقة للإسلام بيع العربون .

وصورته لديهم : ( أن المشتري إن رضي البيع احتبس الثمن منه ، وإن سخطه ورفضه طاب العربون للبائع ) ، قال : ( وكان بيع العرب ) <sup>(٢)</sup> .

وهذا يدل على قدم هذا البيع في الحياة الإنسانية ؛ كنوع من أنواع التوثيق المتبعة .

ووجود البيع أو المعاملة في الجاهلية ليس دليلاً على تحريمها بل إن هناك من البيوعات في الجاهلية ما أقره الإسلام — ومنها ما لم يثبت فيه شيء عن المعصوم ﷺ ، إلا أن العلماء أحقوه بأقرب الأصول فيه وأبانوا عن حكم الإسلام فيه ، من خلال قواعده ، ومن ذلك هذا البيع .

---

(١) انظر : أمثلة لذلك في : صحيح البخاري ، كتاب البيوع ، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ٧٦٥/٢ ، وكتاب السلم ، باب السلم

إلى أن تنتج الناقة ، ٧٨٥/٢ ، وكتاب فضائل الصحابة ، باب أيام الجاهلية ، ١٣٩٣/٣ .

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، لعلي القاري ٧٦/٦ ، دار الفكر ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ١٤٢٢ هـ .

وأصبح العربون اليوم من المعاملات السائدة المتعارفة عند التجار ، وهو نوع وثيقة للتعامل تعتمد أعراف التجار ، والحاجة ماسة وداعية إلى تصحيح مثل هذا الشرط للمحافظة على سلامة العقود من التلاعب ، وليبيان ذلك أبدأ بالتعريف ، ثم الحكم ، وبعض الأمثلة الفقهية المعاصرة .

يقول الشيخ مصطفى الزرقاء <sup>(١)</sup> : ( ومن المعلوم أن طريقة العربون هي وثيقة الارتباط العامة في التعامل التجاري في العصور الحديثة ، وتعتمدها قوانين التجارة وعرفها ، وهي أساس لطريق التعهد بتعويض ضرر الغير عن التعطل والانتظار ) <sup>(٢)</sup> .

العربون لغة <sup>(٣)</sup> : العُربون أو العَرَبُون : كلمة معربة . قال أهل اللغة في العربان ست لغات عربان وعربون — بضم العين وإسكان الراء — فيهما وعربون — بفتحهما وأربان وأربون وأربون — بالهمزة بدل الغين — والوزن كالوزن ،

---

(١) هو الإمام العلامة الفقيه اللغوي الأديب المؤرخ ، العالم ابن العالم ، الشيخ مصطفى بن أحمد بن محمد الزرقا (١٣٢١-١٩٠١ ربيع الأول ١٤٢٠/١١-١٩٩٩/٧/٣) ابن العلامة الشيخ أحمد الزرقا ، فقيه عصره لا سيما في المعاملات والفقه المقارن ، وهو إلى جانب ذلك ضليع باللغة العربية والأدب ، تتلمذ على يديه ألوف من المشايخ والحقوقيين خلال تدريسه في جامعة دمشق ، ولا يزال كتابه المدخل الفقهي العام مرجعا أساسا في فهم علم الفقه ، ودرس في الأزهر بعد تخرجه من الثانوية الشرعية ، فالتحق بكلية الشريعة ودرس فيها على يد نخبة من كبار علمائها ، ثم تابع دراسته فتخصص في علم النفس أصول التدريس في كلية اللغة العربية في الأزهر أيضاً وحاز على شهادتها سنة ١٣٧٠ ، ومن مشايخه : الشيخ محمد أبو زهرة ، ومحمد الخضر حسين ، انتهت إليه إمامة الأزهر ، وأحمد محمد شاكر ، محمود بن محمد شلتوت ، شيخ الجامع الأزهر ، ومصطفى صبري ، ومشايخ كثيرون مما يدل على أنه رحال .

ينظر ترجمته : المعجم الجامع في تراجم المعاصرين ٢١٠/١ .

(٢) المدخل الفقهي العام ، مصطفى أحمد الزرقاء ٥٦٦/١ ، وانظر : مصادر الحق في الفقه الإسلامي مقارنة بالفقه الغربي ، د. عبد الرزاق السنهوري ، ٦٨/٢ ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ : ١٤٢٧هـ .

(٣) انظر : الصحاح مادة (عربن) ٢١٦٤/٦ ، والحكم والمحيط الأعظم مادة (ربن) ٢٦٣/١٠ ، ولسان العرب لابن منظور مادة (أ ر ب) ٢١٢/١ ، مادة (عربن) ٢٨٤/١٣ ، والمصباح المنير مادة (ع ر ب) ٤٠٠/٢ ، وتاج العروس مادة (عرب) ٣٣٧/٣ ، ٣٥٠ ، مادة (عربن) ٣٩٥/٣٥ ، والمعجم الوسيط مادة (عرب) ٥٩١/٢ .



وأفصحهن عربون بفتحهما . سمي بذلك ؛ لأن فيه إعرابا لعقد البيع أي : إصلاحا وإزالة فساد  
لئلا يملكه باشرائه .

وفي الاصطلاح الفقهي :

عرفه الحنفية بقولهم : « أن يشتري الرجل السلعة ، فيدفع إلى البائع دراهم ، على أنه إن أخذ  
السلعة ، كانت تلك الدراهم من الثمن ، وإن لم يأخذ فيسترد الدراهم » <sup>(١)</sup> .

تعريفه عند المالكية :

قال الإمام مالك : وذلك فيما نرى ——— والله أعلم ——— أن يشتري الرجل العبد ،  
أو الوليدة. أو يتكاري الدابة. ثم يقول للذي اشتري منه ، أو تكارى منه : أعطيك ديناراً، أو  
درهما ، أو أكثر من ذلك ، أو أقل. على أني إن أخذت السلعة ، أو ركبت ما تكاريت منك ،  
فالذي أعطيتك هو من ثمن السلعة. أو من كراء الدابة ، وإن تركت ابتياع السلعة ، أو كراء  
الدابة ، فما أعطيتك لك باطل بغير شيء <sup>(٢)</sup> .

وفي تاج الإكليل : ( أن يعطيه شيئاً على أنه إن كره البيع لم يعد إليه ) <sup>(٣)</sup> .

تعريفه عند الشافعية :

عرفه النووي في المنهاج : ( أن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن إن رضي السلعة ، وإلا  
فهبة ) <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : النتف فتاوى السعدي ٤٧٢/١ ، ٤٧٣ ، تحقيق : المحامي د/ صلاح الدين الناهي ، دار الفرقان / مؤسسة

الرسالة - عمان الأردن، بيروت لبنان ، ط : الثانية ، ١٤٠٤ .

(٢) موطأ مالك ٨٧٩/٤ ——— ٨٨٠ .

(٣) التاج والإكليل لمختصر خليل ، لأبي عبد الله المواق ٣٦٩/٤ ، دار الكتب العلمية ، ط : ١٤١٦ هـ ، وانظر : الشرح الكبير

٦٣/٣ .

وقوله في « الروضة » : ( أن يشتري سلعة من غيره ، ويدفع إليه دراهم على أنه إن

أخذ السلعة فهي من الثمن ، وإلا فهي للمدفع إليه مجاناً )<sup>(٢)</sup> .

تعريفه عند الحنابلة :

عرفه بقولهم : ( أن يدفع بعد العقد شيئاً ، ويقول : إن أخذت المبيع أتممت الثمن ، وإلا فهو لك

(<sup>(٣)</sup> .

وعرفه آخرون : ( أن يشتري شيئاً ، ويعطي البائع درهماً ، ويقول : إن أخذته ،

وإلا فالدرهم لك )<sup>(٤)</sup> .

تعاريف معاصرة :

١ - عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه : ( بيع السلعة مع دفع المشتري مبلغاً من المال إلى البائع

على أنه إن أخذ السلعة احتسب المبلغ من الثمن ، وإن تركها فالمبلغ للبائع ) (٥) .

٢- وقال الشيخ سعدي أبو جيب : ( ما يعجّله المشتري من الثمن على أن يحسب منه إن

مضى البيع ، وإلا استُحقَّ للبائع )<sup>(٦)</sup> .

عرفه د. محمد قلعة جي : ( ما يدفعه المشتري للبائع على أنه إن أخذ السلعة احتسب من الثمن ،

وإن لم يأخذها كان للبائع )<sup>(١)</sup> .

---

(١) منهاج الطالبين وعمدة المفتين للنووي ٢٧/٢ — ٢٨ ، دار الفكر ، ط : الأولى : ٥١٤٢٥ .

(٢) روضة الطالبين ٣٩٧/٣ .

(٣) انظر : الروض المربع ٦٦/٢ .

(٤) انظر : المبدع شرح المقنع ٥٩/٤ .

(٥) فقه المعاملات الحديثة مع مقدمات ومهدات وقرارات أ.د. عبد الوهاب أبو سليمان ص ٥٤٧ ، الدمام ، دار ابن

الجوزي ، ط ١ : ١٤٢٦ هـ .

(٦) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً سعدي أبو جيب ص ٢٤٦ ، دار الفكر . دمشق — سورية ، ط : الثانية : ٥١٤٠٨ .

٣- وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية : ( أن يشتري السلعة ، ويدفع إلى البائع درهماً أو أكثر ، على أنه إن أخذ السلعة ، احتسب به من الثمن ، وإن لم يأخذها فهو للبائع ) (٢) .

التعاريف المنقولة عن العلماء المتقدمين ، هي عبارة عن تعاريف بالمثل ، وذكر صورة من صور العربون ، وهو أمر ربما يكون مناسباً لمصنفاتهم الكبيرة ، التي تُعرض لشرح كتاب كامل ، أما بالنسبة لأبحاث صغيرة ، تعالج جزئيات معينة ، فالأولى — من وجهة نظر الباحث — أن يكون التعريف بالحد وهو أمر دقيق ، ولكن المراد المقاربة إن لم يكن السداد .

والتعريف الأكمل هو ما اشتمل فيه صفات ثلاث وهي :

١- كونه جامعاً .

٢- كونه مانعاً .

٣- كونه مختصراً في الألفاظ ، خالياً من الحشو (٣) .

ولعل أقرب تعاريف الفقهاء السابقين ما عرفه البهوتي (٤) في قوله : ( أن يدفع بعد العقد شيئاً ، ويقول : ( إن أخذت المبيع أتممت الثمن ، وإلا فهو لك ) (٥) .

المرجّحات :

---

(١) معجم لغة الفقهاء ص ٢٧٨ .

(٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ٩٣/٩ ————— ١٦٩ .

(٣) انظر : الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي ٢٥/٣ .

(٤) هو الإمام الفقيه العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي ، إمام الأئمة ، وشيخ الحنابلة بمصر في عصره . نسبته إلى ( بهوت ) في غربية مصر ولد سنة ١٠٠٠هـ ، وتوفي سنة ١٠٥١هـ . وله مؤلفات نافعة ، منها : ( الروض المربع شرح زاد المستقنع المختصر من المقنع ) ، و ( كشف القناع عن متن الإقناع للحجاوي ) ، و ( دقائق أولي النهى لشرح المنتهى ) ، و ( إرشاد أولي النهى لدقائق المنتهى ) وغيرها كثيرة . انظر : الأعلام ٣٠٧/٧ ، ومعجم المؤلفين ٢٢/١٣ ، وتسهيل السابلة ١٥٥٦/٣ ————— ١٥٥٧ .

(٥) انظر : الروض المربع ٦٦/٢ .

١ - كونه أخصرها .

٢ - كونه اشتمل على الصورة التي ذكرها غيره من المصنفين .

٣ - اشتماله على عبارة ( بعد العقد ) وهو ما أغفله عامة من عرفه من المصنفين مع أهميتها<sup>(١)</sup> .

ب - التعاريف المتأخرة أقرب لتعريف المراد بالعربون شرعاً بالحد ، ويؤخذ عليها :

١ - الطول نوعاً ما مع إمكان الاختزال في العبارة فيما نُقِلَ عن د. السنهوري .

٢ - بالنسبة لتعريف مجمع الفقه الإسلامي ، يؤخذ عليه ملاحظتان :

١ - قوله في تعريف مجمع الفقه الإسلامي : « إن أخذ السلعة » يرد عليه أنه ليس المراد

أخذ السلعة بل يكفي إمضاء العقد والموافقة عليه وتمكين البائع له من أخذها ، فإذا حصل ذلك فإنه يكون قد تم البيع .

٢ - كونه لم ينص على كلمة عقد ، وكذلك الشيخ سعدي ، ود. محمد قلعة جي<sup>(٢)</sup> .

التعريف المختار :

بيع العربون : دفع المشتري شيئاً بعد العقد إلى البائع ، على أنه إن أخذ السلعة

احتسب من الثمن ، وإن لم يأخذها كان للبائع . والله أعلم .

---

(١) انظر : شرح حدود ابن عرفة "الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية" للرصاع ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، المكتبة العلمية ، الأولى ، ١٣٥٠هـ ، والمصباح المنير ٤٠١/٢ .

(٢) انظر : تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٦/٣ ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان .

## المطلب الثاني :

أقوال الفقهاء في بيع العربون وأدلته ، وحكمه .

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين أساسيين :

القول الأول : مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية <sup>(١)</sup> ، وهو رواية عن عند الحنابلة واختيار أبي الخطاب <sup>(٢)</sup> ، والظاهرية <sup>(٣)</sup> ، رحم الله الجميع : قالوا بالمنع : وأنه لا يجوز فيبطل البيع والشرط معاً ، وهو المروي عن ابن عباس رضي الله عنهما .

واستدلوا أرباب هذا القول بأدلة من : الكتاب ، والسنة ، والأثر ، والمعقول ، وفيما يلي بيان لما استدلوأ به :

---

(١) انظر : النتف في الفتاوي للسغدي ٤٧٢/١ ، والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١٧٨ / ٢٤ ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب ، عام النشر : ١٣٨٧ هـ ، والاستذكار لابن عبد البر ١٩ / ١٠ ، تحقيق : سالم محمد عطا ، محمد علي معوض ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى : ١٤٢١ هـ ، والشرح الكبير ٦٣ / ٣ ، ومواهب الجليل ٣٦٩ / ٤ ، والمجموع ٤٠٨ / ٩ ، ومغني المحتاج ٣٩٥ / ٢ ، والمغني ١٧٥ / ٤ ، والشرح الكبير ٥٨ / ٤ ، والمبدع ٥٨ / ٤ ، والروض المربع ٣٢١ / ١ ، وكشاف القناع ١٩٥ / ٣ .

(٢) هو الإمام الفقيه الأصولي شيخ الحنابلة ، أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن الكلوزاني ، تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفراء . ولد سنة ٤٣٢ ، أحد أئمة المذهب وأعيانه ، كان فقيها عظيما كثير التحقيق ، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله شيء كثير جدا . وله مسائل ينفرد بها عن الأصحاب . من مؤلفاته : التمهيد ، والانتصار في المسائل الكبار ، و رؤوس المسائل ، وعقيدة أهل الأثر ، وله اشتغال بالأدب ، ونظم ، ومات في جمادى الآخرة سنة ٥١٠ هـ . انظر : طبقات الحنابلة ٢٥٨ / ٢ ، وذيل طبقات الحنابلة ١٧٠ / ١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٨٠ / ١٤ ، والأعلام ٢٩١ / ٥ .

(٣) انظر : الحلى بالآثار ، لابن حزم ١٧١ / ٨ ، دار الفكر — بيروت .

أ — من القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> .

( والباطل هو كل طريق لم تبحه الشريعة ، ... فيدخل فيه بيع العربان ) <sup>(٢)</sup> .

ب — من السنة :

ما روي عن النبي ﷺ أنه : ( نهى عن بيع العربان .. ) (٣) .

ج — من الآثار :

وروي أن عطاء بن أبي رباح <sup>(٤)</sup> وطاووس بن كيسان <sup>(١)</sup> كرها العربان في البيع <sup>(٢)</sup> .

---

(١) سورة البقرة جزء من الآية : ١٨٨ .

(٢) انظر : تفسير البحر المحيط لأبي حيان ٢٤٠/٣ ، تحقيق : صديقي محمد جميل ، دار الفكر — بيروت ، ط :

١٤٢٠هـ ، وأحكام القرآن ١٥٠/٥ .

(٣) أخرجه أبو داود باب في العربان ، برقم ( ٣٥٠٢ ) ، وابن ماجه في سننه باب بيع العربان برقم ( ٢١٩٢ ) ، ومالك في الموطأ كتاب البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان ، رقم (١) ، والبيهقي في السنن الكبرى باب النهي عن بيع العربان ، برقم ( ١٠٨٧٤ ) والحديث ضعيف ضعفه أئمة الحديث قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : ( وفيه راو لم يسم وسمي في رواية لابن ماجه ضعيفة عبد الله بن عامر الأسلمي وقيل هو ابن لهيعة وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والخطيب في الرواة عن مالك من طريق الهيثم بن اليمان عنه عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب وعمرو بن الحارث ثقة والهيثم ضعفه الأزدي وقال أبو حاتم صدوق وذكر الدارقطني أنه تفرد بقوله عن عمرو بن الحارث قال ابن عدي يقال إن مالكا سمع هذا الحديث من ابن لهيعة ورواه البيهقي من طريق عاصم بن عبد العزيز عن الحارث بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب ، وقال عبد الرزاق في مصنفه أنا الأسلمي عن زيد بن أسلم سئل رسول الله ﷺ عن العربان في البيع فأحله وهذا ضعيف مع إرساله والأسلمي: هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ) . التلخيص الحبير لابن حجر ٤٤/٣ — ٤٥ ، دار الكتب العلمية ط : الأولى : ١٤١٩ ، وضعفه الألباني في الجامع الصغير وزيادته برقم ( ٦٠٦٠ ) .

(٤) هو الإمام الفقيه المفسر عطاء بن أسلم بن صفوان الجندي القرشي ( ابن أبي رباح ) من فضلاء التابعين ، ولد في جند باليمن سنة ٢٧ ، ونشأ بمكة ، فكان مفتي أهلها ومحدثهم ، وقال بن سعد : ( كان هو مولى لبني فهر أو الجمح وانتهت إليه

هـ ————— من المعقول : لأنه من أكل أموال الناس بالباطل . ولما فيه غرر ؛ ولأن فيه شرطين مفسدين: شرط الهبة للعربون ، وشرط رد المبيع بتقدير أن لا يرضى .

ولأنه شرط للبائع شيئاً بغير عوض ، فلم يصح ، كما لو شرطه لأجنبي .

ولأنه بمثالة الخيار المجهول ، فإنه اشترط أن له رد المبيع من غير ذكر مدة ، فلم يصح ، كما لو قال : ولي الخيار ، متى شئت رددت السلعة ، ومعها درهم ، ولأنه مخالف للقياس .

ولأن فيه معنى القمار ، وأنه من قبيل الميسر<sup>(٣)</sup> ، الذي قال الله فيه : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا

الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup> .

فتوى أهل مكة وإلى مجاهد في زمانهما وأكثر ذلك إلى عطاء .... وكان ثقة فقيها عالماً كثير الحديث ، وهو أعلم الناس بمناسك الحج ( وتوفي بمكة ١١٤ هـ . انظر : سير أعلام النبلاء ٤٢٣/٥ ، وتهذيب التهذيب ، ١٩٩/٧ ، والأعلام ٢٣٥/٤ ، ومعجم المؤلفين ٢٨٣/٦ .

(١) هو الإمام الفقيه القدوة ، أبو عبد الرحمن الحميري ، طاووس بن كيسان الخولانيّ الهمدانيّ ، بالولاء ، من أكابر التابعين ، تفقها في الدين ورواية للحديث ، وتقصفا في العيش ، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك . أصله من الفرس ، عالم اليمن ، قال عنه ابن عباس : ( إني لأظن طاووس من أهل الجنة ) . وولد سنة ٥٣٣ هـ . توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمحى سنة ١٠٦ هـ ، وكان هشام بن عبد الملك حاجاً تلك السنة ، فصلى عليه . انظر : وفیات الأعيان ٥٠٩/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٩٥/٥ ، وتهذيب التهذيب ٨/٥ ، والأعلام ٢٢٤/٣ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه باب في العربان في البيع ٧/٥ ، وفيه ابن جريج مدلس من الطبقة الثالثة ، وقد عنعنه ، إلا أنه قد يحمل له هنا ؛ لكثرة ملازمته لعطاء . انظر : التبيين لأسماء المدلسين لأبي الوفا الطرابلسي الشافعي ص ١٢٥ ، تحقيق : يحيى شفيق حسن ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى : ١٤٠٦ هـ ، أحاديث البيوع المنهي عنها رواية ودراسة لخالد بن عبدالعزيز الباتلي ، ص ١٣٥ ، دار كنوز أشبيليا ، الرياض ، ط : الأولى ، ١٤٢٥ هـ .

(٣) انظر : الحاوي الكبير للماوردي في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٣٣٨/٥ ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى : ١٤١٩ هـ ، وحجة الله البالغة للدهلوي ص ٦٥ ، تحقيق : السيد سابق ، دار الجيل ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى : ١٤٢٦ هـ . (٤) سورة المائدة الآية : ٩٠ .

القول الثاني : أنه يجوز والبيع صحيح ، وهو الرواية الثانية عند الحنابلة .

وجاء في المستوعب : " ولا بأس ببيع العربون والأربون نص عليه " <sup>(١)</sup> .

وجاء في الإنصاف : " الصحيح من المذهب : أن بيع العربون صحيح . وعليه أكثر الأصحاب ونص عليه . وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في المحرر ، والتلخيص ، والشرح ، والفروع ، والمستوعب ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف : وهو القياس . وأطلقهما في الخلاصة ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق (٢) . والقياس المستند إليه هو " أنه لا بأس إذا كره المشتري السلعة أن يردّها ويرد معها شيئاً " . قال الإمام أحمد : ( وهذا في معناه ) وهذه صورة متفق على صحتها " .

وسئل الإمام أحمد عن العربون : تذهب إليه ؟

وقال : أي شيء أقول ؟ هذا عمر رضي الله عنه (٣) .

١ - وكذلك حديث النبي ﷺ : ( أنه أحل العربان في البيع ) (٤) .

٢ - ولما روي مرفوعاً : ( العربون لمن عربن ) (٥) .

---

(١) المستوعب في الفقه للسامري ٦٧/٢ ، بيروت ، دار خضر ، ط : ١٤٢٠ هـ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٥١/١١ ، ٢٥٢ ، وغاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، للكرمي ٢٦/٢ ، المؤسسة السعيدية ، الرياض ، ط : ١٤٠١ هـ .

(٥) انظر : المغني ٣٣١/٦ ، ٣٣٢ .

(٦) مصنف ابن أبي شيبة ، كتاب البيوع والأقضية ، باب في العربان في البيع ٧/٥ ، برقم (٢٣١٩٥) .

(٧) أورده السيوطي في " الجامع الصغير " أيضاً من رواية الخطيب في " رواة مالك " عن ابن عمر ، انظر : الجامع الصغير مع شرحه التيسير بشرح الجامع الصغير ، للمناوي ١٥٤/٢ ، والحديث باطل ، قاله الذهبي في الميزان ، وتبعه الألباني في السلسلة الضعيفة ٣٦٣/٣ ، وضعيف الجامع الصغير ٥٦٣/١ ، وانظر : تنزيه الشريعة المرفوعة عن أخبار الشيعة الموضوعة لابن عراق الكنتاني ١٩٧/٢ ، تحقيق / عبد الوهاب عبد اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري ، الناشر : دار الكتب العلمية — بيروت ط : الأولى ، ١٣٩٩ هـ .



ب - من الأثر : خبر عمر رضي الله عنه :

وهو قصة شراء نافع بن عبد الحارث رضي الله عنه <sup>(١)</sup> ( أنه اشترى دارا بمكة للسجن من صفوان بن أمية رضي الله عنه <sup>(٢)</sup> بأربعة آلاف فإن رضي عمر رضي الله عنه فالبيع له وإن لم يرض فلصفوان أربع مائة ، قال الأثر <sup>(٣)</sup> : قلت لأحمد : تذهب إليه ؟ قال : أي شيء أقول ؟ هذا عمر رضي الله عنه ) (٤) .

وجه الدلالة : أنه فعل عمر رضي الله عنه ، وهو حجة .

---

(١) هو الصحابي الجليل أحد القراء السبعة المشهورين نافع بن عبد الحارث بن حباله بن عمير بن غبشان ، . نسبه كلهم إلى خزاعة ، وساقوا نسبه إلى ملكان، وهو أخو خزاعة وأخو أسلم ، ولنافع صحبة ورواية ، واستعمله عمر على مكة والطائف وعسفان ، وكان نافع من فضلاء الصحابة وكبارهم ، وقيل : أسلم يوم الفتح ، وأقام بمكة ولم يهاجر ، . انظر : أسد الغابة ٢٨٤/٥ ، والإصابة في تمييز الصحابة ٣١٩/٦ ، والأعلام ٥/٨ .

(٢) هو صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن حذافة ، يكنى أبا وهب ، أسلم يوم حنين ويقول : ( ولما رأى صفوان كثرة ما أعطاه رسول الله ﷺ قال : والله ما طابت بهذا إلا نفس نبي ، فأسلم ، وكان من المؤلفة ، وحسن إسلامه ، وأقام بمكة ) . انظر : معرفة الصحابة لأبي نعيم ١٤٩٨/٣ ، والاستيعاب ٧١٨/٢ ، وأسد الغابة ٢٤/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١٤٨/٤ .

(٣) هو الإمام الحافظ العلامة أحمد بن محمد بن هانئ الطائي ، أو الكلبي ، الإسكافي ، أصله خراساني ، ولد في دولة الرشيد ، وهو من حفاظ الحديث ، أحد الأعلام ، ومصنف ( السنن ) ، وتلميذ الإمام أحمد . كان عالما بتوالييف ابن أبي شيبة ، لازمه مدة ، وهو من خيار عباد الله . قال أبو بكر الخلال : ( كان الأثرم جليل القدر ، حافظا ) وله كتب منها : ( علل الحديث ) وآخر في ( السنن ) و ( ناسخ الحديث ومنسوخه ) وتوفي ٢٦١ . انظر : سير أعلام النبلاء ٢١٢/١٠ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١١٤/٢ ، وتهذيب التهذيب ٧٨/١ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٢٥٩/١ ، تحقيق : الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى : ١٤٠٣ هـ ، والأعلام ٢٠٥/١ ، ومعجم المؤلفين ١٦٧/٢ .

(٤) رواه البخاري تعليقا في " صحيحه " ، كتاب الخصومات ، باب الربط والحبس في الحرم ٨٥٣/٢ ، مالك في الموطأ باب برقم : وابن أبي شيبة في مصنفه ٧/٥ ، والأزرق في " أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار " ١٦٥/٢ ، تحقيق : رشدي الصالح ملحق ، دار الأندلس للنشر — بيروت ، والفاكهي في " أخبار مكة في قدم الدهر وحديثه " ٢٥٤/٣ ، تحقيق : د / عبد الملك عبد الله دهيش ، دار خضر — بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٤ هـ ، والبيهقي في " معرفة السنن والآثار " ٨٩/٢ .

وقصة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهي : ( أنه اشترى جارية من امرأته وشرطت عليه أنه إن باعها فهي لها بالثمن ) (١) . وكذلك فعل ابن مسعود حجة ، هذا الأثر لم أجد من خرجه في كتب الحديث غير أنه ذكر ابن القيم في كتابه القيم " إعلام الموقعين " .

ج - من المعنى :

أن العربون إنما هو عوض عن الانتظار بالبيع ، وتوقيف السلعة حتى يختار المشتري ، وفي ذلك تفويت فرصة بيعها بعقد ناجز ، وبسعر قد يكون أفضل مما باعها به بطريق بيع العربون (٢) .

القول الراجح : يتبين لي بعد هذا العرض الموجز رجحان وقوة أدلة قول القائلين بجواز بيع العربون ، وضعف أدلة القول الأول ، وذلك لما يلي :

أولاً : لموافقته روح الشريعة وهو تحقيق العدل ونفي الظلم ، حيث لا ضرر ولا ضرار .

وثانياً : إنه أخذ هذا باختيار المشتري .

وثالثاً : أن فيه مقابلاً ؛ لأن السلعة إذا ردت نقصت قيمتها في أعين الناس ، فمثلاً إذا قيل : هذا الرجل اشترى هذه السيارة بخمسين ألفاً وأعطاه خمسمائة ريال عربوناً ، ثم جاء للبائع وقال : أنا لا أريدها ، فإن الناس سيقولون : لولا أن فيها عيباً ما ردها فتنقص القيمة .

---

(٥) انظر : إعلام الموقعين ٣/٣٠٢ ، وكان زيد بن أسلم يقول : أجازته رسول الله ﷺ ، وذكر الإمام أحمد أن محمد بن مسلمة الأنصاري اشترى من نبطي حزمة حطب ، واشترط عليه حملها إلى قصر سعد . وقصة ابن مسعود المذكورة أعلاه ، قال ابن القيم : ( وفي ذلك اتفاقهما على صحة البيع والشرط ، ذكره الإمام أحمد وأفتى به ) وأجازته مجاهد ، وزيد بن أسلم .

(٢) انظر : مصادر الحق ٢/٦٩ ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، الشيخ عبد الله المنيع ص ١٥٥ ، بيروت — المكتب الإسلامي ، ط : الأولى : ١٤١٦ هـ .

رابعاً : ضعف الإمام أحمد الحديث المروي في النهي عنه . وهذا اختيار كثير من المعاصرين منهم : شيخنا العلامة ابن عثيمين <sup>(١)</sup> .

خامساً : عليه العرف العملي في جميع البلدان الإسلامية لدى التجار <sup>(٢)</sup> .

ويكثر هذا النوع من المعاملة في الإيجارات بأنواعها ، وبيع السيارات في المعارض ، والمقاولات المعمارية . والعادة محكمة حيث لم تخالف نصاً <sup>(٣)</sup> ، وهو المروي عن ابن سيرين وابن المسيب <sup>(٤)</sup> قالوا : ( لا بأس إذا كره السلعة أن يردّها ويرد معها شيئاً ) ، وعليه الفتوى في اللجنة الدائمة بالملكة العربية السعودية <sup>(٥)</sup> ، وقرار مجمع الفقه الإسلامي ما نصه : ( بسم الله الرحمن الرحيم

---

(١) الشرح الممتع ٢٥٤/٨ ، واختاره الشيخ المنيع في بحوث في الاقتصاد الإسلامي ص ١٦٢ ، وأ.د. وهبة الزحيلي في الفقه الإسلامي وأدلته ، ٣٤٣٥/٥ ، دار الفكر ، دمشق ، ط : الرابعة : ١٤١٨ هـ ، ود. السنهوري في مصادر الحق ٦٨/٢ ، ود. أسامة الحموي في الشرط الجزائي وسلطة القاضي في تعديله ص ١٨٧ ، مطبعة الزرععي ، دمشق ، ط ١ : ١٤١٨ هـ ، وأ.د. رفيع المصري في بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه ص ٣٣ ، دار المكتبي ، ط ١ : ١٤٢٠ هـ .

(٢) ذكر ذلك الشيخ محمد المختار السلامي ص ٧٧٥ ، من مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، الدورة الثامنة ، ع ٨ ج ١ سنة ١٤١٥ هـ — ١٩٩٤ م .

(٣) انظر : الأشباه والنظائر ، للسيوطي ص ٨٩ ، وقواعد الفقه ، للمجدي ص ٩٠ ، الصدف بيلشرز — كراتشي ، ط : الأولى ١٤٠٧ .

(٤) هو التابعي الجليل سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي ، أبو محمد : عالم المدينة ، سيد التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة . جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، وكان يعيش من التجارة بالزيت ، لا يأخذ عطاءاً . وكان أحفظ الناس لأحكام عمر ابن الخطاب وأفضيته ، حتى سمي راوية عمر ، ولد لستين مضتاً من خلافة عمر وتوفي بالمدينة سنة أربع وتسعين ، وكان يقال لهذه السنة سنة الفقهاء لكثرة من مات فيها .

انظر : طبقات الفقهاء ٥٧/١ ، وسير أعلام النبلاء ١٢٤/٥ وما بعدها ، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر ٨٤/٤ ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط : الأولى : ١٣٢٦ هـ — والأعلام ١٠٢/٣ .

(٥) فتاوى في اللجنة الدائمة في المملكة العربية السعودية ١٣٢/١٣ — ١٣٣ — ١٣٤ — ٢٦٠ ، الفتوى رقم

(٩٣٨٨) ، والفتوى رقم (١٩٦٣٧) ، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء — الإدارة العامة للطبع — الرياض .

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه .  
قرار رقم: ٧٦ / ٣ / ٨٥ بشأن بيع العربون ، إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره  
الثامن بيندر سيري باجوان ، بروناي دار السلام من ١ إلى ٧ محرم ١٤١٤هـ الموافق ٢١ - ٢٧  
يونيو ١٩٩٣ م ، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع : " بيع العربون  
". وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله ، قرر ما يلي :

١ - المراد ببيع العربون بيع السلعة مع دفع المشتري مبلغا من المال إلى البائع على أنه إن أخذ  
السلعة احتسب المبلغ من الثمن وإن تركها فالمبلغ للبائع ، ويجري مجرى البيع الإجارة ؛ لأنها بيع  
المنافع . ويستثنى من البيوع كل ما يشترط لصحته قبض أحد البدلين في مجلس العقد ( السلم ) ،  
أو قبض البدلين ( مبادلة الأموال الربوية والصرف ) ، ولا يجري في المراجعة للآمر بالشراء في  
مرحلة المواعدة ولكن يجري في مرحلة البيع التالية للمواعدة .

٢ - يجوز بيع العربون إذا قيدت فترة الانتظار بزمان محدود . ويحتسب العربون جزءا من الثمن إذا  
تم الشراء ، ويكون من حق البائع إذا عدل المشتري عن الشراء ( ١ ) .

قلت : هذا إذا لم يكن العربون فاحشاً ومرده العرف ، وإضافة إلى ذلك لا بد أن يتقيد بزمان  
، وهو رواية أخرى عند الحنابلة ؛ لأن البائع أو المؤجر لا يدري إلى متى ينتظر ، فعدم التوقيت غير  
مناسب ؛ لما يلزم عليه من طول الأمد بلا نهاية ، ويترتب عليه من الضرر ما فيه كفاية ، ومنعاً  
للغرر ، وحسماً للمنازعة . وهذه هي النتيجة التي اتفق عليها عامة من كتب فيه — بخصوصه —  
بحثاً من المعاصرين . وبهذا تصبح المسألة إجماع عملي .

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٥٤٠/٨ .

المبحث الثالث : بيان حكم الشرط الجزائي ، وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : تعريف الجزاء لغة واصطلاحاً ، وتعريف

الشرط الجزائي لقباً.

المطلب الثاني : الشرط الجزائي وأدلته ، وحكمه .

المطلب الثالث : تطبيقات هذا الشرط في الحياة العملية المعاصرة .

المطلب الرابع : عقود المعاوضات المالية التي يدخلها الشرط الجزائي وموضعه منها .

المطلب الخامس : الفرق بين العربون والشرط الجزائي.

المطلب السادس : بيان حكم الشرط الجزائي .

## تمهيد :

لما كان الإسلام خاتم الأديان فقد كان شاملاً وصالحاً لكل زمان ومكان ، فما من مسألة قديمة أو جديدة إلا ويمكن استنباط حكمها الشرعي منه ، وقد بذل الفقهاء والمعاصرون جهداً كبيراً في استنباط الأحكام الشرعية الفقهية للمسائل الجديدة ، وأنشئت من أجل ذلك المجامع الفقهية ، وإذا أردنا النظر إلى بعض المسائل الفقهية المعاصرة وكيف استنبط الفقهاء حكمها لوجدنا عجباً ، ومن أكثر ما استجد في هذا العصر من المسائل التي تتعلق بالمعاملات المالية نظراً لاتساع التجارة والإنشاء والبنوك وغير ذلك ولأهمية هذا . أذكر منها ما يهمني على سبيل المثال :

- ١- الشرط الجزائي . ٢- بيع الاسم التجاري . ٣- الحقوق المعنوية ، كالتأليف ونحوه .
- ٤- خصم الأوراق التجارية .

ازدادت قيمة الزمن في الحركة الاقتصادية ، وغدا تأخر أحد المتعاقدين أو امتناعه عن تنفيذ التزاماته في مواعييدها المشروطة مضرراً بالطرف الآخر في وقته وماله ، فلو أن متعهداً ——— مثلاً — بتقديم المواد الصناعية إلى صاحب معمل تأخر عن تسليمها إليه في الموعد المضروب ؛ لتعطل العمل وعمّاله ، ولو أن بائع بضاعة لتاجر تأخر في تسليمها حتى هبط سعرها لتضرر التاجر المشتري بخسارة قد تكون فادحة ، وكذا تأخر الصانع عن القيام بعمله في وقته ، وكل متعاقد إذا تأخر أو امتنع عن تنفيذ عقده في مواعده .

فهذه الأحوال وأمثالها ضاعفت احتياج الناس إلى أن يشترطوا في عقودهم ضمانات مالية على الطرف الآخر ، ومثل هذا الشرط هو ما اصطلاح على تسميته ب———— ( الشرط الجزائي ) . ومن المعلوم بداهة أن مصطلح ( الشرط الجزائي ) لم يعرف في الفقه الإسلامي إلا في العصر الحاضر ، وإنما جاء ذكره في صور مسائل فقهية .

ولعل أول وجود له في الفقه الإسلامي ، ما روى البخاري في ( صحيحه ) بسنده عن ابن سيرين<sup>(١)</sup> أن رجلاً قال لكريه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل معك يوم كذا أو كذا فلك مائة درهم فلم يخرج ، فقال شريح<sup>(٢)</sup> : ( من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه ) ، وعن ابن سيرين : أن رجلاً باع طعاما وقال : إن لم آتكَ الأربعاء فليس بيني وبينك بيع فلم يجيء ، فقال شريح للمشتري : أنت أخلفت فقضى عليه . اهـ<sup>(٣)</sup> .

أما الفقهاء المعاصرون فقد تعرضوا لبحثه في كتبهم بهذا الاسم ، وبينوا العوامل التي أدت إلى التوسع في الأخذ به .

فقال الأستاذ مصطفى الزرقاء : ( في أواخر العهد العثماني اتسعت في الدولة التجارة الخارجية مع أوروبا وتطورت أساليب التجارة الداخلية والصنائع وتولدت في العصر الحديث أنواع من

---

(١) هو الإمام الجليل ، التابعي الكبير ، العالم النحرير ، أبو بكر : محمد بن سيرين البصري ، الأنصاري بالولاء ، إمام وقته في علوم الدين بالبصرة ، تابعي . من أشرف الكتّاب . ولد سنة ٣٣ ، وتوفي في البصرة ١١٠ هـ . نشأ بزازا ، في أذنه صمم . وتفقه وروى الحديث ، واشتهر بالورع وتعبير الرؤيا . قال بن سعد : ( كان ثقة مأمونا عاليا رفيعا فقيها إماما كثير العلم ورعا ) ، واستكتبه أنس بن مالك ، بفارس . وكان أبوه مولى لأنس ، وقال بن المديني : ( أصحاب أبي هريرة ستة منهم : ابن سيرين ) ، ينسب له كتاب ( تعبیر الرؤيا ) ذكره ابن النديم ، وهو غير ( منتخب الكلام في تفسير الأحلام ) . انظر : سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦٣ ، وتذكرة الحفاظ ١/ ٦٢ ، وتهذيب التهذيب ٩/ ٢١٤ ، والأعلام ٦/ ١٥٤ .

(٢) هو القاضي الفقيه ، أبو أمية ، شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي قاضي الكوفة ، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام . أصله من اليمن ، يقال : له صحبة ولم يصح ، بل هو ممن أسلم في حياة النبي ﷺ ——— وانتقل من اليمن زمن الصديق ، ولي قضاء الكوفة ، في زمن عمر وعثمان وعلي ومعاوية . واستغنى في أيام الحجاج ، فأعفاه سنة ٧٧ هـ ، وكان ثقة في الحديث ، مأمونا في القضاء ، وكان شاعرا فائقا . وعمر طويلا ، ومات بالكوفة سنة ٧٨ هـ ——— ، وقال الشعبي : ( كان شريح أعلمهم بالقضاء ، وكان عبدة يوازيه في علم القضاء ) . انظر ترجمته : الاستيعاب ١/ ٧٠ ، وأسد الغابة ٢/ ٦٢٤ ، والاصابة ٣/ ٢٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٤٩ ، والأعلام ٣/ ١٦١ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه باب : ( ما يجوز في الاشتراط والثنيا في الإقرار ، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم ، وإذا قال : مائة إلا واحدة أو ثنتين ) ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ، باب ( الشرط في الكراء ) ، رقم ( ١٤٣٠٣ ) .

الحقوق لم تكن معهودة ؛ كامتياز المؤلف والمخترع وكل ذي أثر فني جديد في استثمار مؤلفاته ، أو مخترعاته ، أو آثاره الفنية مما سمي بالملكية الأدبية والصناعية ، واحتاج أصحاب هذه الحقوق والامتيازات إلى بيعها والتنازل عنها لغيرهم من القادرين على استثمارها.

إلى أن قال : واتسع مجال عقود الاستصناع في التعامل بطريق الإيصاء على المصنوعات مع المعامل والمصانع الأجنبية وكذا عقود المتعهد بتقديم اللوازم والأرزاق والمواد الأولية إلى الدوائر الحكومية والشركات والمعامل والمدارس مما سمي ( عقود التوريد ) وكل ذلك يعتمد على المشارطات في شتى صورها .

وذكر الدكتور عبد الرزاق السنهوري تعريف الشرط الجزائي وسبب تسميته بذلك فقال : يحدث كثيرا أن الدائن والمدين لا يتركان تقدير التعويض إلى القاضي كما هو الأصل بل يعمدان إلى الاتفاق مقدما على تقدير هذا التعويض، فيتفقان على مقدار التعويض الذي يستحقه الدائن إذا لم يقم المدين بالتزامه ، وهذا هو التعويض عن عدم التنفيذ ، أو على مقدار التعويض الذي يستحقه الدائن إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه، وهذا هو التعويض عن التأخير ، هذا الاتفاق مقدما على التعويض يسمى بالشرط الجزائي ، وسمي بالشرط الجزائي ؛ لأنه يوضع عادة كشرط ضمن شروط العقد الأصلي الذي يستحق التعويض على أساسه. اهـ<sup>(١)</sup> .

قلت : هذا العقد من المعاملة التي انتشرت في بقاع الأرض بين التجار لا سيما في الشركات والمؤسسات التجارية والمدارس الأهلية والخيرية ليضمن العاقد بقاءه في العمل الذي أنيط إليه ، وفي المقابل للطرف الآخر تشجيع في استمرار العمل معه .

(١) انظر : أبحاث هيئة كبار العلماء ١٥٢/١ — ١٥٤ ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ط : الثانية : ١٤٢٥ هـ .



## المطلب الأول :

تعريف الجزاء لغة واصطلاحاً ، وتعريف الشرط الجزائي لقباً.

قد مر تعريف الشرط لغة واصطلاحاً في المقدمة ؛ لذا استغنيت عنه في هذا المقام فأبدأ بتعريف

الجزاء لغة واصطلاحاً : الجزاء جزى يجزي جزاء ، يأتي لغة <sup>(١)</sup> بمعان عدة أهمها ما يلي : ١ -

الثواب والمكافأة على الشيء ، ومقابلة العمل بما يمثله . ومنه قوله تعالى : ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ

تَزَكَّى﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَجَزَاءُ مَا صَبَرُوا جَنَّةٌ وَحَرِيرٌ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنه قولهم : ( جازيته جزاء — بالكسر — إذا قابلته على فعله القبيح بمثله ) .

٢ - يأتي بمعنى العقاب ، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ...﴾ قَالُوا

جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾ <sup>(٤)</sup> .

٣ - يأتي بمعنى العوض والبدل ، ومنه قوله تعالى : ﴿رَبِّ رَأَيْتُ مَا تَعْبُدُونَ...﴾ <sup>(٥)</sup> أي : بدل منه <sup>(٦)</sup>

. وهذا المعنى الأخير أليق بالشرط الجزائي إذ هو تقدير للعوض وهو بدل عن الضرر . المحتمل  
كما سيأتي .

---

(١) انظر : مجمل اللغة باب الجيم والزاي وما يثلثهما ١/١٨٨ ، ومقاييس اللغة مادة (جزى) ١/٤٥٥ ، ولسان العرب مادة

(جزى) ١٤/١٤٣ ، والمعجم الوسيط مادة (جزى) ١/١٢٢ .

(٢) سورة طه جزء من الآية : ٧٦ .

(٣) سورة الإنسان الآية : ١٢ .

(٤) سورة يوسف الآية ٧٤ — ٧٥ .

(٥) سورة المائدة جزء من الآية : ٩٥ .

(٦) انظر : تفسير الطبري ١٠/١٣ .

واصطلاحاً : هو ( كل ما يناله الإنسان المكلف من الله عز وجل من مكافأة مقابلته عمله الاختياري الحسن شرعاً في الدنيا والآخرة ، ومن عقاب على عمله السيء شرعاً في الدنيا والآخرة )<sup>(١)</sup> .



## المطلب الثاني :

تعريف الشرط الجزائي باعتباره لقباً وأسماءه .

اختلفت تعريفات الشرط الجزائي في القانون الوضعي تبعاً لاختلاف المعرف — بكسر الراء — فتعريف القانون للشرط الجزائي كمادة من المواد يختلف عن تعريف شراح القانون والمجتهدين في ضوءه ، فالتعريف الموضوع كمادة من المواد يظل قاصراً عن بيان حقيقة الشرط الجزائي ؛ لأنه إنما وضع مسaire للاجتهد في وقت وضعه خلافاً لتعريفات الشراح .

عرف شراح القانون بأنه : ( ذلك الشرط الذي يفرض على الشخص ضرورة أداء مبلغ ، أو شيء كجزاء لعدم قيامه بتنفيذ التزامه ، أو لتأخره في تنفيذه ) . وهذا تعريف الغريين .

وعرف بأنه : ( اتفاق بين الطرفين يحدد مقدماً مقدار التعويض الذي يجب على المدين أن يدفعه إلى دائنه في حالة عدم تنفيذ التزامه ، أو تأخره في تنفيذه ) .

---

(١) انظر : المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم ، للدكتور / محمد بن إبراهيم الشافعي ص ٣٨٠ ، مطبعة السنة المحمدية ، ط : الأولى : ١٤٠٢ ،

والشرط الجزائي في المحكمة الكبرى وديوان المظالم بمدينة الرياض ، لعبد الله بن محمد الشهري ، بحث تكميلي لنيل الماجستير ص ٤١ ، جامعة الإمام محمد سعود — الرياض — ١٤١٨ هـ .

وعرف بأنه : ( التعويض الذي يشترطه العاقدان في العقد ويقررانه بنفسهما عند عدم القيام بتنفيذ الموجب أو حصول التأخير في الوفاء ) .

وعرف بأنه : ( اتفاق الطرفين مسبقاً في العقد ، أو في عقد لاحق يكمله على مقدار التعويض عن الضرر الواقع عن الإخلال بتنفيذ التزام على أن يتم هذا الاتفاق قبل وقوع الإخلال بالتنفيذ ) واختار الدكتور عادل قوته بأنه : ( اتفاق المتعاقدين مقدماً على مقدار التعويض الذي يستحقه أحدهما إذا لم يقيم الآخر بتنفيذ التزامه أو تأخر في تنفيذه ) (١) .

أما أسماؤه فكثيرة منها : من رجح أنه مجرد اتفاق ملزم أطلق اسم : ( البند الجزائي ، أو التعيين بالاتفاق ، أو التعيين الاتفاقي ) ، الأول هو المستعمل في القانون الفرنسي واعتمدها ورجحها القانون اللبناني .

ومن رجح أنه تعويض عن الضرر أطلق عليه اسم ( التعويض الاتفاقي ) وهذا المنصوص في القانون المصري وعليه أكثر شراح القانون المصري ومن تبعهم .

ومن رجح أنه جزاء وعقوبة فضل عبارة ( الجزاء الاتفاقي ، أو الجزاء التعاقدي ، أو الجزاء الإيصائي ) .

لكن يظل اسم ( الشرط الجزائي ) هو الأشهر ورجحه القضاء القانوني وجرى به العرف ، وهو الاسم التاريخي لهذه المعاملة حيث كان القانون الروماني يطلق عليها هذا الاسم ، واسم ( الشرط الجزائي ) أدل على الإلزام الذي تتميز به هذه المعاملة ؛ لذا يترجح هذا الاسم عند الباحثين المعاصرين ، وعموماً فلا أثر في القانون للاختلاف في التسمية على استحقاق الشرط الجزائي فيصح بأي عبارة ، أو لفظ (٢) .

---

(١) العرف وحجته لعادل قوته ٣١٧/١ .

(٢) هذه التعريفات نقلتها من كتاب الشرط الجزائي للدكتور / محمد عبد العزيز اليميني ص ١٨ — ٢٣ .

### المطلب الثالث :

تطبيقات هذا الشرط في الحياة العملية المعاصرة .

وتطبيقات هذا الشرط متنوعة كثيرة في الحياة العملية ، من ذلك :

١- شروط المقاوله قد تتضمن شرطا جزائيا يلزم المقاول بدفع مبلغ معين عن كل يوم أو عن كل أسبوع أو عن كل مدة أخرى من الزمن يتأخر فيها المقاول عن تسليم العمل المعهود إليه إنجازه ، ولأئحة المصنع قد تتضمن شروطا جزائية تقتضي بخضم مبالغ معينة من أجره العامل جزاء له على الإخلال بالتزاماته المختلفة .

٢- وتعريفه مصلحة السكك الحديدية أو مصلحة البريد قد تتضمن تحديد مبلغ معين هو الذي تدفعه المصلحة للمتعاقد معها في حالة فقد طرد أو فقد رسالة. واشترط حلول جميع أقساط الدين إذا تأخر المدين في دفع قسط منها هو أيضا شرط جزائي، ولكن من نوع مختلف ، إذ هو هنا ليس مقدارا معيناً من النقود قدر به التعويض ، بل هو تعجيل أقساط مؤجلة. اهـ.

٣- وجاء في نظام المناقصات والمزايدات السعودي ما نصه :

( إذا تأخر المقاول عن إتمام العمل وتسليمه كاملا في المواعيد المحددة ولم تر اللجنة صاحبة المقاوله داعيا لسحب العمل منه توقع عليه غرامة عن المدة التي يتأخر فيها إكمال العمل بعد الميعاد المحدد للتسليم إلى أن يتم الاستلام المؤقت دون حاجة إلى أي تنبيه للمقاول ويكون توقيع الغرامة على المقاول كما يلي :

١ % عن الأسبوع الأول ١.٥ % عن الأسبوع الثاني ٢ % عن الأسبوع الثالث ٢.٥ % عما زاد عن ثلاثة أسابيع ٣ % عن أية مدة تزيد على أربعة أسابيع. اهـ .

٤- أن مصلحة البريد وشركات النقل تحدد مبلغاً من المال تدفعه أو الشركة في حالة ضياع طرد عُهد إليها نقله ، أو فقد خطاب موصّى عليه ( مسجل ) .

وعلى الجملة لا تكاد ترى عقداً يرم الآن خالياً عن مثل هذا الاشتراط <sup>(١)</sup> .



#### المطلب الرابع :

عقود المعاوضات المالية التي يدخلها الشرط الجزائي وموضعه منها :

أولاً : لا يجوز دخول الشرط الجزائي على عقود المدائنة أي : ما كان الالتزام فيها ديناً ، والتي يؤدي الشرط الجزائي فيها إلى أخذ مبالغ مالية مقابل التأخر في سداد الدين المستحق مثل : عقد السلم <sup>(٢)</sup> ، والقرض <sup>(٣)</sup> ، والبيع المؤجل <sup>(٤)</sup> ، والبيع التقسيط <sup>(٥)</sup> ، والشرط الجزائي على المستصنع

---

(١) انظر : أبحاث هيئة كبار العلماء ١/ ١٥٦ ، والعرف وحجته لعادل قوته ١/ ٣١٧ .

(٢) السلم : ( أن يسلم عينا حاضرة في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ) . وقال في المطلاع : ( هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد ) انظر : المغني ٤/ ٢٠٧ ، والمبدع ٤/ ١٧١ ، والإنصاف ٥/ ٨٤ .

(٣) القرض : ( هو دفع المال إلى الغير لينتفع به ويرد بدله ) . انظر : المبدع ٤/ ١٩٤ ، والإنصاف ٥/ ١٢٣ ، والروض المربع ١/ ٣٦١ ، وكشاف القناع ٣/ ٣١٢ .

(٤) هو : ( أن يتملك الممول بيتا ، ثم يبيعه إلى العميل بربح بيعا مؤجلا ويستلم منه الثمن بأقساط معلومة في عقد البيع ، يمكن أن يعفيه هذا البيع المؤجل مطلقا عن بيان نسبة الربح ، وحينئذ يكون تعيين تلك النسبة بيد الممول . ويمكن أيضا أن يعقد البيع عن طريق المراجعة ، وذلك بأن يصرح في العقد بنسبة الربح الذي يتقاضاه الممول زائدا على تكاليفه الفعلية ) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٦/ ٥٧ .

(٥) هو : ( بيع يعجل فيه المبيع ، ويتأجل الثمن ، كله أو بعضه ، على أقساط (= نجوم) معلومة ، لآجال معلومة ) . انظر : بيع التقسيط تحليل فقهي ٦/ ١٨٦ ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي .

في عقد الاستصناع<sup>(١)</sup> والمستورد على عقد التوريد<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الشرط الجزائي يؤدي إلى الربا المحرم.

ثانياً : أما العقود التي لا يكون الالتزام فيها ديناً مثل : عقد التوريد في المورد ، والاستصناع في جانب الصانع ، والإجارة<sup>(٣)</sup> ونحوها فقد وقع الخلاف فيها ورجحت فساد الشرط الجزائي وصحة العقد<sup>(٤)</sup> .



### المطلب الخامس :

الفرق بين الشرط الجزائي ، وبيع العربون .

يشبه الشرط الجزائي العربون في بعض الأمور منها :

١- أن كلا منهما التزام من أحد العاقلين للآخر .

٢- أن كلا منهما يقصد منه سلامة العقود من التلاعب بها ، وحث المتعاقد على التنفيذ ، وذلك بتخويله من مغبة عدم التنفيذ ؛ لأن هذا يعرضه لخسارة العربون ، أو دفع الشرط الجزائي .

---

(١) هو : ( بيع سلعة ليست عنده على غير وجه السلم فهو عقد على مبيع في الذمة مشروط فيه العمل فمن قال لغيره : اصنع لي كذا بكذا درهماً ، واتفقا على ذلك انعقد عقد الاستصناع ) انظر : عقد الاستصناع إعداد الشيخ كمال الدين جعيط ٩٤٩/٧ ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي .

(٢) هو ( عقد يلتزم فيه المورد بتقديم سلعة معينة بثمن معين لجهة معينة في موعد معين ) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٩٠٢/٧ .

(٣) هي ( عقد على منفعة مباحة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة مدة معلومة ، أو عمل معلوم بعوض معلوم ) انظر : الروض المربع ٤١١/١ .

(٤) انظر: الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة للدكتور : محمد عبد العزيز اليميني ص ٣٠٥ .

٣- أن كلاً منهما يتضمن تقديراً لمبلغ يدفع عند الإخلال بالعقد في الشرط الجزائي ، وعند العدول عن العقد في العربون .

هذا التشابه دعا بعض الباحثين إلى القول بأن الشرط الجزائي من باب العربون ، أو الاستدلال على جواز الشرط الجزائي بجواز العربون عند بعض الفقهاء .

والتحقيق في هذه المسألة أن هناك فروقاً كبيرة بينهما ، وهي تمنع أن يكون الشرط الجزائي من باب العربون ، أو الاستدلال على جواز الشرط الجزائي بجواز العربون ومن تلك الفروق :

١- أن العربون هو المقابل لحق العدول عن العقد ، أما الشرط الجزائي فهو تعويض عن ضرر وقع فعلاً .

٢- لا يجوز تخفيض العربون أما الشرط فيجوز تخفيضه وزيادته حتى يكون متناسباً مع الضرر ، وذلك بحكم القاضي .

٣- لا يجوز للدائن في حالة دفع العربون المطالبة بالتنفيذ العيني ، أما في الشرط الجزائي فيجوز له ذلك ؛ فعلى هذا فيكون قياس الشرط الجزائي على بيع العربون قياساً مع الفارق ، فيكون فاسداً .

ومع ترجيح القول بالفرق بين العربون والشرط الجزائي ، إلا أن الاثنين جائزان ، وبينهما تشابه ؛ إذ فيهما حافز كبير لإتمام العقد في وقته المضروب له ، ودافع للوفاء بالعقد .

٤- العربون جزء من الثمن ، أو الأجرة متى ما اختار دافعه المضي في العقد ، أما الشرط الجزائي فلا علاقة له بالثمن أو الأجرة فهو تعويض عن الضرر .

٥- العربون يتفق عليه وقت العقد ولا يتصور بعده بخلاف الشرط الجزائي يجوز بعد العقد في اتفاق لاحق قبل وقوع الضرر .

٦- العربون يقبض عند إبرام العقد ، بل حتى قبل تمام العقد والمضي فيه ، أما الشرط الجزائي فلا يكون إلا متأخراً عن العقد عن حصول شرطه وهو الضرر .

٧- الشرط الجزائي يستحق عند عدم تنفيذ العقد أو التأخر فيه ، أو التنفيذ المعيب ، أو الجزائي وليس هناك ما يسمى عربون تأخير ، أو عربون عيب .

٨- أن تحقق الشرط الجزائي لا يؤدي بالضرورة إلى فسخ العقد ، أما العدول بموجب العربون فإنه يؤدي إلى فسخ العقد <sup>(١)</sup> .

قلت : من الفروق كذلك : أن جمهور الفقهاء على منع بيع العربون ، فهو أصل مختلف فيه ، بخلاف الشرط الجزائي الجمهور من المعاصرين على جواز ذلك .



#### المطلب السادس :

#### حكم الشرط الجزائي .

للعلماء في تخريج الشرط الجزائي فقهاء عدة أقوال منها :

القول الأول : تخريجه على بيع العربون .

ووجه الشبه بينهما أن كلاهما تقدير للتعويض ، فالشرط الجزائي تقدير للتعويض في حال

الإخلال بالعقد ، والعربون تقدير للتعويض في حال العدول عن العقد .

ونوقش هذا القول بأن الفروق بينهما أكثر مما يجمع بينهما كما سبق ، أن جمهور الفقهاء على منع

---

(١) انظر: الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة للدكتور : محمد عبد العزيز اليميني ص ١٥٧ — ١٦٠ ، وبيع العربون وبعض التطبيقات المعاصرة للدكتور علي الزيلعي ص ٢٨ ، والشرط الجزائي للدكتور / الصديق محمد الأمين الضير ٨ ، مقدم لجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثانية عشرة ١٤٢١ هـ ، وبيع العربون د: رفيق المصري ص ٣١ ، والنظرية العامة للالتزام د. عبدالحى الحجازي ص ٨٢ ، مطبعة نهضة — مصر بالقاهرة — القاهرة .



بيع العربون ، فهو أصل مختلف فيه ، بخلاف تخريج الشرط الجزائي الجمهور من المعاصرين على جواز ذلك ..

القول الثاني : تخريجه على ما رواه البخاري معلقاً عن ابن سيرين : قال رجل لكرّيه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل معك يوم كذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج . قال شريح : من شرط على نفسه طائعاً غير مُكرّه فهو علي .

ونوقش هذا التخريج بأنه يرد عليه ما ورد على بيع العربون ؛ لأن هذا كالأجارة ، والإجارة في حقيقتها بيع منافع ، وعليه فلا يتم القياس ، ثم إن شريحاً قد خالفه جمهور الفقهاء .  
القول الثالث : تخريجه على الرهن <sup>(١)</sup> ، والكفيل <sup>(٢)</sup> .

ووجه ذلك أن الرهن والكفيل من الشروط التي هي من مصلحة العقد، والشرط الجزائي شرط من مصلحة العقد ؛ لأنه حافز لمن شرط عليه أن ينجز لصاحب الشرط حقه، وفيه له بوعده .

ونوقش هذا بأن كون الشرط الجزائي من مصلحة العقد قد لا ينافي فيه ، ولكن تشبيهه بالرهن والكفيل غير ظاهر ؛ لأن الرهن ليس تعويضاً عن ضرر ، وإنما يُستوفى منه الحق، وأما الكفالة فإن أريد بها الضمان فهي كالرهن ، وإن أريد بها ضمان بدن المدين فليس فيها شيء من التعويض .

ويمكن أن يجاب عن هذا بأنه وإن سلمنا بأن الشرط الجزائي لا يشبه الرهن والكفيل ، فلا مانع من اعتباره شرطاً من مصلحة العقد ، وإذا كان من مصلحة العقد وليس فيه محذور شرعي فإنه يباح ، ويُلزم به المتعاقدان إذا اتفقا عليه .

القول الرابع : أن الشرط الجزائي معاملة مستحدثة .

---

(١) الرهن : ( عبارة عن وثيقة دين بعين يمكن أخذه من ثمنها إن تعذر الوفاء من غيره ) . انظر : الإنصاف ١٣٧/٥ ،

والروض المربع ٣٦٤/١ ، وكشاف القناع ٣٠٧/٣ .

(٢) الكفالة : ( هي التزام رشيد إحضار من عليه حق مالي لربه ) . انظر : الروض المربع ٣٧٤/١ ، الإقناع ١٨٢/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ١٣/٢ .

وإذا كان معاملة مستحدثة ، فإنه يكون جائزاً ، أو مباحاً ؛ لأن الأصل في العقود والشروط الجواز ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ( الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ، ولا يحرم منها و يبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله ) <sup>(١)</sup> .

وقال ابن القيم : "وجمهور الفقهاء على خلافه" <sup>(٢)</sup> ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، إلا ما أبطله الشارع أو نهي عنه ، وهذا القول هو الصحيح ، فإن الحكم يبطلانها حكم بالتحريم والتأثير ، ومعلوم أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله ، ولا تأثير إلا ما أثم الله ورسوله به فاعله ، ... فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر ، والأصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتحريم ) <sup>(٣)</sup> .

وإذا كان الأمر كذلك ، ولم يكن في هذا الشرط ما يوجب تحريمه من رباً ، أو ظلم ، أو ميسر ، فلا وجه لتحريمه ، بل هو جائز وصحيح .

ويؤكد صحته ما فيه من المصلحة ، وسدّاً لأبواب الفوضى ، والتلاعب بحقوق العباد ، وإلحاق الضرر بهم ، فكان من المصلحة اعتباره صحيحاً ولازماً عند الاتفاق عليه .

ولعل هذا القول الخير أسعد الأقوال بالدليل ، وأقواها من جهة النظر ، والله أعلم <sup>(٤)</sup> .

ثم إنني لم أجد أحداً من الفقهاء المتقدمين من تناول في الشرط الجزائي على وجه التفصيل تعمقاً واستقصاء ؛ لذا اختلف المعاصرون في تخريجه كما مر ، وبعد البحث والتحري وطول النظر والدراسة عنه ألفت بأنهم حكموا عليه بتصحيح الالتزام ووجوب الوفاء به ؛ لأن الشرط متى وقع برضا الطرفين فإنه يفيد الالتزام الكامل ووجوب الوفاء من الملتزم .

(١) الفتاوى ١٢٦/٢٩ — ١٣٨ .

(٢) يعني : خلاف ابن حزم — رحمه الله — .

(٣) إعلام الموقعين ٢٥٩/١ .

(٤) هذه الأقوال لتخريج المسألة منشورة في نت ، باسم الشيخ / خير الدين مبارك عوير .

وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ...﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى :  
﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً  
عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾  
(٣) .

فهذه النصوص وأمثالها تفيد أن الأصل في استحقاق مال الغير ، أو استحلال شيء من حقوقه ،  
إنما هو رضا صاحبه. إما على سبيل التجارة والتبادل ، أو على سبيل المنحة والتنازل عن طيب  
نفس واختيار . (٤)

وأما السنة : فقد جاء عن النبي ﷺ : ( المسلمون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم  
حلالاً ) <sup>(٥)</sup> .

وقال ﷺ أيضاً : ( كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ) (٦) . أي كل شرط ليس في حكم  
حكم الله وشرعه فهو باطل ، وذلك بأن يكون الشرط منافياً لقواعد الشريعة أو مقاصدها .  
وثبت أيضاً في السنة العملية أن النبي ﷺ اشترى في السفر من جابر بن عبد الله بغيراً وشرط لجابر  
ظهره إلى المدينة أي أنه اشترط له حق ركوبه بعد البيع حتى يصل عليه إلى المدينة (٧) . قال  
العلماء : ( البيع جائز والشرط جائز ) (١) .

(١) سورة المائدة جزء من الآية : ١ .

(٢) سورة النساء جزء من الآية : ٢٩ .

(٣) سورة النساء جزء من الآية : ٤ .

(٤) انظر : المدخل الفقهي العام : ٤٦٧/١ .

(٥) سبق تخريجه ص ٧٧ .

(٦) سبق تخريجه ص ٨٣ .

(٧) سبق تخريجه ص ٨١ .

ولقول عمر : ( مقاطع الحقوق عند الشروط )<sup>(٢)</sup> .

فهذه النصوص وأمثالها تفيد أن عقد الإنسان وتعهده الذي باشره بإرادته الحرة ملزم له بنتائجه ، كي تتولد الثقة والاطمئنان إلى نتائج التعامل الاقتصادية (٣) .  
والاعتماد على القول الصحيح : من أن الأصل في الشروط الصحة ، ولأنه يقصد به تيسير التعامل وحفظ الحقوق وضمان الضرر . وهذا هو موقف الشريعة الإسلامية في حرية التعاقد ، وفي رضائته المطلقة .

وثمة أمر آخر أن هذه نصوص من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين تدل دلالة واضحة على أن ما أطلق العلماء عليه شرطاً جزائياً وهو الذي يجري اشتراطه في العقود هو شرط صحيح يجب الأخذ به ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالالتزام به .

وجاء في قرار هيئة كبار العلماء ( .. وأنه لا يحرم منها ويبتل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله نصاً أو قياساً . واستعراض ما ذكره أهل العلم من تقسيم الشروط في العقود التي مرت ..... ، وبتطبيق الشرط الجزائي عليها ، وظهور أنه من الشروط التي تعتبر من مصلحة العقد ، إذ هو حافز لإكمال العقد في وقته المحدد له .

والاستئناس بما رواه البخاري في (صحيحه) بسنده عن ابن سيرين : أن رجلاً قال لكرهه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم فلم يخرج ، فقال شريح : (من شرط على نفسه طائعا غير مكروه فهو عليه ) .

(١) انظر : المبسوط ١٣/١٣ ، وتحفة الفقهاء ٥٣/٢ ، وبدائع الصنائع ١٧٥/٥ ، وفتح القدير لابن الهمام ٦/ ٤٤١ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، بابي ( الشروط في النكاح ) ، و ( الشروط في المهر عند عقدة النكاح ) .

(٣) المدخل الفقهي العام: ٤٦٨/١ .

وعن ابن سيرين : أن رجلا باع طعاما وقال: إن لم آتكَ الأربعاء فليس بيني وبينك بيع فلم يجيء ، فقال شريح للمشتري : ( أنت أخلفت ) ففضى عليه ، فضلا عن ذلك فهو في مقابلة الإخلال بالالتزام ، حيث إن الإخلال به مظنة الضرر ، وتفويت المنافع ،

وفي القول بتصحيح الشرط الجزائي سد لأبواب الفوضى والتلاعب بحقوق عباد الله ، وسبب

من أسباب الحفز على الوفاء بالعهود والعقود ؟ تحقيقا لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ...﴾ (١) .

لذلك كله فإن المجلس يقرر بالإجماع :

أن الشرط الجزائي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر ، يجب الأخذ به ، ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالالتزام الموجب له يعتبر شرعا ، فيكون العذر مسقطا لوجوبه حتى يزول .

وإذا كان الشرط الجزائي كثيرا عرفا ، بحيث يراد به التهديد المالي ، ويكون بعيدا عن مقتضى القواعد الشرعية ——— فيجب الرجوع في ذلك إلى العدل والإنصاف ، على حسب ما فات من منفعة ، أو لحق من مضرة .

ويرجع تقدير ذلك عند الاختلاف إلى الحاكم الشرعي عن طريق أهل الخبرة والنظر ؛<sup>(٢)</sup> عملاً

بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿وَلَا

---

(١) سورة المائدة جزء من الآية : ١ .

(٢) وهذان قيدان مهمان في تنفيذ الشرط الجزائي ، حيث نبه عليهما الشيخ ابن عثيمين : انظر فتاوى يسألونك جمع وإعداد :

د. حسام الدين بن موسى عفانة ١٣١/١ ، مكتبة دنديس ، الضفة الغربية ——— فلسطين ، والمكتبة العلمية ، ودار الطيب

للطباعة والنشر ، القدس ——— عام النشر: ١٤٢٨، ١٤٢٧، ١٤٢٩، ١٤٣٠ هـ .

(٣) سورة النساء جزء من الآية : ٥٨ .

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ۤأَلَّا تَعْدِلُوۡا ۖ اَعْدِلُوۡا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴿١﴾ وبقوله ﷺ : ( لا ضرر ولا ضرار ) (٢) .

وبالله التوفيق وصلى الله على محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ) (٣) .

يقول الشيخ ابن عثيمين : ( والذي عليه كثير من الفقهاء المعاصرين (٤) أن الشرط الجزائي جائز وأنه من الشروط التي تعتبر في مصلحة العقد إذ هو حافز لإكمال العقد في وقته المحدد له ... ) (٥) وعليه غالب قرارات مجمع الفقه الإسلامي .

قلت : هذا الذي عليه العرف العملي في كثير من المؤسسات والشركات التجارية والمدارس الأهلية والخيرية ، وأصبح الشرط الجزائي متعارفاً بين الصناع وفي كل المقاولات وحافزاً قوياً يدفع الصانع على احترام المواعيد وخير معين على تنظيم سير الحركة الاقتصادية في كل بلد .

---

(١) سورة المائدة جزء من الآية : ٨ .

(٢) رواه ابن ماجه في سننه ، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره برقم (٢٣٤١) ، ومالك في الموطأ باب القضاء في المرفق برقم : (٢٧٥٨) ، والدارقطني في سننه في كتاب البيوع (٣٠٧٩) ، وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب (وله طرق يقوى بعضها ببعض ) ٩٠٥/٣ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط — إبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ٤٩٨/١ .

(٣) أبحاث هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ١/ ٢٩٤ — ٢٩٦ انتهى بتصرف يسير .

(٤) كالشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، عبد الله بن حميد ، عبد الله خياط ، عبد الرزاق عفيفي ، محمد الحركان ، عبد المحيد حسن ، عبد العزيز بن صالح ، صالح بن غصون ، إبراهيم بن محمد آل الشيخ ، سليمان بن عبيد ، محمد بن جبير ، عبد الله بن الغديان ... راشد بن خنين ، صالح بن اللحيدان ، عبد الله بن منيع ، وجميع البحوث المقدمة حوله يؤيد القول بجوازه . انظر : أبحاث هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية ١/ ٢٩٤ — ٢٩٦ انتهى بتصرف يسير ، ومجلة مجمع الفقه الإسلامي ٤٩٦/١٢ — ٦٥٤ .

(٥) فتاوى يسألونك ١/ ١٣٠ .

يقول الدكتور / محمد اليميني : ( لكن وجوب الوفاء بالشرط الجزائي في غير الديون مرتبط بأربعة شروط ، هي شروط استحقاقه ، فإن توفرت استحق المشتري التعويض المشتري وإن اختل أحدها لم يستحق التعويض المشروط .  
والشروط على وجه الاختصار هي :

١- إخلال الملتزم بالتزامه .

٢- الضرر .

٣- الإفضاء .

٤- الإعذار ، أو الإنذار ( <sup>(١)</sup> ) .



---

(١) الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة ص ٢٥١ — ٢٥٤ .

المبحث الثالث : بيان أحكام الحقوق المعنوية ، وفيه مطالب .

المطلب الأول : تعريف الحق لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : تعريف التأليف والابتكار لغة واصطلاحاً .

المطلب الثالث : أقوال العلماء في مسألة الابتكار والاختراع وأدلته ، وحكمهما.



## المطلب الأول :

تعريف الحق لغة واصطلاحاً .

الحق لغة : ضد الباطل (١) ، وهو مصدر حق الشيء يحق إذا ثبت ووجب ، وفي التزويل :

﴿ ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقُّ ﴾ (٢) .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ (٣) .

واصطلاحاً : الثابت الذي لا يتطرق إليه الريب ، ولا يسوغ إنكاره .

وقيل : (الحكم المطابق للواقع ) (٤) .

وعرفه الأستاذ مصطفى الزرقاء بأنه : ( اختصاص يقرر به الشرع سلطة أو تكليفاً ) (٥) .

وعرفه الأستاذ عبدالرزاق السنهوري : ( أنه مصلحة مالية يقرها القانون للفرد ) (٦) .

---

(١) انظر : جهمرة اللغة لابن دريد الأزدي مادة (ح ق ق) ١/١٠٠ ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين  
بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٨٧م ، ومختار الصحاح مادة (ح ق ق) ١/٧٧ ، ولسان العرب فصل الحاء مادة  
(حقق) ١٠/٥٠ .

(٢) سورة الأنعام جزء من الآية : ٦٢ .

(٣) سورة ق جزء من الآية : ١٩ .

(٤) انظر : الكليات ١/١٠٥٣ ، والتعريفات ١/٨٩ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ١/١٤٣ .

(٥) المدخل الفقهي العام ، ونظرية الالتزام العامة للزرقا ٣/١٠ ، دار الفكر — بيروت — لبنان .

(٦) نظرية العقد للسنهوري ٢ ، دار الفكر — بيروت — لبنان ، وانظر : المدخل الفقهي العام ٣/١٢ .

## المطلب الثاني :

تعريف التأليف والابتكار لغة واصطلاحاً :

### الحقوق المعنوية "حقوق الابتكار".

إن أحداً من الفقهاء القدامى، أو أئمة المذاهب الفقهية، لم يتناول هذه المسألة بالبحث الموضوعي المحرر، تعمقاً واستقصاءً.

والسر في ذلك: أن هذه المسألة لم تكن موجودة في عهد الفقهاء القدامى بهذا الشكل الواسع الذي نراه اليوم، بما تمخض عنه التطور العلمي والصناعي والاقتصادي، من وسائل النشر والتوزيع، إذ كان العلم يدون في مخطوط من نسخ معدودة، فضلاً عن أن الابتكار العلمي، لم يكن له من الأثر والنضوج على النحو الذي نراه اليوم في الجامعات، والمراكز الثقافية، والمختبرات العلمية، وفي التطبيق العلمي، في العالم أجمع (١).

### حقوق الابتكار في ميزان الشريعة الإسلامية :

بإمعان النظر في أنواع حقوق الابتكار نجد أنها تطلق على كثير من الصور مثل: الملكية الأدبية والفنية والصناعية، والحقوق الذهنية والفكرية، والحقوق المتعلقة بالعملاء، كالاسم التجاري والعلامة التجارية وغيرها مما تعارف التجار عليها.

وسيتمحور حديثنا ————— إن شاء الله تعالى ————— عن بعض أنواع حقوق الابتكار، وذلك لصلتها وعلاقتها الماسة بأصل من الأصول المختلف فيها وهو: أصل العرف.

(١) بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله، للدريبي ٢ / ٥ .

وفيما يلي توضيح لتلك الحقوق وأحكامها في الشريعة الإسلامية :

### النوع الأول : حق التأليف :

**التأليف لغة:** من الفعل الثلاثي "ألف" ، فالهمزة واللام والفاء أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء ، وكل شيء ضمنت بعضه إلى بعض فقد ألفته تأليفاً ، ويقال: ألفت بينهم تأليفاً ، إذا جمعت بينهم بعد تفرق ، وألفت بينهم تأليفاً إذا وصلت بعضه ببعض ؛ ومنه تأليف الكتاب (١) .

واصطلاحاً : ( هو جعل الأشياء الكثيرة بحيث لا يطلق عليها اسم الواحد ، سواء كان لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر أم لا ، فعلى هذا يكون التأليف أهم من الترتيب ) . وقيل : ( هو جمع الأشياء المتناسبة ) (٢) ؛ ولذا سميت الصداقة ألفة لتوافق الطباع فيها والقلوب ، ويطلق على كتابة البحث أو الكتاب تأليفاً ؛ لأن الكاتب يجمع بين المعلومات على وجه التناسب ، ويطلق على مؤلفاً ؛ لأنه يجمع معلومات تتعلق بعلم أو أدب أو فن (٣) .

وقيل : ( اختراع معدوم ، وجمع مفترق ، وتكميل ناقص ، وتفصيل مجمل ، وتهديب مطول ، وترتيب مختلط ) (٤) ، وهذا التعريف أليق لهذا الفن ، ويتلاءم مع مقاصد التي سيذكرها ابن خلدون بعد قليل .

( وإن ما يسعد به إنسان القرن العشرين ليس وليدة عصره ولا صدفة أيامه ، أو هبة زمانه ، بل هو ثمرة جهود العلماء والأدباء والحكماء ... منذ عرف الإنسان الأرض إلى أيامنا التي نحيها بين آلاف الاختراعات ، وصخب الآلات التي تشق الحقول والمزارع ، وتملأ المعامل والمصانع ، تتحف الأسواق ، وتغطي الآفاق ، تمخر عباب البحر ، كما تشق عنان السماء ، كل هذا التقدم المادي والرقى الحضاري ، والنضج الفكري وليد البحث الدائب والدراسة المستمرة التي تعاقب عليها الباحثون في مختلف ميادين العلم والمعرفة ... ذلك لأن البحث العلمي ليس مقصوراً على ميدان

(١) انظر : مقاييس اللغة مادة (ألف) ١/١٣١ ، ولسان العرب لابن منظور فصل الهمزة مادة (ألف) ٩ / ١٠ .

(٢) انظر : التعريفات ١/٥٠ ، والتوقيف على مهمات التعاريف ١/٨٩ ، ودستور العلماء ١/١٨٣ ، والكليات ١/٢٨٨ .

(٣) انظر : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ٤١ .

(٤) قواعد التحديث للقاسمي ٣٨ ، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة .

دون ميدان ، أو موقوفاً على جيل دون جيل .. ، ولا تخرج البحث العلمي عن الغاية ذكرت آنفاً<sup>(١)</sup> .

الابتكار لغة : ( ابتكر الشيء أي : ابتدعه غير مسبوق إليه محدثة ) ، وهو أول الذي لم يسبقه شيء ، ومن المجاز : (ابتكر) الرجل ، إذا أدرك أول الخطبة (٢) .

هذا وقد جمع ابن خلدون<sup>(٣)</sup> مقاصد التأليف في مقدمته ، وحصرها في سبعة مقاصد ينبغي اعتمادها وإلغاء ما سواها ، وهي كالتالي مختصراً :

١- استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله ، وتتبع مسائله أو استنباط مسائل ومباحث تعرض للعالم المحقق ، ويحرص على إيصالها لغيره لتعم المنفعة به ، فيودع ذلك بالكتاب في الصحف ، لعل المتأخر يظهر على تلك الفائدة .

٢- أن يقف على كلام الأولين وتواليهم ، فيجدها مستغلقة على الأفهام ، ويفتح الله له في فهمها. فيحرص على إبانة ذلك لغيره ممن عساه يستغل على ، لتصل الفائدة لمستحقها ، وهذه هي طريقة البيان لكتب المعقول والمنقول ، وهو فصل شريف .

---

(١) انظر : لمحات في المكتبة والبحث والمصادر للدكتور / محمد عجاج الخطيب ٩٩ ، مؤسسة الرسالة — بيروت — لبنان ، ط : التاسعة عشر ١٤٢٢هـ .

(٢) انظر : المصباح المنير مادة (بكر) ٥٨/١ ، وتاج العروس مادة (بكر) ٢٤٦/١٠ ، والمعجم الوسيط مادة ( ابتكر ) ٦٧/١ .

(٣) هو الإمام المؤرخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ، ابن خلدون ، وليّ الدين الحضرميّ الإشبيلي ، ولد في أول رمضان سنة ٧٣٢هـ ، رحل إلى فاس وغرناطة وتلمسان والأندلس ، وتولى أعمالاً ، واعترضته دسائس ووشايات ، وعاد إلى تونس. ثم توجه إلى مصر فأكرمه سلطانها الظاهر برفوق. وولي فيها قضاء المالكية ، وتوفي فجأة في القاهرة لأربع بقين من رمضان سنة ٨٠٨ هـ ودفن بمقابر الصوفية. كان فصيحاً ، جميل الصورة ، عاقلاً ، صادق اللهجة ، عزوفاً عن الضيم ، طامحاً للمراتب العالية. ولما رحل إلى الأندلس اهتزّ له سلطانها ، وأركب خاصته لتلقيه ، وأجلسه في مجلسه.

اشتهر بكتابه (العبر وديوان المبتدأ والخبر ) أولها (المقدمة) وهي تعد من أصول علم الاجتماع ، وكتاب في (الحساب) . انظر: البدر الطالع ٣٣٧/١ ، والأعلام ٣٣٠/٣ .

٣- أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين ممن اشتهر فضله وبعد في الإفادة صيته ويستوثق من ذلك بالبرهان الواضح الذي لا مدخل للشك فيه ، ويحرص على إيصال ذلك لمن بعده ، إذ قد تعذر محوه ، ونزعه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار وشهرة المؤلف ووثوق الناس بمعارفه ؛ فيودع ذلك الكتاب ليقف الناظر على بيان ذلك .

٤- أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه ، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ، ليكمل الفن بكمال مسائله وفصوله ، ولا يبقى للنقص فيه مجال .

٥- أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة ؛ فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها ويجعل كل مسألة في بابها ( ... ) .

٦- أن تكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى : فيتنبه بعض الفضلاء إلى موضوع ذلك الفن وجمع مسائله ، فيفعل ذلك ، ويظهر به فن ينظمه في جملة العلوم التي ينتحلها البشر بأفكارهم ( ... ) .

٧- أن يكون الشيء من التوالم التي هي أمهات للفنون مطولاً مسهباً ، فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر إن وقع ، مع الحذر من حذف الضروري لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول .

ثم ختم ابن خلدون هذه المقاصد بقوله : ( فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها ، وما سوى ذلك ففعل غير محتاج إليه ، وخطأ عن الجادة التي يتعين سلوكها في نظر العقلاء ، مثل انتحال ما تقدم لغيره من التوالم بأن ينسبه إلى نفسه ببعض تلبس من تبديل الألفاظ ، ... فهذا شأن الجهل والقبحه <sup>(١)</sup> .

وحق التأليف صورة من الحقوق المعنوية أو حقوق الابتكار ، ولم تكن حقوق المؤلفين والمترجمين في العالم العربي والإسلامي منظمة بقوانين إلى عهد قريب ، ولذلك كانت الأحكام في الملكية الأدبية تصدر استناداً إلى قواعد العدل ، مع أن الأمم المتحدة أصدرت الإعلان العالمي

---

(١) تاريخ ابن خلدون ٧٣٢/١ فصل في المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ، تحقيق : خليل شحادة ، دار الفكر ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٨ هـ انتهى ملخصاً .

لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ م ، ونصت في مادته السابعة والعشرين على أن لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني ، ومعاهدة برن الدولية لحماية حقوق المؤلف أبرمت عام ١٨٨٦ م ، ثم عدلت عدة مرات ، كان آخرها في استوكهولم عام ١٩٦٧ م .

وهيئة اليونسكو نظمت عقد اتفاق دولي في جنيف في ٦ سبتمبر ١٩٥٢ عن حقوق التأليف (١) .

وقصارى القول إن حق التأليف يعني أن يعطى المؤلف الحق في الاحتفاظ بثمرة جهده الفكري ، ونسبة هذا الجهد إليه ، واحتجاز المنفعة المالية التي يمكن الحصول عليها من نشره وتعميم .



#### المطلب الثالث :

#### بيان حق التأليف في الفقه الإسلامي:

هذه المسألة وليدة التطور العلمي، حيث لم يرد فيها أي نص خاص من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، أو اجتهادات قديمة ؛ ولهذا اختلف المعاصرون فيها على قولين :

**القول الأول :**

عدم اعتبار حق التأليف ، وإليه ذهب القلة من العلماء المعاصرين ، مثل: الدكتور أحمد الكردي ، والشيخ تقي الدين النبهاني (٢) ، ويترتب على قولهم هذا عدم حل المقابل المالي لهذا الحق .

**واستدلوا على ذلك بما يلي :**

أ- إن اعتبار هذا الحق قد يؤدي إلى حبس المؤلف لمصنعه العلمي عن الطبع والتداول إلا في مقابل مالي يحصل عليه ، وهذا يعتبر من قبيل كتمان العلم الذي نهى عنه الشارع ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ

---

(١) ملاحظات حول حقوق التأليف والنشر ، خليل، عماد الدين ص١٦٢، ضمن كتاب: حق الابتكار في الفقه الإسلامي

المقارن للدبريني وفئة من العلماء .

(٢) انظر : ملاحظات حول حقوق التأليف والنشر ص١٦٢.

الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ۖ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ ﴿١﴾ .

ويجاء عن ذلك أن كتمان العلم إنما يكون إذا منع المؤلف الناس من الاستفادة بما ألفه قراءة وتعليماً وتبليغاً! ولكن الذي يحتفظ بحق الطباعة لا يمنع أحداً من قراءة الكتاب ولا دراسته ولا تعليمه ولا تبليغ ما فيه ، حتى أنه لا يمنع من بيعه والتجارة فيه ، ولكنه يمنع من أن يطبعه الآخر بغير إذن منه ، ليكسب بذلك الأرباح ، فليس ذلك من كتمان العلم في الشيء (٢) .

ب- إن العلم يعد قرابة وطاعة ، وليس من قبيل التجارة أو الصناعة ، والقرابة لا يجوز الحصول على أجر مالي في أدائها ، ومن ثم فإنه يجب على العالم أن يتصرف لعلمه تحصيلاً وتدريساً دون مقابل ، وعلى الأمة بعد ذلك أن تكفي أمور معيشتها من بيت المال (٣) .

ويجاء عن ذلك : أن هذا غير مسلم ؛ لأن المتأخرين من الفقهاء أفتوا بجواز أخذ الأجرة على فعل الطاعات ، كالإمامة وتعليم القرآن (٤) .

ج- أن الاحتفاظ بحقوق الطباعة يضيق دائرة انتشار الكتاب ، ولو كان لكل أحد حق في طبع الكتاب ونشره ، لكان انتشاره أوسع ، وإفادته أعم وأشمل .

ويجاء عن ذلك : أن هذا الدليل ينقلب إذا نظرنا من ناحية أخرى ؛ وهي أن المبتكرين لو منعوا حق أسبقيتهم بالاسترباح مما ابتكروه لفشلت همهم عن اقتحام المشاريع الكبيرة من أجل الاختراعات الجديدة حينما يرون أن ذلك لا يدر إلا ربحاً بسيطاً (٥) .

هـ — قياس حق المؤلف على حق الشفعة من حيث كونه حقاً مجرداً ، وما كان من هذا القبيل ، فلا يجوز الاعتياض عنه ، ومن ثم لا يجوز للمؤلف الحصول على مقابل مادي لإنتاجه الذهني .

ويجاء على هذا : قياس مع الفاروق ؛ لأن حق الشفعة من الحقوق الثابتة من جهة الشرع لأجل دفع الضرر عن الشفيع ، فلا يجوز الاعتياض عنها ، أما حق المؤلف فلم يكن لأجل شيء

(١) سورة البقرة الآية : ١٥٩ .

(٢) انظر : بحوث في قضايا فقهية معاصرة ، للعثماني ص ١٢٥ .

(٣) انظر : المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ص ٦١ .

(٤) انظر : المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ص ٦٥ .

(٥) انظر : بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١٢٥ .

كدفع ضرر عن المؤلف ، وإنما مقابل جهد فكري وبدني بذله المؤلف في إعداد مؤلفه ، فيجوز الاعتياض عنه .

والقصد من إقرار هذه الحقوق إنما هو تشجيع الاختراع والإبداع ، كي يعلم من يبذل جهده فيهما أنه سيختص باستثمارهما، وسيكون محمياً من الذين يحاولون أن يأخذوا ثمرة ابتكاره وتفكيره، وزاحموه في استغلالها (١) .

## القول الثاني :

اعتبار حق التأليف ، وإليه ذهب ثلثة من العلماء المعاصرين ، منهم الأستاذ : الشيخ مصطفى الزرقاء ، والدكتور محمد عثمان شبير ، والدكتور محمد فتحي الدريني ، والدكتور محمد سعيد البوطي ، والدكتور وهبة الزحيلي ، والأستاذ محمد تقي العثماني ، ومجموعة من علماء القارة الهندية ، مثل : الشيخ فتح محمد اللكنوي ، والشيخ المفتي محمد كفاية الله ، والشيخ نظام الدين ، والشيخ عبد الرحيم اللاجوري .

وأيضاً ذهب إلى القول باعتبار حق التأليف : الدكتور عماد الدين خليل ، والأستاذ وهب غاوجي ، والأستاذ عبدا حميد طهماز وغيرهم (٢) . ويترتب على هذا القول حل المقابل المالي. واستدلوا على ذلك بما يلي :

١- أن المنافع أموال في نظر جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة (٣) ، وهي - أي المنافع - من الأمور المعنوية ، ومما لا شك فيه أن الإنتاج الذهني يمثل منفعة من منافع الإنسان ، فيعد مالا تجوز المعاوضة عنه شرعاً (٤) .

وإطلاق لفظ المال عليها أحق من إطلاقه على العين ؛ لأنها لا تسمى مالا إلا لاشتغالها على المنافع ، ولا تقصد وتقوم إلا لها ، ولذلك لا يصح بيعها بدونها ... والشرعية في إجازتها لعقد

---

(١) انظر : المدخل الفقهي العام ٣ / ٢١ .

(٢) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ص ٦٢ ، المدخل الفقهي العام ٣ / ٢١ ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي للدريني ٢ /

٢٩ ، قضايا فقهية معاصرة للبوطي ص ٨٦ ، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١٢٣ .

(٣) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣ / ٤٤٢ ، ومغني المحتاج ٢ / ٢٨٦ والمغني لابن قدامه ٧ / ٣٦٤ ،

والموافقات ٢ / ٣ / ١٥١ وما بعدها .

(٤) انظر : المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص ٦٢ .



الإجارة حكم بأن المنفعة موجودة متقومة في ذاتها يدفع في مقابلتها الأجر ، كما يدفع الثمن في مقابلة العين في عقد البيع (١) .

ورأي الجمهور باعتبار المنافع أموالاً متقومة هو الراجح ؛ لأنه يتلاءم مع العرف وأغراض الناس ومعاملاتهم ، ولأن المنافع هي المقصودة من الأعيان ، لا أنفس الذوات ، فذات الدار أو الأرض أو الثوب ... لا نفع فيها ولا ضرر من حيث هي ذوات ، وإنما تطلب ويحصل المقصود بها من حيث إن الدار تسكن مثلاً ، والأرض تزرع ، والثوب يلبس .

وبهذا نجد في المنافع مجالاً واسعاً في عرف الناس في أسواقهم ومعاملاتهم المالية ، فالدور تبني للاستغلال بسكنائها ، وكذلك الفنادق والخوانيت في الأسواق والحمامات والعربات ، وإنشاء السكك الحديدية والبواخر وغير ذلك مما هو معد لاستغلال بالاستعاضة عن منافعه ؛ ولأن الشارع أجاز أن تكون المنفعة مهراً في النكاح ، كما لو تزوجها على سكنى داره مثلاً فإنه يصح . ومن المعلوم أن الأصل في المهر أن يكون مالاً بدليل قوله تعالى بعد تعداد المحرمات من النساء :

﴿ وَأَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ﴾ ... (٢) . فتكون المنفعة مالاً .

ب- أن العرف العام جرى على اعتبار حق المؤلف في تأليفه وإبداعه . فأقر التعويض عنه ، والجائزة عليه . ولو كان هذا الحق لا يصلح محلاً للتبادل والكسب الحلال لعدت الجائزة والتعويض عنه كسباً محرماً (٣) .

ومن المعلوم أن العرف العام يعد أصلاً من أصول الأدلة إذا لم يتصادم مع نص شرعي أو أصل عام في الشريعة الإسلامية .

يقول الدكتور الزحيلي : ( ولا شك أن حق المؤلف أصبح معترفاً به في القوانين والأعراف ، وأن الطبع أو التصوير بغير حق عدوان وظلم على حق المؤلف ، وأن فاعل ذلك يتهرب عادة من

(١) انظر : تخریج الفروع على الأصول ، الزنجاني ص ١١١ ، تحقيق : د/ محمد أديب صالح ، مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٩٨ هـ .

(٢) سورة النساء جزء من الآية : ٢٤ .

(٣) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ص ٦٣ .

المسؤولية ، ولا يجرؤ على الاعتراف بفعله الآثم ، مما يدل على أن عمله ظلم موجب لتعويض صاحب الحق ، والمسلم أولى الناس برعاية الحقوق والوفاء بالعهود ( ١ ) .

ويؤكد الدكتور الدريني على أن منشأ حق الابتكار هو العرف حيث يقول : ( حق الابتكار منشؤه العرف والمصلحة المرسله المتعلقة بالحق الخاص أولاً ، وبالحق العام ثانياً ، لأن إقرار الشارع للحق، إنما يكون بحكم ، والحكم مستمد من مصادر التشريع التي منها العرف والمصلحة" ( ٢ ) .

وبهذا تكون مسألة حق التأليف من المسائل التطبيقية المعاصرة على أصل العرف. كما أن العرف يعتبر من الأمور الأساسية في مالية الأشياء ، فمقياس المالية تعارف الناس أن هذا الشيء مرغوب فيه ومنافع به ، أو عدم تعارفهم . ذلك - ولا ريب - أن هذا أمر يتجدد على مر العصور واختلاف الأمكنة ، فكثير من الأشياء - مثل حق التأليف - لم تكن له في القديم أدنى معرفة ، بل نجد أن بعضها أثبتت التجارب أو الكشف العلمي أن له منافع الطعام أو في الطب أو الصناعة ، أو الزراعة .. فتموله الناس وقابلوه بالأثمان ، وأحياناً نرى الشيء في مكان تافهاً لا ينتفع به ، ولا قيمة له ، وفي مكان آخر من العزة والنفاسة بمقدار .

ثم إن العرف العام والخاص في تعريف المالية سواء ؛ ولهذا قال البخاري في كشف الأسرار : وثبتت المالية بتمول الناس كافة أو بتمويله البعض. وهذا لأن العرف المثبت للمالية من العرف الذي يرجع إليه في تطبيق الأحكام الكلية ( ٣ ) .

ج- الإبداع الذهني أصل للوسائل المادية من سيارة وطائرة ومذيع وغير ذلك مما له صفة المالية ، فلا بد من اعتبار الأصل له صفة المالية ( ٤ ) .

د - إن الشريعة حرمت انتحال الرجل قولاً لغيره أو إسناده إلى غير من صدر منه ، وقضت بضرورة نسبة القول إلى قائله والفكرة إلى صاحبها ؛ لينال أجره أو وزره . هـ - التخريج على قاعدة : ( المصالح المرسله ) في ميدان الحقوق الخاصة .

ي - إذا كان المؤلف مسئولاً عما يكتبه ويتلفظ به ويحاسب عليه قال تعالى: ﴿ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ

(١) حق التأليف والنشر والتوزيع للزحيلي ص ١٩١ .

(٢) بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ٢ / ٢٩ .

(٣) العرف والعادة في رأي الفقهاء ص ١٨١ .

(٤) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص ٦٤ ، وانظر أيضاً: المعاملات المالية المعاصرة، لقلعه جي ص ١٣٠ .

إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١﴾ ، فيكون له الحق فيما أبدعه من خير عملاً قاعدة: " الخراج بالضمان " وقاعدة " الغنم بالغرم " .

والراجح والعلم عند الله : بعد عرض الأدلة والنظر فيها يتبين لي رجحان القول الثاني ؛ وذلك لما يلي : أولاً : قوة الأدلة ؛ ولاختيار كثير من المتأخرين .

ثانياً : لموافقة روح الشريعة ومرونتها وعدلها ، الذي هو حفظ حقوق العباد ، وعدم التعدي على مال الغير بغير حق .

---

(١) سورة ق الآية : ١٨ .

المبحث الرابع : أحكام بيع الاسم التجاري ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : تعريف الاسم لغة واصطلاحاً ، والاسم التجاري مركباً .

المطلب الثاني : المراد بالاسم التجاري .

المطلب الثالث : بيان حكم الشريعة الإسلامية في بيع الشعار التجاري .

### المطلب الأول :

تعريف الاسم لغة واصطلاحاً ، والاسم التجاري مركباً .  
الاسم لغة : سما يسمو سموً ، إذا علا وارتفع ، فأسمى الشيء رفعه وأعلاه ، وأسمى الشيء بكذا: جعل له اسماً يعرف به ، والاسم ما يعرف به الشيء ويستدل به عليه ( ١ ) .  
واصطلاحاً : ( كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمن ) ( ٢ ) .

معنى الاسم التجاري مركباً : الاسم التجاري يطلق على التسمية التي يستخدمها التاجر كعلامة مميزة لمشروعه التجاري عن نظائره ( ٣ ) .  
وأما مضامين الاسم التجاري فسيأتي في المطالب القادمة .



### المطلب الثاني :

المراد بالاسم التجاري .

نشأت مسألة الاسم التجاري والعلامة التجارية منذ أن ازدادت التجارات حجماً وضخامة ، وصار التاجر الواحد ، أو الشركة الواحدة تنتج وتصدر أمواله الضخمة إلى عدد كبير من الناس والبلاد ، وتنوعت المنتجات من جنس واحد باختلاف أوصافها ، وصارت هذه الأوصاف تعرف باسم المنتج ، فكلما رأى المستهلك أن البضاعة أنتجتها الشركة الفلانية التي عرفت بسمعتها

---

(١) انظر : جهمرة اللغة مادة (سمو) ٨٦٢/٢ ، ومختار الصحاح مادة (سما) ١٥٥/١ ، ولسان العرب مادة (سما) ٣٩٧/١٤ — ٣٩٨ .

(٢) انظر : الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية ل محمد بن أحمد الأهدل ص ١٥ . دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : الثالثة ١٤١٨ ، والنحو المستطاب لعبد الرحمن الأهدل ٧/١ ، ط : الرئاسة العامة لشئون الحرمين .

(٣) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ص ٥٣ ، وبحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ١/١٤ .

الحسنة في السوق ، اشتراها بمجرد سماع اسم الشركة أو وجود علامتها التجارية على وجه البضاعة (١) .

هكذا صار الاسم التجاري أو العلامة التجارية سبباً لكثرة إقبال المشتريين على المنتجات وقلته ، فصار الاسم التجاري أو العلامة التجارية لهما قيمة في أنظار التجار ، فكل اسم حاز سمعة حسنة بين الناس يمثل كثرة رغبة المشتريين في بضاعة واردة في السوق بذلك الاسم ، ويسبب كثرة الأرباح لتاجر يرد السوق بذلك الاسم .

ولما ظهر أن بعض الناس شرعوا يستعملون أسماء المنتجين الذي لهم شهرة حسنة فيما بين المستهلكين لتروج بضاعتهم بهذا الاسم ، وخيف التباس الأمر على عامة الناس، ظهرت قوانين من قبل الحكومات لتسجيل الأسماء التجارية والعلامات التي سجلها غيرهم .

فصارت هذه الأسماء والعلامات بعد التسجيل لها قيمة مادية في عرف التجار. وشرع التجار يبيعون هذه الأسماء ويشترونها بأثمان غالية وأموال طائلة ، لما يرجون من شهرتها كثرة إقبال الناس ورغبتهم في شراء ما ينتجونه (٢) .

### ما المراد بالاسم التجاري ؟

الاسم التجاري اصطلاح يمكن أن يستعمل في التعبير عن أحد المضامين الثلاثة التالية :  
أ- الشعار التجاري للسلعة ، وهو ما قد يسمى اليوم " الماركة " المسجلة .. إذ يصبح هذا الشعار تعبيراً عن الصنف المتميز عن غيره في كثير من الخصائص والسمات .  
ب- الاسم الذي غدا عنواناً على محل تجاري نال شهرة مع الزمن، بحيث تتجسد هذه الشهرة في الاسم المعلن عليه. وقد يكون اسماً أو وضعاً اصطلاحياً لقب به المحل ، وربما أطلقت على المضمون الثاني كلمة "الشهرة التجارية" .

ج- الوصف الذي يتمتع به المحل التجاري بحذ ذاته ، أي من حيث إنه موقع ومكان، لا من حيث الجهد أو الشهرة التي نسجها له عمل صاحب المحل (٣) .

(١) انظر : بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١١٧ ، ومجلة مجمع الفقهي الإسلامي ١٩٤٦/٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٨ ، وانظر : معاملات المالية المعاصرة لقلعة جي ص ١١١ .

(٣) قضايا فقهية معاصرة ص ٩٦ .

فأما الحديث عن هذا المضمون الثالث ، فليس داخلياً فيما نحن بصدد ، بل هو راجع إلى ما يسمى اليوم "الخلو". وهو اصطلاح على المال الذي يدفع علاوة على قيمة العقار أو أجرته ، مقابل ما يمتاز به من أهمية ذاتية وموقع تجاري (١) .

وأما المضمون الأول والثاني ، فهما اللذان يمكن أن يردا بالاسم التجاري في هذا البحث .



### المطلب الثالث :

بيان حكم الشريعة الإسلامية في بيع الشعار التجاري .

جرى العرف العام ببيع الشهرة التجارية ، أو الاسم التجاري ، ولم يقتصر البيع على الممتلكات المادية للمحل ، ففي السنة التاسعة للثورة الفرنسية أصدرت محكمة استئناف باريس حكماً بأن بيع المتجر يشمل : الملكية المادية لمعدات المحل ، والملكية المعنوية وهي الشهرة ، وثقة الجمهور . وفي (١٨٧٢) صدر تشريع يقضي بفرض ضريبة على بيع المحل ، وهو يشمل المعدات ، وسمعة المحل ، ودرجة إقبال الزبائن عليه ، وفي سنة (١٨٩٨) أجاز القانون الفرنسي رهن المتجر دون نقل حيازته للمرتقن ، وفي سنة (١٩٠٩) صدر قانون ببيع المتجر ورهنه ، ومن ثم انتقلت تلك القوانين إلى الدول العربية (٢) .

وأما بيان حكم الشريعة الإسلامية في بيع التاجر الشعار التجاري الذي كان قد اتخذ عنواناً لسلعة تجارية له حتى عرفت به ، أو بيع التاجر للاسم الذي اتخذ عنواناً ولقباً لمحله التجاري الذي عرف واشتهر به (٣) .

فأقول : إن حق الاسم التجاري والعلامات التجارية ، وإن كان في الأصل حقاً مجرداً غير ثابت في عين قائمة ، ولكنه بعد التسجيل الحكومي الذي يتطلب جهداً كبيراً ، وبذل أموال حمة والذي تحصل له بعد ذلك صفة قانونية تمثلها شهادات مكتوبة بيد الحامل ، وفي دفاتر الحكومة ، أشبه

---

(١) لقد طرح مجمع الفقه الإسلامي موضوع "بدل الخلو" في دورته الرابعة المنعقدة في جدة بالملكة العربية السعودية من ١٨ - ٢٣ جمادي الآخرة ١٤٠٨هـ الموافق ٦-١١ فبراير ١٩٨٨ ، وقدمت فيه عدة أبحاث .

(٢) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ص ٥٢ ، وبحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ١٤/١ .

(٣) قضايا فقهية معاصرة ص ٩٦ .

الحق المستقر في العين ، والتحق في عرف التجار بالأعيان ، فينبغي أن يجوز الاعتياض منه على وجه البيع أيضاً ، ولا شك أن للعرف العام مجاًلاً في إدراج بعض الأشياء في الأعيان ؛ لأن المالية تثبت بتمول الناس .

وهذا مثل القوة الكهربائية أو الغاز التي لم تكن في الأزمان السالفة تعد من الأموال والأعيان المتقومة ، لأنها ليست عيناً قائمة بذاته ، ولم يكن إحرازها في الوسعة البشرية ، ولكنها صارت الآن من أعز الأموال المتقومة التي لا شبهة في جواز بيعها وشرائها ، وذلك لنفعها البالغ ، ولإمكان إحرازها ، ولتعارف الناس بماليتها وتقومها .

فكذلك الاسم التجاري أو العلامة التجارية أصبحت بعد التسجيل الحكومي ذات قيمة بالغة في عرف التجار ، ويصدق عليها أنها تحرز بإحراز شهادتها المكتوبة من قبل الحكومة ، وإحراز كل شيء بما يلائمه ، ويصدق عليها أيضاً أنها تدخر لوقت الحاجة ، فالعناصر اللازمة التي تمنح الشيء صفة المالية متوفرة فيها ، سوى أنها ليست عيناً قائمة بنفسها ، فيبدو أنه لا مانع شرعاً من أن يسلك بها مسلك الأموال في جواز بيعها وشرائها ، وذلك بشرطين :

**الأول:** أن يكون الاسم التجاري أو العلامة التجارية مسجلة عند الحكومة بصفة قانونية ؛ لأن ما ليس بمسجل لا يعد مالاً في عرف التجار .

**الثاني:** أن لا يستلزم هذا البيع الالتباس أو الخديعة في حق المستهلكين ، وذلك بأن يقع الإعلان من قبل المشتري أن منتج هذه البضاعة غير المنتج السابق ، وإنما يستعمل هذا الاسم أو العلامة بعد شرائها بنية أنه سيحاول بقدر الإمكان أن يكون إنتاجه بمستوى الإنتاج السابق أو أحسن منه .

وأما بغير هذا الإعلان ، فإن انتقال الاسم أو العلامة إلى منتج آخر يسبب اللبس والخديعة للمستهلكين . واللبس والخديعة حرام لا يجوز بحال (١) .

---

(١) بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١١٩-١٢٠ ، وانظر أيضاً: قضايا فقهية معاصرة للبوطي ص ٩٧-١٠٨ ، المعاملات

المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشرعة ص ١٣٢ .



وقصارى القول : إن العرف اعتبر الاسم التجاري أو العلامة التجارية من الحقوق المالية ، والعرف هنا لا يتعارض مع النصوص الشرعية ، أو القواعد الكلية في الشريعة الإسلامية .

### رأي مجمع الفقه الإسلامي في الحقوق المعنوية :

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الخامس بالكويت من ١-٦ ديسمبر ١٩٨٨ م ، بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء والخبراء في موضوع الحقوق المعنوية ، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله ، قرر ما يلي :

أولاً: الاسم التجاري، والعنوان التجاري، والعلامة التجارية ، والتأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوق خاصة لأصحابها ، أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها. وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً ، فلا يجوز الاعتداء عليها .

ثانياً : يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ، ونقل أي منها بعوض مالي ، إذا انتفى الغرر والتدليس والغش ، باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً .

ثالثاً : حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنونة شرعاً ، ولأصحابها حق التصرف فيها ، ولا يجوز الاعتداء عليها (١) .

وهذا رأي المحققين من أهل العلم المعاصرين ممن كتبوا بحثاً بهذا الخصوص ، كالزحيلي (٢) ،

وعجيل جاسم (٣) ، والدكتور عبد الحليم محمود الجندي ، والشيخ عبد العزيز محمد عيسى (٤)

، والشيخ ابن عثيمين (٥) ، والدكتور محمد عثمان شبير<sup>(٦)</sup> ، والدكتور حسن عبد الله الأمين ثم

---

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس ٣ / ٢٢٦٧، وانظر أيضاً: قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من

منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة - الدورات ١ - ١٠ ، القرارات ١ - ٩٧ ص ٩٤ .

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٩٥٢/٥ .

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٨٤٦/٥ — ١٩١٦ .

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٩٩٨/٥ .

(٥) فتاوى يسألونك ٣٦٩/٤ .

(٦) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص ٥٦ .

قال في آخر بحثه : ( إن كل البحوث في الموضوع الذي أوجز الكلام فيه مجمعة على جواز بيع الاسم التجاري والترخيص ) .

والخلاصة : إن بيع الاسم التجاري والترخيص في الأعراف السائدة اليوم أمر جائز فقهاً؛ لأنه أصبح مالاً ، وذا قيمة مالية ، ودلالة تجارية معينة ، يحقق رواج الشيء الذي يحمل الاسم التجاري ، والذي منح صاحبه ترخيصاً بممارسة العمل ، وهو مملوك لصاحبه ، والمملك يفيد الاختصاص أو الاستبداد أو التمكن من الانتفاع بالشيء المملوك والعلاقة بين الشخص واسمه التجاري علاقة حق عيني ؛ إذ هي علاقة اختصاصية ومباشرة ، ومستند كون الاسم التجاري متمولاً هو العرف المستند إلى مصلحة معتبرة شرعية تتضمن جلب المنفعة ودفع المضرة ، ولا يصادم ذلك نصاً شرعياً . وهذا ينطبق على كل " إنتاج فكري " أدبي كحق المؤلف في تأليفه ، أو فني كالرسامين وغير ذلك والمبدعين في حقل الرسوم ، أو صناعي كالمسجلات في اختراعات وبراءات الاختراعات الصناعية ، لما لكل ذلك من قيمة مالية بين الناس عرفاً ، وخصائص الملك شرعاً تثبت فيه وهي الاختصاص الذي هو جوهر حق الملكية ، والمنع أي منع الغير من الاعتداء عليه إلا بإذن صاحبه ، وجريان التعامل فيه ، والمعاوضة عنه عرفاً ( ١ ) .

---

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٢٠٣٠/٥ وما بعدها .

المبحث الخامس : الأوراق التجارية وأحكامها ، وفيها مطالب :

المطلب الأول : تعريف الأوراق التجارية .

المطلب الثاني : خصائص الأوراق التجارية .

المطلب الثالث : وظيفة الأوراق التجارية وأنواعها.

المطلب الرابع : أحكام التعامل بالأوراق التجارية وفيها فروع :

الفرع الأول : تحصيل الأوراق التجارية .

الفرع الثاني : رهن الأوراق التجارية .

الفرع الثالث : خصم الأوراق التجارية .

## المطلب الأول :

### حقيقة الأوراق التجارية :

هذا ضرب آخر من المعاملات النازلة التي تعارف التجار عليها خاصة لدى المزارعين ، يصف الاقتصاديون ذلك ، بأنها : ( عصر الائتمان ، فقد مرت البشرية بعصر المقايضة <sup>(١)</sup> ، ثم عصر النقود <sup>(٢)</sup> ، ثم عصر الائتمان <sup>(٣)</sup> ، وتم عمليات الائتمان بمقتضى وسائل قانونية يلجأ إليها الأفراد والشركات والدول ، وقد نشأت عمليات الائتمان أول ما نشأت في محيط التجار من أجل تيسير حركة النشاط التجاري ومن ذلك الوسائل القانونية للائتمان التجاري موضوع الأوراق التجارية <sup>(٤)</sup> .

قلت : وللعرف التجاري أثر في الأوراق التجارية : ومن ذلك استقرار العرف التجاري بأن الأوراق التجارية واجبة الدفع في أجل قصير ، ويجب أن يجري العرف على قبول الأوراق التجارية كأداة وفاء ، ويتزل متزلة الشرط بينهم .

### أولاً : تعريف الأوراق التجارية :

الورقة : الواو والراء والقاف : أصلان يدل أحدهما على خير ومال ، وأصله ورق الشجر ، والآخر على لون من الألوان .

---

(١) هي : بيع العين بالعين : كبيع السلعة بمثلها نحو بيع الثوب بالعبد وهي بيع المقايضة ، وقايضه بكذا أي: عاوضه . ( انظر : أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، لقاسم القونوي الحنفي ٨١/١ ، تحقيق : يحيى حسن مراد ، دار الكتب العلمية ، ط: ١٤٢٤هـ — ، والقاموس الفقهي ٣١٢/١ .

(٢) النقد : ( جمع نقود وهي الأصل تطلق على الذهب والفضة ويسمى النقدان ، وتطلق على جميع ما تتعامل بها الشعوب من دنانير ذهبية ، ودراهم فضية ، وفلوس نحاسية ) انظر : القاموس الفقهي ٣٥٨/١ ، والمعاملات المالية المعاصرة ص ١٤٨ .

(٣) الائتمان صفة لشخص: من كان أهلاً للائتمان ، المؤتمن في الأموال والأقوال والأفعال = الذي لا مطعن عليه في دينه، ولا يقدح في الثقة اتضافه بالنسيان . انظر : معجم لغة الفقهاء ١٥٤/١ .

(٤) انظر : المعاملات المالية ص ١٥٠ انتهى باختصار وبتصرف .

فالأول الورق ورق الشجر ، وقال بعضهم الورق الكاغد لم يوجد في الكلام القديم بل الورق اسم لجلود رفاق يكتب فيها وهي مستعارة من ورق الشجرة وجمل وغيره .

والورق : المال ، من قياس ورق الشجر ، ورجل (ورق) كثير الدراهم . وهو أيضا الذي يورق ويكتب. و (الورق) من (أوراق) الشجر والكتاب الواحدة (ورقة) <sup>(١)</sup> .

واصطلاحاً : ( هي صكوك ثابتة قابلة للتداول بطريق التظهير تمثل حقاً نقدياً ، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، أو بعد أجل قصير ، ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء بدلاً من النقود ) .

وتعريف آخر : ( هي صك مكتوب ، وفق شكل حدده التشريع أو العرف ، يرد على حق شخصي موضوعه دفع مبلغ معين من النقود يستحق الأداء في أجل قصير أو بمجرد الاطلاع وقابل للتداول بالطرق التجارية ، وجرى العرف على استعماله أداة للوفاء ) <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : مقاييس اللغة مادة (ورق) ١/٦ ، والمحكم والمحيط الأعظم مادة (ورق) ٥٥٥/٦ — ٥٥٧ ، والمصباح المنير مادة (ورق) ٦٥٥/٢ ، ومختار الصحاح مادة (ورق) ٣٣٦/١ ، وتاج العروس مادة (ورق) ٤٦٠/٢٦ ، والمعجم الوسيط باب الواو مادة (ورق) ١٠٢٦/٢ .

(٢) انظر : المعاملات المالية ص ١٥٠ .

## المطلب الثاني :

### خصائص الأوراق التجارية .

- (١) الورقة التجارية صك يمثل حقاً شخصياً موضوعه دفع مبلغ معين من النقود.
- (٢) الأوراق التجارية قابلة للتداول بالطرق التجارية كالتظهير إذا كانت الورقة إذنية. وبالمناولة إذا كانت الورقة لحاملها، وهي بهذه الخصيصة تقوم مقام النقود .
- (٣) الأوراق التجارية تمثل حقاً يستحق الأداء بعد أجل قصير أو بمجرد الإطلاع عليها .
- (٤) الأوراق التجارية تقبل في أداء الالتزامات والوفاء بالديون .



## المطلب الثالث :

### وظائف الأوراق التجارية:

- (١) الأوراق التجارية أداة وفاء للديون، فيستطيع الدائن بها أن يقتضي حقه نقداً عن طريق خصمها لدى البنك . (٢) الأوراق التجارية تؤدي عملية الائتمان .
- (٣) الأوراق التجارية تقلل من استعمال النقود، وهذا يحد من التضخم .
- (٤) الأوراق التجارية تفسح للمدين الاستفادة من الأجل الذي حصل عليه .



#### المطلب الرابع :

#### أنواع الأوراق التجارية:

##### (١) الكمبيالة :

وهي صك مكتوب وفق شكل حدده القانون يتضمن أمراً من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين ، لأمر شخص ثالث هو المستفيد والكمبيالة ورقة تجارية تتضمن ثلاثة أطراف .

الأول: الساحب : وهو الذي يصدر أمراً لغيره بدفع مبلغ معين من النقود عند الإطلاع أو في تاريخ معين لشخص ثالث.

الثاني: المسحوب عليه : وهو الملتزم بدفع المبلغ المعين لحامل الكمبيالة.

الثالث: المستفيد : وهو حامل الكمبيالة الذي يستحق الحصول على المبلغ المعين في الوقت المحدد .

##### (٢) السند الإذني (السند لأمر).

هو صك مكتوب وفق شكل حدده القانون ، ويتضمن التزام شخص معين يسمى المحرر بدفع مبلغ معين في تاريخ أو قابل للتعيين لإذن أو لأمر آخر يسمى المستفيد.

فالسند الإذني ورقة تجارية تتضمن طرفين .

الأول : المدين الذي تعهد بدفع المبلغ المحدد في تاريخ معين .

الثاني : الدائن وهو حامل السند الذي يستحق المبلغ .

ويشتمل السند على البيانات التالية :

- (١) عبارة سند لإذن أو لأمر مكتوب في متن السند .
  - (٢) تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود يكتب بالأرقام والحروف.
  - (٣) يحدد في السند مكان الوفاء، واسم من يجب الوفاء له وتاريخ إنشاء السند ومكان إنشائه .
- والفرق بين السند الإذني والكمبيالة :

- (١) السند الإذني يتضمن طرفين في حين أن الكمبيالة تتضمن ثلاثة أطراف.
- (٢) الكمبيالة عمل تجاري محض في حين أن السند الإذني قد يكون عملاً مدنياً كما في إعطاء سند إذني بدین.
- (٣) الكمبيالة تتعلق بالمعاملات التجارية الخارجية في الغالب في حين أن السند الإذني يتعلق في الغالب بالمعاملات الداخلية .

### ٣) الشيك :

هو أمر مكتوب وفقاً لأوضاع معينة يوجهه شخص يعرف باسم الساحب إلى شخص آخر يقال له المسحوب عليه، ويطلب إليه بمقتضاه وبمجرد الإطلاع عليه أن يدفع إلى شخص معين أو للحامل مبلغاً معيناً من النقود من حساب الساحب .

فالشيك يشبه الكمبيالة من حيث عدد أطرافه فهو يتضمن ثلاثة أطراف :

الأول: الساحب ؛ وهو الذي يصدر الشيك ويوقعه .

الثاني : المسحوب عليه ؛ وهو الشخص الموجه إليه الأمر، وفي الغالب البنك.

الثالث : المستفيد ؛ وهو الذي يُدفع له مبلغ الشيك أو لإذنه.



والشيك يختلف عن الكمبيالة من عدة وجوه وهي :

(١) لا يذكر في الشيك عادة أجل الوفاء في حين أن الكمبيالة يذكر فيها أجل الوفاء .

(٢) الشيك يقوم بصورة رئيسية بوظيفة الوفاء بالديون ونقل النقود في حين أن الكمبيالة تقوم بوظيفة الائتمان بالإضافة إلى الوفاء بالديون.

(٣) لا يجوز ذكر الفائدة في الشيك في حين أن الكمبيالة أو السند الإذني ينص فيهما على الفائدة

(٤) الشيك يشترط في إصداره وجود رصيد في البنك لمن أصدره في حين لا يشترط ذلك في الكمبيالة<sup>(١)</sup> .



---

(١) هذه المطالب نقلتها مختصراً من كتاب المعاملات المالية ٢٣٩ — ٢٤٤، وأبحاث هيئة كبار العلماء ٣٢٨ / ٥ وما بعدها .

المطلب الرابع : أحكام التعامل بالأوراق التجارية وفيها فروع :

الفرع الأول : تحصيل الأوراق التجارية .

الفرع الثاني : رهن الأوراق التجارية .

الفرع الثالث : خصم الأوراق التجارية .

## الفرع الأول :

### تحصيل الأوراق التجارية .

الأوراق التجارية لها أهمية كبرى في سبيل تيسير التجارة والقدرة بها على التحرك والضرب في الأسواق التجارية العالمية بصفقات كبيرة. وبالطبع فإن الافتراض قائم في أن غالب التجار يملكون مجموعة كبيرة من الأوراق التجارية ما بين شيك وسفتجة وسند. ونظرا إلى أن الورقة التجارية لها أحكام تقتضي الاهتمام بها والتقيد بأنظمتها وإلا ترتب على إهمالها ضياع حقوق تتعلق بها ويتضرر التاجر بضياعها. ونظرا إلى أن التاجر بحكم مشاغله في الأسواق التجارية وما يستلزم لذلك من قيود سجلات وخطابات ما بين إنشائية وجوابية واتصالات مباشرة وغير مباشرة فهو يجد نفسه في وقت يلح عليه بالبحث عن من يقوم بتحصيل قيم هذه الأوراق ، وحيث إن المصارف محصور نشاطها في العمليات المصرفية لذلك عمد التجار إلى تكليف البنوك التي يتعاملون معها بتحصيل قيم هذه الأوراق لهم عند حلول أجلها بعمولة يجري الاتفاق على تحديدها، فيقوم التاجر بتظهير الورقة التجارية إلى البنك الذي يختاره لتظهير توكيلا، ويختلف مقدار العمولة التي طلبها البنك لقاء قيامه بالتحصيل تبعا لاختلاف قيمة الورقة التجارية وأجل وفائها ومحلّه وغير ذلك من الاعتبارات.

ويعتبر رجال المال والاقتصاد التكليف بالتحصيل وكالة ترتب على طرفيها التزامات وحقوق لأحدهما قبل الآخر . فمتى انعقدت الوكالة بالتحصيل بتظهيرها للبنك لتظهيرها توكيلا كان على البنك واجب المطالبة بقيمة الورقة في موعدها المحدد لتسديدها وإخبار عميلة بجميع ما يطرأ على عملية التسديد مما قد يؤثر على حصوله في موعده المحدد، فإن لم يفعل أو حصل منه تساهل في ذلك حتى أضاع حق صاحب الورقة التجارية في الرجوع على ضامني الورقة كان مسئولا عن ذلك بقدر ما يضيع على عميله صاحب الورقة، وما يتحمله من المصاريف في سبيل التداعي والمرافعة. فإذا استحصل البنك قيمة الورقة كان عليه أن يرسل المبلغ المستحصل إلى صاحبه . وعلى مالك الورقة أن يدفع للبنك عمولته التي جرى الاتفاق عليها بينهما مع المصاريف المتعلقة

بالتحصيل ، وإذا أفلس البنك والورقة التجارية لم تستحصل بعد حيث لا تزال في حوزة البنك ، فإن لمالكها حق التقدم بالمطالبة بإعادتها إليه .

أما إن كان قد تسلم قيمتها ثم أفلس فتعتبر ديناً لمالكها عليه ، ويكون صاحب الورقة أسوة الغرماء .

وقد يتساهل البنك مع عميله فيسلفه قيمة الورقة قبل استحصاله قيمتها ، فإذا أفلس العميل فإن على البنك أن يرد الورقة إلى هيئة التصفية ، ويكون دينه أسوة الغرماء ، وتفادياً لمثل ذلك فإن للبنك في حال طلب عميله إقراضه القيمة حتى حلول أجل استحقاق الورقة أن يطلب من عميله تظهيره الورقة تظهيراً كاملاً ، بحيث تنتقل كامل ملكيتها إليه أو أن يظهرها العميل إليه تظهيراً تأمينياً لتكون قيمتها رهناً له في حقه ، وفي هذه الأحوال يعتبر حق البنك مقدماً على غيره من الغرماء : إما باعتباره مالكا لقيمة الورقة التجارية أو مرتهناً إياها ( ١ ) .

والخلاصة : مضمون عمليات التحصيل أن العميل " الدائن " يطلب من البنك تحصيل حقوقه في الأوراق التجارية ، فيطلب البنك من العميل تظهير الورقة تظهيراً توكيلاً ويقوم البنك بمطالبة المدين في الورقة المطلوب تحصيل قيمتها لحساب العميل .

والتكييف القانوني والفقهية لهذه العملية أنها وكالة بأجرة فالعميل يوكل البنك في تحصيل دينه مقابل أجر معين والوكالة جائزة شرعاً سواء أكانت بأجر أم بغير أجر ، ويجوز التوكيل في تقاضي الديون وقبضها من غير رضا الخصم ( المدين ) والبنك كوكيل بأجر يستحق الأجرة إذا قام بالعمل والإجراءات المتعلقة بالمطالبة بالدين في تاريخه سواء حصل قبض الديون أم لا ( ٢ ) .

(١) انظر : أبحاث هيئة كبار العلماء ٣٧٢/٥ .

(٢) انظر : المعاملات المالية المعاصرة ٢٤٥ .

## الفرع الثاني :

### رهن الأوراق التجارية :

رهن الورقة التجارية عبارة عن اتفاق بين الراهن والمرتهن يتم بموجبه رهن الورقة عن طريق التظهير على نحو يفيد أن قيمتها ضمان لدين سابق بذمة الراهن .

والتكييف الفقهي لعملية رهن الأوراق أنه رهن دين بدين ، وقد اختلف فيه الفقهاء .

والراجح : جواز رهن الدين لجواز بيعه عملاً بقاعدة : ( كل ما جاز بيعه جاز رهنه ) <sup>(١)</sup> .



## الفرع الثالث :

### خصم الأوراق التجارية :

تجري كثير من المعاملات التجارية اليوم بالثمن المؤجل ، منها : خصم الأوراق التجارية .

صورته : بأن يشتري التاجر بضاعة بثمن مؤجل ، غالباً ما يكون من للبائع ورقة تتضمن المال الذي له على المشتري ، لها تاريخ لتسلم المبلغ الذي تحمله ، غالباً ما يكون من شهر إلى ثلاثة أشهر ، يسلم هذا المبلغ عند حلول وقته من المشتري نفسه ، أو من طرف ثالث قد يكون مصرفاً أو غيره ، تسمى هذه الورقة ( الكمبيالة ) أو ( السند الإذني ) على اختلاف يسير بينهما .

والأصل أن ينتظر حامل ( الكمبيالة ) أو ( السند الإذني ) إلى وقت حلول دفع المبلغ ، ثم يقدم هذه الورقة ويتسلم بها المبلغ الذي تحمله .

ولكنه قد يحتاج أحياناً إلى سيولة قبل حلول الأجل ، فيذهب إلى صاحب الكمبيالة ( الذي عليه الدين ) أو إلى مصرف ، فيطلب منه أن يأخذ هذه الكمبيالة بما فيها من المبلغ ، على أن

---

(١) انظر : المعاملات المالية المعاصرة انتهى باختصار ٢٤٥ — ٢٤٦ .

يسلمه أقل مما تحمله الكمبيالة نقداً ، فإذا حلّ الأجل صار المبلغ الذي في الكمبيالة للشخص الذي انتقلت إليه أو المصرف .

فإذا كانت الكمبيالة تحمل مبلغاً قدره مئة ألف ريال مثلاً فإن المصرف يعطي صاحب الكمبيالة خمسة وتسعين ألف نقداً ، وإذا حلّ موعد سداد الكمبيالة يتسلم هو المئة ألف ، فيكون قد استفاد خمسة آلاف ريال .

والتكييف الفقهي لهذه المسألة كالتالي :

أولاً : إن كان خصم الورقة التجارية من نفس المدين فهو جائز ، وتلحق حينئذ بمسألة " الخطيئة " أو تسمى في الفقه الإسلامي " بمسألة ضع وتعجل " يلجأ بعض التجار لهذه المسألة للتخفيف عن المدين ، وفي نفس الوقت يستفيد الطرف الآخر في قبض ما يحتاجه وينتفع به ، وفي جوازه مصلحة للطرفين وإليه أميل <sup>(١)</sup>.

ثانياً : إن كان خصم الورقة التجارية من طرف ثالث كمصرف أو غيره فهذا لا يجوز ؛ لأنه من الربا حيث باع نقداً بنقد أكثر منه مؤجلاً ، فاجتمع فيه ربا الفضل وربا النسيئة <sup>(٢)</sup> ، هذا وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي مسألة ضع وتعجل عند بحثه لبيع التقسيط فقد جاء في قرار المجمع ما يلي :

إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ٧ إلى ١٢ ذي القعدة ١٤١٢هـ الموافق ٩ - ١٤ مايو ١٩٩٢م.

بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع : " البيع بالتقسيط " .

(١) الوضعية : هي ( بمعنى الخط من الدين بشرط أن يعجل المدين الباقي ، مثل أن يكون لزيد على عمرو ألف ، فيقول زيد : عجل لي تسعمائة ، وأنا أضع عنك مائة ) انتهى بتصرف ، انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية ٧/٤٤ ، وبحوث في قضايا فقهية معاصرة ٢٥/١ .

(٢) انظر : الفقه للصف الثاني الثانوي ص ٧٧ — ٧٨ ، وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية ، ط ١٤٣٣ — ١٤٣٤ .

وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله .

الأوراق التجارية ( الشيكات ————— السندات لأمر ————— سندات السحب ) من أنواع التوثيق المشروع للدين بالكتابة .

إن حسم ( خصم ) الأوراق التجارية غير جائز شرعاً ؛ لأنه يؤول إلى ربا النسيئة المحرم .

الخطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين ( ضع وتعجل )

جائزة شرعاً لا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناءً على اتفاق مسبق وما دامت العلاقة بين

الدائن والمدين ثنائية فإذا دخل طرف ثالث لم تجز ؛ لأنها تأخذ عندئذ حكم حسم الأوراق

التجارية ) كما وأجازت هذه المسألة عدد من الهيئات العلمية الشرعية ( <sup>(١)</sup> ) .

وجاء في أبحاث هيئة كبار العلماء في شأنه ، ما نصه : ( نظرا للتوسع العالمي في نطاق التجارة

الدولية ، وحيث إن النقود القائمة أيا كان نوعها وكيفها وكمها عاجزة عن مسايرة التطور

التجاري والحركات السريعة الضخمة في نطاق الصفق في الأسواق العالمية - فقد وجد رجال المال

والأعمال أنفسهم في حاجة ملحة إلى ما يساير هذا التطور في نطاق التبادل المالي ، وذلك بإيجاد

عملات مساعدة تكون عوناً للتاجر في استيفاء حقوقه وسداد ما عليه من التزامات ولو لم يتم له

تسويق بضاعته التي باعها أو اشتراها ، كما أنها تعفيه من الاحتفاظ بمبالغ نقدية يقابل بها حركاته

التجارية الخالية من التوقيعات المعينة، حيث يتضرر بتجميدها ، فكانت هذه المبررات مصدر ابتكار

ما يسمى بالأوراق التجارية .

ونظراً إلى أن الأوراق التجارية تتفق مع الأوراق النقدية في تسهيل التعامل التجاري من حيث

التداول والقبول ، بل إن بعضهم كان يطلق عليها على سبيل التجاوز صفة النقد، نظراً لذلك فإنه

يتعين عقد مقارنة بين الورقة التجارية والورقة النقدية حتى تتضح حقيقة كل منهما ، فلا يلتبس

(١) انظر : مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٧ / ٧٣٦ ، وفقه التاجر المسلم ١ / ١٦٥ .

الأمر بينهما ، وبالتالي يتجلى الأمر في صحة نسبة الأحكام الخاصة بالورقة النقدية إلى الورقة التجارية وعدم صحتها .

والأوراق التجارية ليست محصورة في أوراق معينة ؛ لأن الفكر التجاري من مرونة الحركة التجارية العالمية ، فهو مصنع يعطي للتجارة ما تحتاجه من أسباب القدرة على الحركة برا وبحرا وجوا وأثيرا ، إلا أن المراقبين من خبراء المال والاقتصاد يكادون يجمعون على أنه حتى الآن لم يخرج الفكر التجاري من الأوراق التجارية أهم من أوراق الكمبيالة والشيك والسند الإذني بدليل أن علماء الاقتصاد ورجال التنظيمات المالية والتجارية يكادون يقتصرون في بحوثهم عن الأوراق التجارية على هذه الأنواع الثلاثة <sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر : أبحاث هيئة كبار العلماء ٣٢٣/٥ ، وانظر : مجلة البحوث الإسلامية ٨٨/٨ ، ونفس المصدر السابق ٣١/٤٠ .



## الخاتمة

الحمد لله والصلاة على رسول الله ، وبعد .

فبعد التطواف في جنبات هذا البحث لا أزعجني أوفتيه حقه ، ولكن هذا الجهد جهد المقل ، وقد خلصت من خلال هذا البحث إلى نتائج عديدة ، لعل من أهمها ما يلي :

\_\_\_\_\_ العرف الصحيح يتزل منزلة الشرط الصحيح في المعاملات التجارية .

- إن العرف يعد تطويراً للفقهاء الإسلامي ، وإظهاراً لأصالة الشريعة الإسلامية ومرونتها وقبولها للحكم في كل أمور الحياة المتطورة المتجددة ، حيث إن الوقائع بين الناس غير متناهية والنصوص والأفعال والإقرارات متناهية .

- العرف حجة لدى المذاهب الأربعة ، وإن اختلفوا في مدى اعتباره ، ويبني عليه كثير من الأحكام التي لا نص فيه .

- العرف معتبر بشروطه المذكورة في هذا البحث .

- أن الأصل في العقود والشروط الحل والإباحة ، إلا ما عارض القرآن ، أو السنة ، أو معقولهما .

- التجارة باب من أبواب الرزق ، وأن الأصل فيها الحل والإباحة .

- من شأن القواعد الفقهية ، أنها كلية .

- الفقه باب عظيم في الدين به يعرف الحلال والحرام ، ويجب تعلم أحكام البيع والشراء ؛ حتى لا يقع في الحرام .

الراجح : أن هناك فرق بين القواعد الفقهية والضوابط ، وهي ما ذكرت .

- مرونة الفقه الإسلامي كذلك ؛ لما تضمنه من قواعد وضوابط كلية يسهل الترخيع عليها ؛ لمعرفة ما يستجد من حوادث .

- هناك فرق بين شروط البيع ، والشروط في البيع .

- الفرق بين قاعدة : ( المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ) و ( المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ) ، الأولى خاصة ، والثانية عامة .

- أن الشرط الجزائي شرط محدث لم يعرفه الفقهاء المتقدمون .
- أن الشرط الجزائي أول ما ظهر في الغرب ثم انتقل للمسلمين .
- \_\_\_\_\_ تسمية الشرط الجزائي بالتعويض الاتفاقي أولى ، وأوضح من حيث المدلول .
- الراجح في بيع العربون هو الجواز ، وهي النتيجة التي اتفق عليها عامة من كتب فيه بخصوصه — بحثا من المعاصرين .
- لا بد من تحديد المدة في بيع العربون ؛ منعاً للغرر ، وحسماً للمنازعة .
- هناك فرق بين الشرط الجزائي والعربون ، إلا أن كليهما جائز ، ومفيد لإتمام العقد .
- الاسم التجاري والعنوان التجاري والعلامة التجارية وحق التأليف والاختراع أو الابتكار هي حقوق خاصة لأصحابها أصبح لها في العرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس بها وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً فلا يجوز الاعتداء عليها.
- يجوز التصرف في الاسم التجاري أو العنوان التجاري أو العلامة التجارية ونقل أي منها بعوض مالي إذا انتفى الغرر والتدليس والغش باعتبار أن ذلك أصبح حقاً مالياً .
- الأوراق التجارية (الشيكات - السندات لأمر - سندات السحب) من أنواع التوثيق المشروع للدين بالكتابة.
- الحطيطة من الدين المؤجل لأجل تعجيله سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين
- " ضع وتعجل " جائزة شرعاً لا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناءً على اتفاق مسبق وما دامت العلاقة بين الدائن والمدين ثنائية فإذا دخل طرف ثالث لم تجز لأنها تأخذ عندئذ حكم حسم الأوراق التجارية ) .

وأما التوصيات فهي ما يلي :

أولاً : إيجاد مركز وفرع ولو مصغر لطلاب مكة الملتحقين بالجامعة ؛ لسهولة المراجعة عند وجود أي مشكلة تحصل لهم .

ثانياً : رأيت سعيًا دؤوباً مشكوراً من جامعتنا المباركة لاعتمادها دولياً ، فأرجوا أن يستمروا في سعيهم حتى يصلوا إلى الهدف المنشود ؛ لأن الجامعات اللائي لم تتم اعتمادهن تحذر إدارات التربية والتعليم العالي بعدم الالتحاق بهن .

ثالثاً : ينبغي لطلاب العلم الاهتمام بعلم الأصول ، لأنه الطريق الأمثل لفهم النصوص ، واستنباط الأحكام من الأدلة الشرعية ، وكيفية للتعامل معها تعاملًا صحيحاً سليماً .

رابعاً : على أولياء الأمور أن يوجهوا ويرشدوا أبناءهم بالالتحاق على شعبة الفقه وأصوله ؛ وذلك لما ذكرت آنفاً .

رابعاً : على معاقل العلم والمعرفة من الجامعات والمراكز التعليمية في أقطار العالم والبلدان الإسلامية أن يتبنوا إثراء مسائل الشريعة الإسلامية بتكليف طلابها لاستخراج أحكام الشريعة ، لا سيما النوازل والمستجدات وتبيينها ، وكذلك طباعة البحوث المقدمة إليها ، أو السماح بطباعتها وفسخها ؛ ليستفيد منها الأمة الإسلامية ، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة في نشرها بين الناس هذا ما تيسر إيراده ، وتهيأ إعداداه ، وآخر ما سال به القلم ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وما كان فيه من خطأ فمني ، والله أسأل أن يعفو عني ويرشدني ويهديني إلى طريق الحق .



الفهرس العلمية والمصادر والمراجع:

١ — فهرس الآيات .

٢ — فهرس الأحاديث والآثار .

٣ — فهرس الرواة والأعلام .

٤ — فهرس المصادر والمراجع .

فهـ ————— رس الآيات :

م	طرف الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
١	إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ	البقرة	١٥٩	١٢٨
٢	الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا	البقرة	٢٧٥	٧٤
٣	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا	البقرة	٢٨٢	٢٧
٤	لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا	البقرة	١٩٨	٧٥
٥	وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ	البقرة	١٢٧	٣٣
٦	وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ	البقرة	٢٣٣	٥١
٧	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا	البقرة	١٨٨	٩٨
٨	وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ	البقرة	٢٢٨	٥١
٩	هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ	البقرة	٢٩	٧٦
١٠	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ	النساء	٢٩	٧٤
١١	وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ	النساء	٤	١١٨
١٢	وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا	النساء	٢٤	١٣١

١٣	وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ	النساء	٥٨	١٢٠
١٤	فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ	المائدة	٩٥	١٠٩
١٥	مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ	المائدة	٨٩	٥٢
١٦	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ قَوْمٍ	المائدة	٨	١٢٠
١٧	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْحَرَمُ وَالْمَيْسِرُ	المائدة	٩٠	١٠٠
١٨	يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ	المائدة	١	١١٨
١٩	ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ	الأنعام	٦٢	١٢٣
٢٠	حَتَّىٰ إِذَا آدَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا	الأعراف	٣٨	٤٥
٢١	خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ	الأعراف	١٩٩	٥١
٢٢	قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ	التوبة	٢٤	٢٢
٢٣	فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ	التوبة	١٢٢	٤٠
٢٤	مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ	هود	٩١	٤١
٢٥	قَالُوا جَرَّؤُهُ مِنْ وَجَدٍ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَرَّؤُهُ	يوسف	٧٤	١٠٩
٢٦	لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِكِينَ	يوسف	٧	٦

٢٧	فَأَقْبَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ	النحل	٢٦	٣٣
٢٨	وَأِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ	الإسراء	٤٤	٤٠
٢٩	وَذَلِكَ جَزَاءُ مَنْ تَزَكَّى	طه	٧٦	١٠٩
٣٠	يَفْقَهُوا قَوْلِي	طه	٣٨	٤١
٣١	وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ	الحج	٧٨	٥٣
٣٢	فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا	النور	٣٦	٢٢
٣٣	وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا	النور	٦٠	٣٣
٣٤	وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ	الفرقان	٢٠	١٩
٣٥	إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ	فاطر	٢٩	٢٢
٣٦	وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ	الزمر	٧	١٧
٣٧	اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمْ الْبَحْرَ لَتَجْرَى	الجاثية	١٢	٧٦
٣٨	فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا	محمد	١٨	٣٠
٣٩	وَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ عَرَفَهَا هُمْ	محمد	٦	٢٤
٤٠	مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ	ق	١٨	١٣٧

١٢٤	١٩	ق	وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ	٤١
٦	٥٦	الذاريات	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ	٤٢
٥٣	٤	المجادلة	فَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا	٤٣
٧٥	١٠	الجمعة	فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ	٤٥
٢٢	١١	الجمعة	وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا	٤٦
١٠٩	١٢	الإنسان	وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا	٤٧



فهرس الأحاديث والآثار :

م	طرف الحديث	الصفحة
١	أحل العربان في البيع	١٠٠
٢	أدخل ركابك	١٠٧
٣	إذا رزق أحدكم	٨٩
٤	أطيب الكسب	١٩
٥	اشترط جابر ركوب الجمل	٨٢
٦	استصنع منبرا	٥٨
٧	البيعان بالخيار	٢١
٨	التاجر الأمين	٢١
٩	العربون لمن عربن	١٠٠
١٠	اللهم بارك لأمتي	٨٩
١١	اللهم علمه الدين	٤١
١٢	المسلمون على شروطهم	٧٧
١٣	إن أبا سفيان رجل شحيح	٥٦
١٤	أن أبا طيبة	٥٧

٢٢	إن التجار يبعثون	١٥
٨٧	إن الحلال بين	١٦
٥٣	إن الله نظر في قلوب العباد	١٧
٦	الناس معادن	١٨
١٠١	أنه اشترى داراً بمكة	١٩
١٠١	أن ابن مسعود اشترى جارية	٢٠
٥٨	أن رسول الله أعطاه ديناراً	٢١
٧٧	إنما البيع عن تراض	٢٢
٨٦	إياكم كثرة الحلف	٢٣
٢١	تسعة أعشار الرزق	٢٤
٨٩	رحم الله رجلاً سمحاً	٢٥
١٩	عن أي الكسب أفضل؟	٢٦
٢١	فرأى أصحاب رسول الله	٢٧
٩٩	كرها العربان	٢٨
٨٧	كنا نحاول الأرض	٢٩
٦٧	لا تبع ما ليس عندك	٣٠

٣١	لا ضرر ولا ضرار	١٢٠
٣٢	لا يأكل إلا من عمل يده	١٩
٣٣	لا يبيع في سوقنا	٨٤
٣٤	لا يجل بيع وسلف	٨٣
٣٥	لو أنكم كنتم توكلون على الله	٨٨
٣٦	ما بعث الله نبياً	٢٠
٣٧	ما كان شرط ليس في كتاب الله	٨٣
٣٨	مر على صبرة من طعام	٨٦
٣٩	مقاطع الحقوق	١١٨
٤٠	من اتجر في شيء	٨٩
٤١	من يرد الله به خيراً	٦
٤٢	نهى رسول الله أن تباع السلع	٦٣
٤٣	نهى عن بيع العربون	٩٩
٤٤	وكان زكريا نجاراً	١٩
٤٥	والذي نفسي بيده	٢١
٤٦	يا معشر التجار إن البيع	٨٧

فهرس الأعلام :

م	اسم العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن موسى الشاطبي	٣٨
٢	أحمد بن إدريس القرافي	٧
٣	أحمد بن الشيخ	٣٦
٤	أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمية	٣٨
٥	أحمد بن فارس	٣٠
٦	أحمد بن محمد بن حنبل	٢٣
٧	أحمد بن محمد مكي	٣٦
٨	أحمد بن محمد هانيء الأثرم	١٠١
٩	أيوب بن الشريف موسى الكفوي	٤٦
١٠	جابر بن عبد الله	٨٢
١١	حكيم بن حزام	٦٧
١٢	خديجة بنت خويلد	٢٠
١٣	خليل كيكلي العلائي	٥٤
١٤	زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم	٤٥

١٥	سعيد بن المسيب	١٠٣
١٦	شريح بن الحارث القاضي	١٠٧
١٧	صخر بن حرب أبو سفيان	٥٦
١٨	صفوان بن أمية	١٠١
١٩	طاووس بن كيسان	٩٩
٢٠	عبد الله بن أحمد ابن قدامه	٣٢
٢١	عبد الله بن أحمد النسفي	٢٤
٢٢	عبد الله بن عباس	٤١
٢٣	عبد الله بن مسعود	٥٣
٢٤	عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي	٤٣
٢٥	عبد الرحمن بن أبو الحسين ابن الجوزي	٤٠
٢٦	عبد الرحمن بن جاد الله البناني	٤٦
٢٧	عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون	١٢٦
٢٨	عبد الرحمن بن ناصر السعدي	٧
٢٩	عبد العزيز بن عبد السلام	٧٠
٣٠	عبد الملك بن عبد الله إمام الحرمين	٦٧

٣١	عبد الوهاب بن علي السبكي	٣٥
٣٢	عبد الله بن مسعود صدر الشريعة	٣٤
٣٣	عروة بن أبي الجعد	٥٨
٣٤	عطاء بن أسلم بن أبي رباح	٩٩
٣٥	عمر بن الخطاب	٨٩
٣٦	عيسى بن عمر	٤١
٣٧	مالك بن أنس	٦٢
٣٨	محفوظ بن أحمد الكلوزاني	٩٨
٣٩	محمد بن أبوبكر ابن القيم	٢٠
٤٠	محمد بن أحمد عبدالعزيز الفتوحى	٢٦
٤١	محمد بن أحمد مصطفى أبو زهرة	٨٣
٤٢	محمد ابن إدريس الشافعي	٦١
٤٣	محمد بن إسماعيل البخاري	٦١
٤٤	محمد بن أمين ابن عابدين	١١
٤٥	محمد بن سيرين	١٠٧
٤٦	محمد بن صالح ابن عثيمين	٧٨

٥٧	محمد بن عبد الله الزركشي	٤٧
٢٤	محمد بن عبد الواحد بن الهمام	٤٨
٥٩	محمد بن علي الشوكاني	٤٩
٣٥	محمد بن محمد بن أحمد المقري	٥٠
٩٣	مصطفى بن أحمد الزرقا	٥١
٢٤	منصور بن محمد السمعاني	٥٢
٩٧	منصور بن يونس البهوتي	٥٣
١٠١	نافع بن الحارث	٥٤
٥٦	هند بنت عتبة	٥٥
٥٧	يحيى بن شرف النووي	٥٦

## فهرس المصادر والمراجع

القرآن وعلومه .

القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم بن أبي النجود .

أحكام القرآن ، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي ( المتوفى :

٥٤٣هـ ) ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار

الكتب العلمية، بيروت — لبنان ، ط : الثالثة، ١٤٢٤ هـ .

البحر المحيط في التفسير ، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي

( المتوفى : ٧٤٥هـ ) ، المحقق : صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر — بيروت ، ط :

١٤٢٠هـ .

تفسير القرآن العظيم : المؤلف : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (المتوفى:

٧٧٤هـ) ، المحقق : سامي بن محمد سلامة ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط : الثانية

١٤٢٠هـ .

التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: المؤلف : د / وهبة بن مصطفى الزحيلي ،


الناشر : دار الفكر المعاصر — دمشق ، ط : الثانية ، ١٤١٨ هـ .

تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان : المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر السعدي (

المتوفى : ١٣٧٦هـ ) ، المحقق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، ط :

الأولى ١٤٢٠هـ .



جامع البيان في تأويل القرآن : المؤلف : أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (  )

المتوفى : ٣١٠هـ ) ، المحقق : أحمد محمد شاكر ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ،

١٤٢٠ هـ .



## الحديث وعلومه .

الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، المؤلف : محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي ، أبو حاتم ، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ ) ، ترتيب : الأمير علاء الدين علي الفارسي ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ٥١٤١٩ .

أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه : المؤلف : محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي ، ( المتوفى : ٢٧٢هـ ) ، المحقق : د/ عبد الملك عبد الله دهيش ، الناشر : دار خضر ————— بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٤ هـ .

أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار : المؤلف: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الغساني المكي المعروف بالأزرق ( المتوفى : ٢٥٠هـ ) ، المحقق : رشدي الصالح ملحس ، الناشر : دار الأندلس للنشر ————— بيروت ١٩٩٠ م .

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني ، ( المتوفى : ١٤٢٠هـ ) ، إشراف: زهير الشاويش ، الناشر : المكتب الإسلامي - بيروت ، ط : الثانية ١٤٠٥ هـ .

— الاستذكار ، المؤلف : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري المالكي ،

( المتوفى: ٤٦٣هـ ) ، تحقيق: سالم محمد عطا ، محمد علي معوض ، الناشر: دار الكتب العلمية  
\_\_\_\_\_ بيروت ، ط: الأولى ، ١٤٢١ .

📖 إصلاح المال ، المؤلف : عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن القرشي المعروف بابن  
أبي الدنيا ، ( المتوفى: ٢٨١هـ ) ، المحقق : محمد عبد القادر عطا ، الناشر: مؤسسة الكتب  
الثقافية - بيروت \_\_\_\_\_ لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ .

📖 التبيين لأسماء المدلسين ، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي (المتوفى:  
٨٤١هـ) ، المحقق : يحيى شفيق حسن ، الناشر: دار الكتب العلمية \_\_\_\_\_ بيروت ، ط :  
الأولى ١٤٠٦ هـ .

📖 تذكرة الحفاظ ، المؤلف : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي (المتوفى:  
٧٤٨هـ) ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت \_\_\_\_\_ لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٩هـ  
📖 تقريب التهذيب ، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني  
(المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق : محمد عوامة ، الناشر : دار الرشيد \_\_\_\_\_ سوريا ، ط : الأولى ،  
١٤٠٦ .

📖 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، المؤلف : يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن  
عاصم النمري المالكي ، ( المتوفى: ٤٦٣هـ ) ، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد  
الكبير البكري ، الناشر : وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية \_\_\_\_\_ المغرب ، عام  
النشر: ١٣٨٧ هـ .

📖 تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة ، المؤلف: نور الدين، علي بن محمد  
بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني ( المتوفى : ٩٦٣هـ ) ، تحقيق : عبد الوهاب عبد  
اللطيف ، عبد الله محمد الصديق الغماري ، الناشر: دار الكتب العلمية \_\_\_\_\_ بيروت ، ط :  
الأولى ، ١٣٩٩ هـ .

تهديب التهذيب ، المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، ( المتوفى : ٨٥٢هـ ) ، الناشر : مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط : الأولى ، ١٣٢٦هـ .

جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، المؤلف : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ، السلامي ، البغدادي ، الحنبلي ، ( المتوفى : ٧٩٥هـ ) ، المحقق : شعيب الأرناؤوط - إبراهيم باجس ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط : السابعة ، ١٤٢٢هـ .

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، المؤلف : محمد بن إسماعيل إبراهيم الجعفي البخاري ، ( المتوفى : ٢٥٦هـ ) ، المحقق : محمد زهير بن الناصر ، الناشر : دار طوق النجاة ، ط : الأولى ، ١٤٢٢هـ .

دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، المؤلف : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، أبو بكر البيهقي ، ( المتوفى : ٤٥٨هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت ، ط : الأولى - ١٤٠٥هـ .

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ، المؤلف : محمد ناصر الدين ، بن الحاج نوح ، الأشقودري الألباني ، ( المتوفى : ١٤٢٠هـ ) ، الناشر : مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط : الأولى ، ( لمكتبة المعارف ) ، عام النشر : ج ١ - ٤ : ١٤١٥هـ ، ج ٦ : ١٤١٦هـ ، ج ٧ : ١٤٢٢هـ .

سلسلة الأحاديث الضعيفة وشيء من فقهها وفوائدها ، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني ( المتوفى : ١٤٢٠هـ ) ، دار النشر : دار المعارف ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ط : الأولى ، ١٤١٢هـ .

سنن ابن ماجه : المؤلف : ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني ، ( المتوفى : ٢٧٣هـ ) ،

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء الكتب العربية ————— فيصل عيسى البابي الحلبي .

سنن أبي داود : المؤلف : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد

بن عمرو الأزدي السجستاني ، ( المتوفى : ٢٧٥هـ ) ، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة العصرية ، صيدا ————— بيروت .

سنن الترمذي : المؤلف : أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سورة ، الترمذي ، ( المتوفى :

٢٧٩هـ ) ، تحقيق وتعليق : أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوة عوض ، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ————— مصر ، ط : الثانية ، ١٣٩٥ هـ .

شعب الإيمان ، المؤلف : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني ، أبو بكر

البيهقي ، ( المتوفى : ٤٥٨هـ ) ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه : الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه : مختار أحمد الندوي ، الناشر : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند ، ط : الأولى ، ١٤٢٣ هـ .

صحيح الجامع الصغير وزياداته ، المؤلف : محمد ناصر الدين ، بن الحاج نوح بن نجاتي بن

آدم ، الألباني ( المتوفى : ١٤٢٠هـ ) ، الناشر : المكتب الإسلامي .

صحيح ابن خزيمة : المؤلف : محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة النيسابوري ، ( المتوفى :

٣١١هـ ) ، المحقق : د/ محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر : المكتب الإسلامي ————— بيروت

صحيح الترغيب والترهيب ، المؤلف : محمد ناصر الدين الألباني ، ( المتوفى : ١٤٢٠هـ ) ،

الناشر : مكتبة المعارف ————— الرياض ، ط : الخامسة .

ضعيف الجامع الصغير وزياداته ، المؤلف : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني ، (

المتوفى : ١٤٢٠هـ) ، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر : المكتب الإسلامي، ط: مجدة ومزينة ومنقحة .

📖 العلل لابن أبي حاتم ، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ، الرازي ابن أبي حاتم ، ( المتوفى : ٣٢٧هـ ) ، تحقيق : فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، الناشر: مطابع الحميضي ، ط : الأولى، ١٤٢٧ هـ .

📖 عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، المؤلف: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفى بدر الدين العيني ، ( المتوفى : ٨٥٥هـ ) ، الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

📖 فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المؤلف : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني ، ( المتوفى : ٨٥٢هـ ) ، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ .

📖 فضائل الصحابة ، المؤلف : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، ( المتوفى : ٢٤١هـ ) ، المحقق: د. وصي الله محمد عباس ، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٣ .

📖 فيض القدير شرح الجامع الصغير ، المؤلف : محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي ، ( المتوفى : ١٠٣١هـ ) ، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى — مصر ، ط : الأولى ، ١٣٥٦هـ .

📖 قواعد التحديث ، لحمد جمال الدين القاسمي ، مطبعة الباي الحلبي بالقاهرة .

📖 المجتبى من السنن = الصغرى : المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي ، ( المتوفى : ٣٠٣هـ ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط : الثانية، ١٤٠٦ .

📖 مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور

الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، الناشر : دار الفكر، بيروت — لبنان ، ط : الأولى، ١٤٢٢هـ .

المستدرك على الصحيحين : المؤلف : أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع ، ( المتوفى : ٤٠٥هـ ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١هـ .

مسند ابن أبي شيبة : المؤلف : أبو بكر بن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد العباسي ، ( المتوفى : ٢٣٥هـ ) ، المحقق : عادل بن يوسف العزازي ، وأحمد بن فريد المزيدي ، الناشر: دار الوطن — الرياض ، ط : الأولى ، ١٩٩٧م .

مسند الإمام أحمد : المؤلف : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، ( المتوفى : ٢٤١هـ ) ، المحقق : شعيب الأرناؤوط — عادل مرشد ، وآخرون ، إشراف : د عبد الله التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ، ١٤٢١هـ .

مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، المؤلف : أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار ، ( المتوفى : ٢٩٢هـ ) ، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله ، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩) ، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧) ، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨) ، الناشر : مكتبة العلوم والحكم — المدينة المنورة ، ط : الأولى ، (بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م) .

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : المؤلف : مسلم بن الحجاج القشيري ، ( المتوفى : ٢٦١هـ ) ، المحقق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر : دار إحياء التراث العربي — بيروت .

المصنف : المؤلف : عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني ، ( المتوفى : ٢١١هـ )

، المحقق : حبيب الرحمن الأعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي ————— بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٣هـ .

المعجم الكبير : المؤلف : سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي ، (المتوفى : ٣٦٠هـ ) ، الطبراني ، المحقق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، دار النشر: مكتبة ابن تيمية ————— القاهرة ، ط : الثانية .

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف : يحيى بن شرف الدين النووي ، ( المتوفى : ٦٧٦هـ ) ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ————— بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٩٢هـ .

الموطأ : المؤلف : مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني ، ( المتوفى : ١٩٧هـ ) ————— المحقق : محمد مصطفى الأعظمي ، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان - أبو ظبي ————— الإمارات ، ط : الأولى ، ١٤٢٥ هـ .

نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي ، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، ( المتوفى : ٧٦٢هـ ) ، المحقق: محمد عوامة ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر ————— بيروت ————— لبنان ————— دار القبلة للثقافة الإسلامية ————— جدة ————— السعودية ، ط : الأولى ، ١٤١٨هـ .

نيل الأوطار ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، ( المتوفى : ١٢٥٠هـ ) تحقيق : عصام الدين الصباطي ، الناشر: دار الحديث ، مصر ط : الأولى ، ١٤١٣هـ .

وبل الغمام على شفاء الأوام في أحاديث الأحكام ، المؤلف ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ، ( المتوفى : ١٢٥٠هـ ) ، ط ، مكتبة ابن تيمية ١٤١٦ هـ .



الفقه الحنفي .

📖 الاختيار لتعليل المختار : المؤلف : عبد الله بن محمود بن مودود الموصللي ، الحنفي ، ( المتوفى : ٦٨٣هـ ) ، تعليقات: الشيخ محمود أبو دقيقة الحنفي ، الناشر: مطبعة الحلبي - القاهرة ( وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، وغيرها ) ، تاريخ النشر: ١٣٥٦ هـ .

📖 البحر الرائق شرح كتر الدقائق : المؤلف : زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم ، ( المتوفى : ٩٧٠هـ ) ، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي ، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين ، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، ط : الثانية - بدون تاريخ .

📖 بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : المؤلف : أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ، ( المتوفى : ٥٨٧هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الثانية ، ١٤٠٦ هـ .

📖 تبين الحقائق شرح كتر الدقائق وحاشية الشلبي ، المؤلف: عثمان بن علي بن محجن البارعي ، فخر الدين الزيلعي الحنفي ، ( المتوفى: ٧٤٣ هـ ) ، الحاشية : أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشلبي ، ( المتوفى : ١٠٢١ هـ ) ، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة ، ط : الأولى، ١٣١٣ هـ .

📖 درر الحكام في شرح مجلة الأحكام المؤلف: علي حيدر خواجه أمين أفندي ، ( المتوفى : ١٣٥٣هـ ) ، تعريب: فهمي الحسيني ، الناشر: دار الجليل ، ط : الأولى ، ١٤١١هـ .

📖 رد المختار على الدر المختار : المؤلف : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين الحنفي ، ( المتوفى : ١٢٥٢هـ ) ، الناشر: دار الفكر ————— بيروت ، ط : الثانية ، ١٤١٢هـ .

📖 الكسب ، المؤلف: محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، ( المتوفى : ١٨٩هـ ) ، المحقق: د. سهيل زكار ، الناشر: عبد الهادي حرصوني ————— دمشق : الأولى ، ١٤٠٠هـ 📖

المبسوط : المؤلف: محمد بن أحمد السرخسي ، ( المتوفى : ٤٨٣هـ ) ، الناشر: دار المعرفة ————— بيروت ط : بدون ، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ .

📖 المحيط البرهاني في الفقه النعماني ، المؤلف: محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي ، ( المتوفى : ٦١٦هـ ) ، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي ، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤٢٤ هـ .

📖 المستصفى في فروع الحنفية ، للإمام أبي البركات ، عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، ( المتوفى : ٧١٠ هـ ) ، مخطوط بدار الكتب .

📖 التنف في الفتاوى : المؤلف : أبو الحسن علي بن الحسين السُّعدي الحنفي ، ( المتوفى : ٤٦١ هـ ) ، المحقق : د/ صلاح الدين الناهي ، الناشر : دار الفرقان / مؤسسة الرسالة - عمان الأردن / بيروت لبنان ، ط : الثانية ، ١٤٠٤ هـ .

📖 الهداية في شرح بداية المبتدي : المؤلف : علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، ( المتوفى : ٥٩٣ هـ ) ، المحقق : طلال يوسف ، الناشر : دار إحياء التراث العربي — بيروت — لبنان .

### الفقه المالكي.

📖 بداية المجتهد ونهاية المقتصد : المؤلف : محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد ، ( المتوفى : ٥٩٥ هـ ) ، الناشر : دار الحديث — القاهرة ، ط : بدون ، تاريخ النشر : ١٤٢٥ هـ .

📖 حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : المؤلف : محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، ( المتوفى : ١٢٣٠ هـ ) ، الناشر : دار الفكر ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 الذخيرة : المؤلف : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي ، ( المتوفى : ٦٨٤ هـ ) ، المحقق : محمد حجي ، وسعيد أعراب ، ومحمد بوخبزة ، الناشر : دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٤ م .

📖 شرح مختصر خليل للخرشي ، المؤلف : محمد بن عبد الله الخرشي المالكي ، ( المتوفى : ١١٠١ هـ ) ، الناشر : دار الفكر للطباعة — بيروت ، ط : بدون ، وبدون تاريخ

📖 الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، المؤلف : أحمد بن غانم (أو غنيم) بن سالم ، النفراوي المالكي ، ( المتوفى : ١٢٦ هـ ) ، الناشر : دار الفكر ، ط : بدون ، تاريخ

النشر: ١٤١٥هـ .

📖 مختصر العلامة خليل : المؤلف : خليل بن إسحاق بن موسى ، المالكي المصري ، ( المتوفى : ٧٧٦هـ ) ، المحقق : أحمد جاد ، الناشر : دار الحديث ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤٢٦هـ .

📖 منح الجليل شرح مختصر خليل : المؤلف : محمد بن أحمد بن محمد عليش ، المالكي ، ( المتوفى : ١٢٩٩هـ ) ، الناشر : دار الفكر ————— بيروت ، ط : بدون طبعة ، تاريخ النشر : ١٤٠٩هـ .

📖 مواهب الجليل في شرح مختصر خليل : المؤلف : محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب الرُّعيني المالكي ، ( المتوفى : ٩٥٤هـ ) ، الناشر : دار الفكر ، ط : الثالثة ، ١٤١٢هـ .

الفقه الشافعي .

📖 أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، المؤلف : زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ، ( المتوفى : ٩٢٦هـ ) ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 التاج والإكليل لمختصر خليل : المؤلف : محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف الغرناطي ، المالكي ، ( المتوفى : ٨٩٧هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٦هـ .

📖 تحفة الفقهاء : المؤلف : محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، السمرقندي ، ( المتوفى : نحو ٥٤٠هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الثانية ، ١٤١٤هـ .

📖 حاشيتا قليوبي وعميرة ، المؤلف : أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة ، الناشر : دار الفكر بيروت ، ط : بدون ، ١٤١٥هـ .

📖 تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، المؤلف : أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي ، ( المتوفى

٩٧٤هـ ) ، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد ، ط : بدون ، عام النشر : ١٣٥٧ هـ .

📖 الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني : المؤلف : علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري ، الشهير بالماوردي ، ( المتوفى : ٤٥٠هـ ) ، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط : الأولى، ١٤١٩ هـ .

📖 الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، زين الدين أبو يحيى السنيكي ، ( المتوفى : ٩٢٦هـ ) ، الناشر : المطبعة الميمنية ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ، المؤلف : أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني، تقي الدين الشافعي ، ( المتوفى : ٨٢٩هـ ) ، تحقيق : علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان ، الناشر: دار الخير — دمشق ، ط : الأولى ، ١٩٩٤ .

📖 المجموع شرح المذهب : المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، ( المتوفى : ٦٧٦هـ ) الناشر : دار الفكر ، ( طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي ) .

📖 مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج المؤلف: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي ، ( المتوفى : ٩٧٧هـ ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٥هـ - الوسيط في المذهب ، المؤلف : محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، ( المتوفى : ٥٠٥هـ ) ، المحقق : أحمد محمود إبراهيم ، محمد تامر ، الناشر: دار السلام - القاهرة ، ط : الأولى، ١٤١٧هـ .

#### الفقه الحنبلي .

📖 الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف : المؤلف : علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الحنبلي ، ( المتوفى : ٨٨٥هـ ) ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، ط : الثانية -

بدون تاريخ .

📖 حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ، المؤلف : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي ، ( المتوفى : ١٣٩٢هـ ) الناشر : ( بدون ) ، ط : الأولى : ١٣٩٧ هـ .

📖 دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات ، المؤلف : منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي ( المتوفى : ١٠٥١هـ ) ، الناشر : عالم الكتب ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ .

📖 روضة الطالبين وعمدة المفتين : المؤلف : محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، ( المتوفى : ٦٧٦هـ ) ، تحقيق : زهير الشاويش ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق - عمان ، ط : الثالثة ، ١٤١٢هـ .

📖 الروض المربع شرح زاد المستقنع : المؤلف : منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي ، ( المتوفى : ١٠٥١هـ ) ، ومعه : حاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي ، خرج أحاديثه : عبد القدوس محمد نذير ، الناشر : دار المؤيد - مؤسسة الرسالة .

📖 شرح زاد المستقنع ، المؤلف : محمد بن محمد المختار الشنقيطي ، مصدر الكتاب : دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية .

📖 الشرح الكبير على متن المقنع : المؤلف : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي ، ( المتوفى : ٦٨٢هـ ) ، الناشر : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع ، أشرف على طباعته : محمد رشيد رضا .

📖 الشرح الممتع على زاد المستقنع المؤلف : محمد بن صالح بن محمد العثيمين ، ( المتوفى : ١٤٢١هـ ) ، دار النشر : دار ابن الجوزي ، ط : الأولى ، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ .

📖 غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، مرعي بن يوسف الكرمي ، المؤسسة

السعيدية ، الرياض ، ط : ١٤٠١هـ .

الكافي في فقه الإمام أحمد : المؤلف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه الجماعيلي الحنبلي ، ( المتوفى : ٦٢٠هـ ) ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٤ هـ .

كشفاف القناع عن متن الإقناع ، المؤلف : منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي الحنبلي ( المتوفى : ١٠٥١هـ ) ، الناشر: دار الكتب العلمية .

المبدع في شرح المقنع ، المؤلف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح ، ( المتوفى : ٨٨٤هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٨ هـ .

المستوعب في الفقه ، المؤلف : محمد بن عبد الله السامري ، تحقيق : د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ، بيروت ، دار خضر ، ط : ١٤٢٠هـ .

المغني : المؤلف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه الجماعيلي الحنبلي ، الشهير بابن قدامه المقدسي ( المتوفى : ٦٢٠هـ ) ، الناشر : مكتبة القاهرة ، ط : بدون ، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ .

الملخص الفقهي ، المؤلف : صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، الناشر : دار العاصمة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط : الأولى ، ١٤٢٣هـ .

منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين ، من رسائل العلامة السعدي الفقهية للعلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي ، ( المتوفى: ١٣٧٦هـ ) ، دار المغني ، ط : الأولى ١٤٢١هـ .

الفقه العام .

إعلام الموقعين عن رب العالمين ، المؤلف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية ،

( المتوفى : ٧٥١هـ ) ، تحقيق : محمد عبد السلام إبراهيم ، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت

، ط : الأولى، ١٤١١هـ .

📖 حجة الله البالغة ، المؤلف : أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» ( المتوفى : ١١٧٦هـ ) ، المحقق: السيد سابق ، الناشر : دار الجليل ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى، ١٤٢٦ هـ .

📖 الفقه الإسلامي وأدلته ، أ.د/ وهبة الزحيلي ، دمشق ، دار الفكر ، ط ٤ : ١٤١٨هـ .  
📖 فقه التاجر المسلم ، المؤلف : د/ حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة ، ط : الأولى ، بيت المقدس ١٤٢٦هـ ، توزيع : المكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر .  
📖 فقه المعاملات الحديثة مع مقدمات ممهّدات وقرارات ، أ.د/ عبد الوهاب أبو سليمان ، الدمام ، دار ابن الجوزي ، ط ١ : ١٤٢٦هـ .  
📖 المحلى بالآثار ، المؤلف: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ، ( المتوفى : ٤٥٦هـ ) ، الناشر : دار الفكر — بيروت ط : بدون ، وبدون تاريخ .  
📖 المدخل الفقهي العام : مصطفى بن أحمد الزرقا ، دار الفكر ، بيروت .

📖 مصادر الحق في الفقه الإسلامي مقارنة بالفقه الغربي ، د/ عبد الرزاق السنهوري ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط ١ : ١٤٢٧هـ .

📖 الموسوعة الفقهية الكويتية ، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية — الكويت ، ط : ( من ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ ) ، الأجزاء ١ - ٢٣ : ط : الثانية ، دار السلاسل — الكويت ، الأجزاء ٢٤ - ٣٨ : ط الأولى ، مطابع دار الصفوة — مصر ، الأجزاء ٣٩ - ٤٥ : ط الثانية ، طبع الوزارة .

📖 الفروسية ، المؤلف : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية ، ( المتوفى : ٧٥١هـ ) ، المحقق : مشهور بن حسن بن محمود ، الناشر: دار الأندلس — السعودية — حائل ط : الأولى، ١٤١٤ هـ .

أصول الفقه .

📖 أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي : مصطفى ديب البغا ، دار البخاري ، دمشق .

📖 أثر العرف في التشريع الإسلامي : د/ السيد صالح عوض ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة

📖 الإحكام في أصول الأحكام ، المؤلف : علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ، ( المتوفى

: ٦٣١هـ ) ، عبد الرزاق عفيفي ، الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ————— دمشق

————— لبنان .

📖 إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد بن عبد

الله الشوكاني ( المتوفى : ١٢٥٠هـ ) ، المحقق : الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق - كفر بطنا ،

الناشر : دار الكتاب العربي ، ط : الأولى ١٤١٩هـ .

📖 أصول السرخسي ، المؤلف : محمد بن أحمد السرخسي ، ( المتوفى : ٤٨٣هـ ) ، الناشر :

دار المعرفة ————— بيروت .

📖 أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، دراسة أصولية مقارنة : للدكتور عبد الله بن عبد

المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، ط : الثالثة ، ١٤١٠هـ .

📖 أصول الفقه : المؤلف : محمد بن أحمد ، المعروف بأبي زهرة ( المتوفى : ١٣٩٤هـ ) ، دار

الفكر العربي .

📖 أصول الفقه وابن تيمية : د/ صالح بن عبد العزيز آل منصور ، دار النصر للطباعة

الإسلامية ، مصر ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

📖 البحر المحيط ، المؤلف : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، ( المتوفى :

٧٩٤هـ ) ، الناشر : دار الكتبي ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ .

📖 تخریج الفروع على الأصول ، المؤلف : محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار الزنجاني ، (

المتوفى : ٦٥٦هـ ) ، المحقق : د/ محمد أديب صالح ، الناشر : مؤسسة الرسالة ————— بيروت ،



ط : الثانية ، ١٣٩٨ .

📖 التقرير والتحبير ، المؤلف : شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج الحنفي ، ( المتوفى : ٨٧٩هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الثانية ، ١٤٠٣هـ .

📖 البحر المحيط ، المؤلف : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ، ( المتوفى : ٧٩٤هـ ) ، الناشر : دار الكتي ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ .

📖 تخريج الفروع على الأصول ، المؤلف : محمود بن أحمد بن محمود بن بختيار الزنجاني ، ( المتوفى : ٦٥٦هـ ) ، المحقق : د/ محمد أديب صالح ، الناشر : مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٩٨ .

📖 التقرير والتحبير ، المؤلف : شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج الحنفي ، ( المتوفى : ٨٧٩هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الثانية ، ١٤٠٣هـ .

📖 جزء من شرح تنقيح الفصول في علم الأصول ، المؤلف : أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي ، ( المتوفى : ٦٨٤هـ ) ، إعداد الطالب : ناصر بن علي بن ناصر الغامدي (رسالة ماجستير) إشراف: فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور/ حمزة بن حسين الفعر ، الناشر : رسالة علمية ، كلية الشريعة — جامعة أم القرى — عام النشر: ١٤٢١ هـ .

📖 روضة الناظر وجنة المناظر ، المؤلف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه الحنبلي ، ( المتوفى : ٦٢٠هـ ) ، الناشر : مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ، الثانية ١٤٢٣هـ .

📖 شرح التلويح على التوضيح ، المؤلف : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ، ( المتوفى : ٧٩٣هـ ) ، الناشر : مكتبة صبيح بمصر ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 شرح تنقيح الفصول ، المؤلف : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي ، (

المتوفى : ٦٨٤هـ ) ، المحقق : طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر : شركة الطباعة الفنية ، ط : الأولى ، ١٣٩٣ هـ .

📖 شرح الكوكب المنير ، المؤلف : محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي ، ( المتوفى : ٩٧٢هـ ) ، المحقق : محمد الزحيلي ونزيه حماد ، الناشر : مكتبة العبيكان ، ط : الثانية ١٤١٨ هـ .

📖 شرح مختصر الروضة ، المؤلف : سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي ، ( المتوفى : ٧١٦هـ ) ، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

📖 شرح مختصر ابن الحاجب ، المؤلف : محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد الأصفهاني ، ( المتوفى : ٧٤٩هـ ) ، المحقق : محمد مظهر بقا ، الناشر : دار المديني، السعودية ، ط : الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

📖 العرف وأثره في الأحكام: محمد جمال علي، دار لقمان ، مصر .

📖 العرف وأثره في الشريعة والقانون: أحمد بن علي المبارك ، ط : الأولى ١٤١٢ .

📖 العرف وحجتيه ، وأثره في المعاملات المالية عند الحنابلة للدكتور / عادل عبد القادر قوته ، الناشر : المكتبة المكية ، ط ، الأولى: ١٤١٨ هـ .

📖 العرف والعادة في رأي الفقهاء : أحمد فهمي أبو سنة ، مطبعة الأزهر ١٩٤٢ .

📖 فتح القدير ، المؤلف : محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ، ( المتوفى : ٨٦١هـ ) ، الناشر : دار الفكر ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق ، المؤلف : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي ، ( المتوفى : ٦٨٤هـ ) ، الناشر : عالم الكتب ، ط : بدون ، وبدون تاريخ .

📖 قواطع الأدلة ، المؤلف : منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد السمعاني ، ( المتوفى : ٤٨٩هـ ) ، المحقق : محمد حسن محمد حسن ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٨هـ .

📖 كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ، المؤلف : عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، علاء الدين البخاري الحنفي ، ( المتوفى : ٧٣٠هـ ) ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، ط : بدون ، وبدون تاريخ . 📖 كشف الأسرار شرح المنار ، المؤلف : لحافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي ، ( المتوفى : ٧١٠هـ ) ، المطبعة الأميرية — ببولاق — مصر ، ط : الأولى ١٣١٧هـ .

📖 المستصفى ، المؤلف : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، ( المتوفى : ٥٠٥هـ ) ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١٣هـ .

📖 الموافقات ، المؤلف : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ، ( المتوفى : ٧٩٠هـ ) ، المحقق : مشهور بن حسن آل سلمان ، الناشر : دار ابن عفان ، ط : الأولى ١٤١٧هـ .

📖 المهذب في علم أصول الفقه المُقارن ، ( تحرير لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية ) ، المؤلف : عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار النشر : مكتبة الرشد — الرياض ، ط : الأولى : ١٤٢٠هـ .



#### القواعد الفقهية .

📖 الأشباه والنظائر ، المؤلف : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ( المتوفى : ٧٧١هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١١هـ .

📖 الأشباه والنظائر ، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر ، السيوطي ، ( المتوفى : ٩١١هـ ) ،

الناشر: دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، ١٤١١ هـ .

📖 الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان ، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نجيم المصري ( المتوفى : ٩٧٠ هـ ) ، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط : الأولى، ١٤١٩ هـ .

📖 شرح القواعد الفقهية ، المؤلف : أحمد بن الشيخ محمد الزرقا ، ( المتوفى : ١٣٥٧ هـ ) ، صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا ، الناشر: دار القلم - دمشق — سوريا ، ط : الثانية، ١٤٠٩ هـ .

📖 شرح منظومة الفضفرية في القواعد الفقهية ، للشيخ / لأبي سهيل أنور بن عبد الله الفضفري الناشر : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط الأولى ١٤٢٣ هـ .

📖 غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر ، المؤلف : أحمد بن محمد مكي ، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط : الأولى، ١٤٠٥ هـ .

📖 قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، المؤلف: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي ، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ، ط : ١٤١٤ هـ .

📖 قواعد الفقه ، المؤلف : محمد عميم الإحسان المجدي البركتي ، الناشر : الصدف بيلشرز — كراتشي ، ط : الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

📖 القواعد الفقهية للدكتور /علي أحمد الندوي ، الناشر : دار القلم ، ط: الثالثة ، ١٤١٤ هـ .

📖 القواعد الفقهية للدكتور / يعقوب عبد الوهاب الباسين ، الناشر ، مكتبة الرشد ، ط : الخامسة ١٤٣١ هـ .

📖 القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة ، المؤلف: د. محمد مصطفى الزحيلي ، الناشر: دار الفكر — دمشق ، ط : الأولى، ١٤٢٧ هـ .

📖 القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع منها للدكتور / صالح بن غانم السدلان ، الناشر : دار  
بلنسية — الرياض ، ط : الأولى ، ١٤١٧ .

📖 مذكرة القواعد الفقهية للدكتور / ناصر عبد الله الميمان ، تاريخ النشر : ١٤٢٥ .

📖 المفصل في القواعد الفقهية للدكتور / يعقوب عبد الوهاب الباحسين ، الناشر : دار  
التدمرية ، ط الثانية : ١٤٣٢ .

📖 المنشور في القواعد الفقهية ، المؤلف : بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي ،  
الناشر : وزارة الأوقاف الكويتية ، ط : الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

📖 نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف — تأليف الإمام محمد أمين بن عمر  
عابدين الحنفي ، ( المتوفى : ١٢٥٢ هـ ) ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين ، الناشر عالم الكتب  
📖 الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، المؤلف : الشيخ د/ محمد  
صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت — لبنان ، ط :  
الرابعة ، ١٤١٦ هـ .

### التراجم والطبقات .

— 📖 الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، المؤلف : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن  
عاصم النمري القرطبي ( المتوفى : ٤٦٣ هـ ) ، المحقق : علي محمد البجاوي ، الناشر : دار الجيل ،  
بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٢ هـ .

📖 أسد الغابة في معرفة الصحابة ، المؤلف : علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم  
بن عبد الواحد الشيباني الجزري ، ابن الأثير ، ( المتوفى : ٦٣٠ هـ ) ، المحقق : علي محمد معوض  
- عادل أحمد عبد الموجود ، الناشر : دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ، سنة النشر : ١٤١٥ هـ .

الإصابة في تمييز الصحابة ، المؤلف : أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني،  
( المتوفى : ٨٥٢هـ ) تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، الناشر : دار الكتب  
العلمية ، ط : الأولى - ١٤١٥ هـ .

الأعلام ، المؤلف : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي ، ( المتوفى :  
١٣٩٦هـ ) ، الناشر : دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر ——— أيار ——— مايو  
٢٠٠٢ م .

أعيان العصر وأعوان النصر ، المؤلف : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ( المتوفى  
: ٧٦٤هـ ) ، المحقق : د/ علي أبو زيد ، د/ نبيل أبو عشمه ، د/ محمد موعده، د/ محمود سالم  
محمد ، قدم له : مازن عبد القادر المبارك ، الناشر : دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر،  
دمشق ——— سوريا ، ط : الأولى، ١٤١٨ هـ .

إنباه الرواة على أنباه النحاة ، المؤلف : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، ( المتوفى : ٦٤٦هـ ) ، الناشر : المكتبة العنصرية ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٢٤ هـ .  
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، المؤلف : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله  
الشوكاني ، ( المتوفى : ١٢٥٠هـ ) ، الناشر : دار المعرفة ——— بيروت .

تاج التراجم في طبقات الحنفية ، المؤلف : أبو العدل قاسم بن قطلوبغا السوداني الجمالي  
الحنفي ، ( المتوفى : ٨٧٩هـ ) ، المحقق : محمد خير رمضان ، الناشر : دار القلم ، دمشق ، ط :  
الأولى ، ١٤١٣هـ . تراجم موجزة للأعلام ، المؤلف : موقع وزارة الأوقاف المصرية .

ترتيب المدارك وتقريب المسالك ، المؤلف : أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي  
( المتوفى : ٥٤٤هـ ) ، المحقق : ابن تاويت الطنجي ، وعبد القادر الصحراوي ، ومحمد بن  
شريعة ، وسعيد أحمد أعراب ، الناشر : مطبعة فضالة ——— الحمديّة ، المغرب ، ط : الأولى .

تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة للدكتور / صالح عبد العزيز العثيمين ، ( المتوفى :  
١٤١١هـ ) ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، تحقيق ، بكر أبو زيد ، ط الأولى ١٤٢٢هـ .

تهذيب الأسماء واللغات ، المؤلف : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى :  
٦٧٦هـ) ، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله : شركة العلماء بمساعدة إدارة

الطباعة المنيرية ، يطلب من : دار الكتب العلمية ، بيروت ——— لبنان .

📖 الجواهر المضئية في طبقات الحنفية ، المؤلف : عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي

الحنفي ، ( المتوفى : ١٢٠٦هـ ) ، الناشر: مير محمد كتب خانه ——— كراتشي .

📖 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، المؤلف : أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني ، ( المتوفى : ٨٥٢هـ ) ، المحقق : مراقبة / محمد عبد المعيد ضان ، الناشر: مجلس دائرة

المعارف العثمانية ——— صيدر آباد/ الهند ، ط : الثانية ، ١٣٩٢هـ .

📖 الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، المؤلف : إبراهيم بن علي بن محمد ،

اليعمري ، ( المتوفى : ٧٩٩هـ ) ، الناشر : دار الكتب العلمية ——— بيروت .

📖 ذيل ( طبقات الحفاظ للذهبي ) ، المؤلف : عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين

السيوطي ، ( المتوفى : ٩١١هـ ) ، المحقق : الشيخ زكريا عميرات ، الناشر: دار الكتب

العلمية .

📖 ذيل طبقات الحنابلة ، المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ، السلافي ،

البغدادى ، الحنبلي ، ( المتوفى : ٧٩٥هـ ) ، المحقق: د عبد الرحمن بن سليمان ، الناشر: مكتبة

العبيكان ، ط : الأولى ، ١٤٢٥ هـ .

📖 سير أعلام النبلاء ، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( المتوفى :

٧٤٨هـ ) ، الناشر : دار الحديث- القاهرة ، ط : ١٤٢٧هـ .

📖 شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، المؤلف : عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد

العكري الحنبلي ، أبو الفلاح ، ( المتوفى : ١٠٨٩هـ ) ، حققه : محمود الأرناؤوط ، خرج

أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط ، الناشر : دار ابن كثير، دمشق ——— بيروت ، ط :

الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

📖 طبقات الحنابلة ، المؤلف: محمد بن محمد ابن أبي يعلى الفراء الحنبلي ، ( المتوفى :

١٢٠٦هـ ) ، المحقق : محمد حامد الفقهي ، الناشر: دار المعرفة ——— بيروت .

📖 طبقات الشافعية ، المؤلف : أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي ، ابن قاضي شهبه ، ( المتوفى : ٨٥١هـ ) ، المحقق : د/ الحافظ عبد العليم خان ، دار النشر: عالم الكتب — بيروت ، ط : الأولى، ١٤٠٧هـ .

📖 طبقات الشافعية الكبرى ، المؤلف : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ( المتوفى : ٧٧١هـ ) ، المحقق : د/ محمود محمد الطناحي د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط : الثانية، ١٤١٣هـ .

📖 طبقات الشافعيين ، المؤلف : أبو الفداء ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ، ( المتوفى : ٧٧٤هـ ) ، تحقيق : د/ أحمد عمر هاشم ، د/ محمد زينهم محمد عزب ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ .

📖 طبقات الفقهاء الشافعية ، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن ، تقي الدين المعروف بابن الصلاح ، ( المتوفى : ٦٤٣هـ ) ، المحقق : محيي الدين علي نجيب ، الناشر: دار البشائر الإسلامية — بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٩٢ م .

📖 الطبقات الكبرى ، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري ، المعروف بابن سعد، ( المتوفى : ٢٣٠هـ ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، الناشر : دار الكتب العلمية — بيروت ، ط : الأولى، ١٤١٠ هـ .

📖 فهرس الفهارس ، المؤلف: محمد عبد الحَيّ بن عبد الكبير الحسيني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني ( المتوفى: ١٣٨٢هـ ) ، المحقق : إحسان عباس ، الناشر : دار الغرب الإسلامي — بيروت ، ط : ٢ ، ١٩٨٢ .

📖 الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ، المؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي ، ( المتوفى : ١٠٦١هـ ) ، المحقق : خليل المنصور ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٨ هـ .

📖 مشاهير علماء نجد وغيرهم ، المؤلف: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله بن عبد



اللطيف ، الناشر : طبع على نفقة المؤلف بإشراف دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض ، ط : الأولى، ١٣٩٢هـ .

📖 معجم الأدباء — إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، المؤلف : ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، ( المتوفى : ٦٢٦هـ ) ، المحقق : إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١٤هـ .

📖 المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين ، المؤلف: أعضاء ملتقى أهل الحديث .

📖 معجم المطبوعات العربية والمعربة: المؤلف: يوسف بن إليان بن موسى سر كيس ، ( المتوفى : ١٣٥١هـ ) ، الناشر : مطبعة سر كيس بمصر ١٣٤٦ هـ .

📖 معجم المؤلفين ، المؤلف : عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشقي ، ( المتوفى : ١٤٠٨هـ ) ، الناشر: مكتبة المثنى — بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

📖 معرفة الصحابة ، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني ، ( المتوفى : ٤٣٠هـ ) ، تحقيق : عادل يوسف العزازي ، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض ، ط : الأولى ١٤١٩ هـ .

📖 منازل الأئمة الأربعة ، المؤلف : يحيى بن إبراهيم بن أحمد الأزدي السلماسي ، ( المتوفى : ٥٥٠هـ ) ، المحقق : محمود بن عبد الرحمن قدح ، الناشر : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط : الأولى ، ١٤٢٢هـ .

📖 من أعلام المجددين ، المؤلف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، الناشر: دار المؤيد ، ط : الأولى ١٤٢١هـ .

📖 من مشاهير المجددين في الإسلام ( ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب ) ، المؤلف: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، الناشر: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات .

📖 الوافي بالوفيات، المؤلف : خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي، ( المتوفى : ٧٦٤هـ )،  
المحقق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، الناشر: دار إحياء التراث — بيروت، عام  
النشر: ١٤٢٠هـ .

📖 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، المؤلف: أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن  
خلكان البرمكي ، ( المتوفى : ٦٨١هـ ) ، المحقق : إحسان عباس ، الناشر: دار صادر —  
بيروت ، ط: الجزء: ١ - ط: ١٩٠٠ ، الجزء: ٢ - ط: ١٩٠٠ ، الجزء: ٣ - ط: ١٩٠٠ ،  
١٩٠٠ ، الجزء: ٤ — ط : ١ ، ١٩٧١ ، الجزء: ٥ - ط : ١ ، ١٩٩٤ ، الجزء: ٦ -  
ط : ١٩٠٠ ، الجزء: ٧ — ط : ١ ، ١٩٩٤ . 📖 هدية العارفين أسماء المؤلفين  
وآثار المصنفين : المؤلف : إسماعيل بن محمد أمين بن مير البغدادي ، ( المتوفى : ١٣٩٩هـ ) ،  
الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجلية في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه  
بالأوفست : دار إحياء التراث العربي بيروت — لبنان .



### اللغة والمعاجم والتعريفات .

📖 أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، المؤلف: قاسم بن عبد الله بن أمير  
علي الحنفي ، ( المتوفى : ٩٧٨هـ ) ، المحقق : يحيى حسن مراد ، الناشر: دار الكتب العلمية ، ط  
: ١٤٢٤هـ .

📖 تاج العروس من جواهر القاموس ، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني،  
الزبيدي ، ( المتوفى : ١٢٠٥هـ ) ، المحقق : مجموعة من المحققين ، الناشر : دار الهداية .  
📖 التعريفات ، المؤلف : علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني ، ( المتوفى : ٨١٦هـ ) ،  
المحقق : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت  
— لبنان ، ط : الأولى ١٤٠٣هـ .

📖 التوقيف على مهمات التعاريف ، المؤلف : محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ، ( المتوفى : ١٠٣١هـ ) ، الناشر : عالم الكتب عبد الخالق ثروت - القاهرة ، ط : الأولى ، ١٤١٠هـ .

📖 تهذيب اللغة ، المؤلف : محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي ، ( المتوفى : ٣٧٠هـ ) ، المحقق : محمد عوض مرعب ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ————— بيروت ، ط : الأولى ، ٢٠٠١ م .

📖 جمهرة اللغة ، المؤلف : محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ( المتوفى : ٣٢١هـ ) ، المحقق : رمزي منير بعلبكي ، الناشر : دار العلم للملايين ————— بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٨٧ م .

📖 الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، المؤلف : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، ( المتوفى : ٩٢٦هـ ) ، المحقق : د/ مازن المبارك ، الناشر : دار الفكر المعاصر ————— بيروت ، ط : الأولى ، ١٤١١ .

📖 دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، المؤلف : القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، ( المتوفى : ق ١٢هـ ) ، عرب عباراته الفارسية : حسن هاني فحص ، الناشر : دار الكتب العلمية - لبنان ————— بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٢١هـ .

— 📖 شرح حدود ابن عرفة "الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية" للعلامة الرصاع : محمد الأنصاري (٨٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الأجفان ، الطاهر المعموري ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ : ١٩٩٣هـ .

📖 الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، المؤلف : إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، ( المتوفى : ٣٩٣هـ ) ، تحقيق : أحمد عطار ، الناشر : دار العلم للملايين ————— بيروت ، ط : الرابعة ١٤٠٧ هـ .

📖 القاموس الفقهي ، المؤلف : الدكتور سعدي أبو حبيب ، الناشر: دار الفكر. دمشق

\_\_\_\_\_ سورية ، ط : الثانية ١٤٠٨ هـ .

📖 القاموس المحيط ، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، ( المتوفى :

٨١٧ هـ ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم

العرقسوسي، الناشر : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت \_\_\_\_\_ لبنان ، ط :

الثامنة، ١٤٢٦ هـ .

📖 الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، المؤلف : أيوب بن موسى

الحسيني الكفوي ، أبو البقاء الحنفي ، ( المتوفى : ١٠٩٤ هـ ) ، المحقق: عدنان درويش - محمد

المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت .

📖 الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية ، المؤلف / الشيخ : محمد بن أحمد عبدالباري

الأهدل . الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : الثالثة ١٤١٨ .

📖 لسان العرب ، المؤلف : محمد بن مكرم بن علي ، جمال الدين ابن منظور الأنصاري

( المتوفى : ٧١١ هـ ) ، الناشر: دار صادر \_\_\_\_\_ بيروت ، ط : الثالثة - ١٤١٤ هـ .

📖 مجمل اللغة لابن فارس ، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي ، ( المتوفى :

٣٩٥ هـ ) ، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان ، دار النشر: مؤسسة الرسالة \_\_\_\_\_

بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٦ هـ .

📖 المحكم والمحيط الأعظم ، المؤلف: علي بن إسماعيل بن سيده المرسى ، ( المتوفى :

٤٥٨ هـ ) ، المحقق : عبد الحميد هندواوي ، الناشر : دار الكتب العلمية \_\_\_\_\_ بيروت ، ط:

الأولى ، ١٤٢١ هـ .

📖 مختار الصحاح ، المؤلف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ، ( المتوفى :

٦٦٦ هـ ) ، المحقق: يوسف الشيخ محمد ، الناشر: المكتبة العصرية \_\_\_\_\_ الدار

النموذجية ، بيروت ، ط : الخامسة ، ١٤٢٠هـ .

📖 المخصص، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى ، ( المتوفى : ٤٥٨هـ ) ،  
المحقق : خليل إبراهيم جفال ، الناشر : دار إحياء التراث العربي — بيروت ، ط : الأولى ،  
١٤١٧هـ .

📖 المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المؤلف : أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، ( المتوفى : نحو ٧٧٠هـ ) ، الناشر: المكتبة العلمية — بيروت .

📖 المعجم الوسيط ، المؤلف : مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات /  
حامد عبد القادر / محمد النجار) ، الناشر : دار الدعوة .

📖 معجم لغة الفقهاء ، المؤلف: محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبي ، الناشر: دار  
النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ط : الثانية، ١٤٠٨ هـ .

📖 معجم مقاييس اللغة ، المؤلف : أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ، أبو الحسين ،  
( المتوفى : ٣٩٥هـ ) ، المحقق : عبد السلام محمد هارون ، الناشر : دار الفكر ، عام النشر:  
١٣٩٩هـ .

📖 النحو المستطاب ، للدكتور / عبدالرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل ، الناشر : الرئاسة  
العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف .

📖 النهاية في غريب الحديث والأثر ، المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد  
الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير ، ( المتوفى : ٦٠٦هـ ) ، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت،  
١٣٩٩هـ ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي .



بحوث ورسائل علمية .

📖 أبحاث هيئة كبار العلماء ، المؤلف: هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ، الناشر : الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء ، ط: ١٤٢٥ .

📖 أحاديث البيوع المنهي عنها رواية ودراية ، خالد بن عبد العزيز الباتلي ، دار كنوز أشبيليا ، الرياض ، ط : الأولى ، ١٤٢٥هـ .

📖 بحوث فقهية في قضايا عصرية ، للدكتور / صالح بن فوزان الفوزان ، الناشر : دار العاصمة ، النشرة الأولى ، ١٤١٥ .

📖 بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه: د. الطيب الحضري السيد، دار الطباعة المحمدية ، ط الأولى .

📖 بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، الشيخ عبد الله المنيع ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، ط : الأولى ، ١٤١٦هـ .

📖 بحوث في قضايا فقهية معاصرة ، المؤلف: القاضي محمد تقي العثماني بن الشيخ المفتي محمد شفيع ، دار النشر: دار القلم ————— دمشق ، ط : الثانية ، ١٤٢٤هـ .

📖 بحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ، المؤلف: بعض طلبة العلم .

📖 بيع العربون وبعض التطبيقات المعاصرة ، تأليف الدكتور : علي بن محمد بن حسن الزيلعي ، منشور في نت .

📖 بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه ، أ.د. رفيق المصري ، دار المكتبي ط : الأولى ، ١٤٢٠هـ .

📖 الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة للدكتور / محمد بن عبد العزيز اليميني ، الناشر: كنوز إشبيليا ، ط ، الأولى ١٤٢٧ .

📖 الشرط الجزائي للدكتور / الصديق محمد الأمين الضرير مقدم لجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثانية عشرة ١٤٢١هـ — .

📖 الشرط الجزائي وتطبيقاته في المحكمة الكبرى وديوان المظالم بمدينة الرياض ، لعبد الله بن محمد الشهري ، بحث تكميلي لنيل الماجستير ، جامعة الإمام ، الرياض ، قسم الفقه المقارن ، ١٤١٨ .

📖 الشرط الجزائي وسلطة القاضي في تعديله ، د. أسامة الحموي ، دمشق ، مطبعة الزرعي ، ط ١ : ١٤١٨هـ .

📖 لمحات في المكتبة والبحث والمصادر للدكتور / محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة — بيروت — لبنان ، ط : التاسعة عشر ١٤٢٢هـ .

📖 المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم ، للدكتور / محمد بن إبراهيم الشافعي ، — مطبعة السنة المحمدية ، ط الأولى ، ١٤٠٢ .

📖 المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي . للدكتور / محمد عثمان شبير ط ٦ — دار النفائس للتوزيع والنشر ، ١٤٢٧ .

📖 نظرية العقد للدكتور / عبدالرزاق السنهوري ، دار الفكر — بيروت — لبنان


📖 النظرية العامة للالتزام د. عبدالحلي الحجازي ، مطبعة نهضة — مصر بالفجالة — القاهرة .


📖 نظرية الالتزام العامة أحمد بن مصطفى الزرقا ، دار الفكر — بيروت — لبنان .




الفـتـاوى .

📖 فتاوى اللجنة الدائمة ، المؤلف: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، جمع وترتيب:


أحمد بن عبد الرزاق الدويش ، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض .  فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم ، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، الناشر: مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ط : الأولى، ١٣٩٩ هـ .


 فتاوى يسألونك ، المؤلف: الدكتور / حسام الدين بن موسى عفانة ، ط : الأولى ، الناشر: مكتبة دنديس، الضفة الغربية - فلسطين، والمكتبة العلمية ودار الطيب للطباعة والنشر، القدس - عام النشر: ١٤٢٨، ١٤٢٧، ١٤٢٩، ١٤٣٠ هـ .


 مجموع الفتاوى ، المؤلف: تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ( المتوفى : ٧٢٨ هـ ) ، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، عام النشر: ١٤١٦ هـ .



## التاريخ والسيرة .

 البداية والنهاية ، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، ( المتوفى : ٧٧٤ هـ ) ، المحقق : علي شيري ، الناشر : دار إحياء التراث العربي ، ط : الأولى ١٤٠٨ هـ .

 ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، ( المتوفى : ٨٠٨ هـ ) ، المعروف بتاريخ ابن خلدون ، المؤلف : عبد الرحمن بن محمد بن محمد ، المحقق : خليل شحادة ، الناشر: دار الفكر، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٨ هـ .

 زاد المعاد في هدي خير العباد ، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد ابن قيم الجوزية ، ( المتوفى : ٧٥١ هـ ) ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت — مكتبة المنار الإسلامية ، الكويت ، ط : السابعة والعشرون ، ١٤١٥ هـ .



📖 سيرة ابن إسحاق ( كتاب السير والمغازي ) ، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي ،  
المدني ، ( المتوفى : ١٥١هـ ) ، تحقيق : د/ سهيل زكار ، الناشر: دار الفكر — بيروت ،  
ط : الأولى ١٣٩٨هـ . 📖 السيرة النبوية لابن هشام ، المؤلف : عبد الملك بن هشام بن أيوب  
الحميري المعافري ، ( المتوفى : ٢١٣هـ ) ، تحقيق : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد  
الحفيظ الشلبي ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط : الثانية ،  
١٣٧٥هـ .



#### المجلات والجامع الفقهية .

📖 مجلة الأحكام العدلية : المؤلف : لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية ،  
المحقق : نجيب هواوي ، الناشر : نور محمد ، كارخانه تجارت كتب ، آرام باغ ، كراتشي .

📖 مجلة البحوث الإسلامية - مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية  
والإفتاء والدعوة والإرشاد ، المؤلف: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء  
والدعوة والإرشاد .

📖 مجلة البيان ( ٢٣٨ عددا ) ، المؤلف: تصدر عن المنتدى الإسلامي .

📖 مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، المؤلف: تصدر عن منظمة  
المؤتمر الإسلامي بجدة وقد صدرت في ١٣ عددا، وكل عدد يتكون من مجموعة من المجلدات ،  
ومجموع المجلدات للأعداد ١٣: أربعون مجلدا .